التمويل والتنمية

مارس ٢٠١٥

أضواء على شخصية راغورام راجان

كيفية تطبيق الضرائب

هل الاقتصاديون متفائلون أكثر مما ينبغي؟

وظائف على المحك

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية

شرح أبعاد الاقتصاد العالمي منذ ٥٠ عاما

تقدم مجلة التمويل والتنمية لقرائها تحليلات متعمقة للنظام المالي الدولي، والسياسة النقدية، والتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٤. وبينما يواصل العالم التغير، فإن مجلة التمويل والتنمية ستكون على أهبة الاستعداد للمساعدة في تفسيره.

- للاطلاع على أرشيف الأعداد السابقة من «التمويل والتنمية»، راجع elibrary.imf.org/fd50
- للاطلاع على أحدث عدد من «التمويل والتنمية»: راجع www.imf.org/FandD

التمويل والتنمية

التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
مارس ٢٠١٥ . العدد ٥٢ . الرقم ١

تحقيقات

وظائف على المحك

٦ **وظائف، وظائف، وظائف**
التعليم والهجرة وإعادة التوزيع تمثل عناصر رئيسية لحل طويل الأجل للبطالة العالمية
براكاش لونغاني

٨ **سبع سنوات عجاف**
الاقتصاد العالمي يشهد تعافيا بطيئا من ذروة البطالة بفضل استجابات الحكومات بسياسات نشيطة
براكاش لونغاني

١١ **مسألة حجم**
يتعين أن تنتج الشركات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عددا أكبر من الوظائف للوفاء بوعد المنطقة
بروس إدواردز

١٢ **رحلة عمل طويلة**
نفع المهاجرين أكبر من ضررهم لدى دخولهم سوق العمل في بلد ما
شاغلار أوزدن

١٦ **الكدح والتكنولوجيا**
التكنولوجيا المبتكرة تزيح العاملين من وظائفهم وتدفعهم إلى وظائف جديدة دون أن تقضي على وظائفهم بالكامل
جيمس بيسين

٢٠ **الوسط المتضائل**
اتجاهات سوق العمل تبشر بعض العاملين بفردوس، ولكن تنذر غالبيتهم بجحيم مستمر
إيكيهارد إيرنست

٢٤ **تأمل معي: العودة إلى العمل**
البطالة العالمية انخفضت، ولكن لا يزال نمو الوظائف بطيئا
ليو أبروزيسي

٢٦ **العاطلون عن العمل في أوروبا**
أحد حلول مشكلة البطالة في منطقة اليورو يتطلب نمو سوق العمل وزيادة مرونته
أنغانا بانيرجي

٢٩ **القوة من الناس**
أسهم خفض كثافة الاتحادات في العقود الأخيرة في زيادة الدخول في قمة هرم توزيع الدخل
فلورنس جوموت وكارولينا أوسوريو بويترون

٣٢ **وجهة نظر: الأولوية الأولى**
حان وقت حدوث تعاف تقوده الأجور والاستثمارات العامة
شاران بارو

٣٤ **أصداء الشباب**
إيرما بوراسيتش-سومان، وأحمد حسن، وتاكومي ساتو، وأليكسا كلاي

وفي هذا العدد أيضا

٤٠ **التنبؤات: مستقبل وردي**
عندما يتعلق الأمر بتنبؤات النمو في الأجل الطويل، غالبا ما يفرط الاقتصاديون في التفاؤل
جيانغ هو وباولو ماورو

اشترك عن طريق الموقع الإلكتروني www.imfbookstore.org/f&d

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر باللغات الإنجليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية
الطبعة العربية ISSN 0250-7455

رئيس التحرير
جيفري هايدن

مدير التحرير
مارينا بريموراك

محررون أوائل
خالد عبد القادر — ناتالي راميريز-جومينا
جيتا بات — جيمس رو
جاكلين ديلوريبه — راني فيدوروموودي
هيون-سونغ كانغ — سايمون ويلسن

محررون مساعدون
مورين بيرك — بروس إدواردس

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني
ليجون لي

مدير وسائط التواصل الاجتماعي
سارة حداد

مساعد رئيس تحرير أول
نيكول براينن-كيماني

مساعد رئيس التحرير
ميريديث دانبو

مدير الإبداع
لويزا منجيفار

المحررون الفنيون
ميشيل مارتن

مستشارو رئيس التحرير
برناردين أكيتوبي — لورا كودريس
باس باكر — باولو ماورو
هيلج برغر — جيان ماريا ميليس-فيريتي
بول كاشين — إنجي أوتكر-روب
آدريين شيستي — لورا بابي
ستين كلايسنز — أوما راماكريشنان
لويس كوبيدو — عبد الحق الصنهاجي
ألفريدو كويفاس — جانيت ستوتسكي
دومينيكو فانيتز — آليسون ستوارت
جيمس غوردن — ناتاليا تاميريسا
توماس هلبلينغ

© ٢٠١٥ الناشر صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على إذن بإعادة طبع أو استنساخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب عن طريق الإنترنت على استمارة متوافرة في الموقع الإلكتروني (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org.
ويمكن أيضا الحصول على إذن لأغراض **تجارية** من **مركز الترخيص بحقوق الطبع Copyright Clearance Center** (www.copyright.com) مقابل رسم رمزي.
الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

مدير البريد: ترسل الخطابات بشأن تغيير العناوين على العنوان التالي:
Finance & Development, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA
تدفع الرسوم البريدية للدوريات في واشنطن العاصمة وفي مكاتب البريد الإضافية.
طبعت النسخة الإنجليزية في مطبعة Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

٤٤ **وجهة نظر: خلل في النظام**
الاقتصاد العالمي مليء باختلالات لا يمكن تصحيحها في إطار (اللانظام) النظام النقدي الدولي الحالي
وليام وايت

٥٠ **كلام صريح: لعنة رجل حكيم**
بدون المؤسسات العامة السليمة يمكن أن يعرض إغراء سياسيات القوة أهداف التنمية طويلة الأجل للخطر
فيتور غاسبار

٥٢ **خفض الطابع غير الرسمي**
قد تكون هذه العبارة شعارا عظيما، ولكنها ذات قيمة قليلة كهدف عملي للإصلاح الضريبي
رافي كانبور ومايكل كين

٥٥ **كيف يمكن بناء مستقبل أفضل لأمريكا اللاتينية**
أمريكا اللاتينية والتحديات التي تواجهها
أدريانا لورينا روخاس كاسترو

أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية
مكتشف خطوط الخلل المالي
لورا والاس تقدم لمحة عن راغورام راجان الخبير الاقتصادي في مجال التمويل وصاحب البصيرة الذي يقود الآن البنك المركزي الهندي

٣٨ أوراق العملة
النرويج: التصميم والديمقراطية والجرأة
كريستوفر كوكلي

٤٨ عودة إلى الأسس
الضرائب في الواقع العملي
من الصعب تصميم نظام عادل وكفء للإيرادات
رود دو موي ومايكل كين

٥٦ استعراض الكتب
جنون السوق: قرن من الذعر بشأن النفط، والأزمات، والانهيارات، بليك كلايتون
الصدمة المناخية: الانعكاسات الاقتصادية لأكثر الكواكب حرارة: غرنوظ فاغنر ومارتن وايتزمان

الرسوم التوضيحية: Cover, pp. 6, 7, 8, 12, 16, 20, 26, Richard Downs; p. 11, ThinkStock; pp. 24–25, ThinkStock.

الصور الفوتوغرافية: p. 2, Umesh Goswami; p. 29, Toby Melville/Reuters/Corbis; p. 32, ITUC; pp. 38–39, Proposal NOK 100 Obverse: X-BOW®, design property of Ulstein Design & Solutions AS; Proposal NOK 500 Obverse: Colin Archer (boat design), Anders Beer Wilse, photographer and Linn Krogh Hansen, photographer; all other currency notes, Norges Bank; p. 40, ThinkStock/Getty Images; p. 45, ThinkStock/Getty Images; p. 50, Krzystof Rucinski; p. 52, Yiorgos Karahalis/Reuters/Corbis; pp. 55–57, Michael Spilotro/IMF.

رسالة من المحرر

ضربة موجعة لكنها ليست قاضية

كان مصدر إلهامنا لصورة غلاف هذا العدد هو اللوحات الجدارية للفنان دييغو ريفيرا بعنوان الصناعة في ديترويت والمعروضة في معهد ديترويت للفنون. وريفيرا فنان مكسيكي تم تكليفه في عام ١٩٣٢ برسم ملحمة بصرية مكونة من ٢٧ لوحة تكريما لعمال خطوط التجميع والعلماء والأطباء والسكرتيرات والعمالة اليدوية في مدينة ديترويت، ممن كان العديد منهم يكافح في ذلك الوقت من أجل الحفاظ على وظائفهم في خضم الكساد الكبير.

ورغم أن لوحات ريفيرا تتسم بالتعقيد، فقد أثارت جدلا واسعا وحازت على الإعجاب على حد سواء. غير أن تصميم هذه اللوحات الجدارية حقق شهرة كبيرة، حيث تميز بالرسومات الزيتية الطاغية وقدرة الجمهور على مشاهدتها بلا قيد. وقد اتجه الفنانون في الولايات المتحدة إلى رسم مئات من اللوحات الجدارية في مكاتب البريد والمباني الحكومية وغيرها من الأماكن العامة، بدعم من الوكالات الحكومية، مثل وكالة الأشغال العامة التي كانت جزءا من برنامج «الصفقة الجديدة» الذي تبنته الحكومة بهدف إعادة الأمريكيين للعمل. واحتفى العديد من هذه اللوحات بالعمال، الذين تلقوا لكمة قوية موجعة لكنها لم تكن بالضربة القاضية.

والغرض من هذا الغلاف لمجلة التمويل والتنمية (الذي رسمه الفنان الأمريكي ريتشارد داونز) هو توجيه تحية تقدير للعمال في هذه الحقبة من الزمن، ممن يعاني كثير منهم حتى الآن للحصول على فرصة عمل عقب «الركود الكبير» في عام ٢٠٠٨، وأن نرصد على أول غلاف مطوي للمجلة العديد من القوى التي تشكل المشهد العام للوظائف في عام ٢٠١٥ وما بعده، بما فيها التكنولوجيا والهجرة والتجارة والتعليم.

ويستعرض هذا العدد رؤية شاملة من زوايا مختلفة لمستقبل فرص العمل في الاقتصاد العالمي. ويستهل الاقتصادي بصندوق النقد الدولي «براكاش لونغاني» هذا العدد بمقال يلقي نظرة عامة على المشهد العالمي للوظائف ويستعرض الأسباب وراء بطء التعافي في توفير فرص العمل بعد الأزمة المالية العالمية. وتتناول المقالات الأخرى بحث التوقعات بشأن الوظائف في إفريقيا جنوب الصحراء (بروس إدواردز)؛ والهجرة (شاغلار أوزدن)؛ والتكنولوجيا (جيمس بيسين)؛ واتجاهات سوق العمل (إيكيهارد إيرنست)؛ والبطالة في منطقة اليورو (أنغانا بانيرجي).

ولكي تكتمل هذه المجموعة من المقالات حول الوظائف، توضح شاران بارو رئيسة الاتحاد الدولي لنقابات العمال تأييدها الشديد للتعافي العالمي الذي تقوده الوظائف والأجور، في حين تتناول باحثتا الصندوق فلورنس جوموت وكارولينا أوسوريو بويترون العلاقة بين انخفاض العضوية في النقابات العمالية وعدم المساواة.

وفي هذا العدد أيضا، يحدثنا «فيتور غاسبار» مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق في باب «كلام صريح» عما يمكن أن نتعلمه عن سياسة المالية العامة وسياسات القوة من الملك فيليب الثاني، ملك إسبانيا، ويوضح «وليام وايت» أوجه قصور النظام النقدي الدولي، كما نتناول مواطن الخطر في تنبؤات النمو والطابع غير الرسمي للضرائب.

وأخيرا، تعرض «لورا والاس» رئيسة التحرير السابقة لمجلة التمويل والتنمية في مقال، لا ينبغي أن يفوت القارئ، أبرز ملامح شخصية «راغورام راجان»، الذي يترأس البنك المركزي الهندي في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للهند والاقتصاد العالمي.

جيفري هيدن
رئيس التحرير

إقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك:
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

مكتشف خطوط الخلل المالي

كان راغورام راجان، الذي أصبح الآن رئيس البنك المركزي الهندي، أصغر اقتصادي يتولى منصب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وأول من يتولى هذا المنصب من خارج البلدان الغربية.

ولكن عندما وصل راجان، الذي كان يبلغ عمره في ذلك الوقت ٤٠ عاما، إلى مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن في عام ٢٠٠٣، اعتقد الكثير من نظرائه أنه دخل المبنى الخطأ. وكان أستاذ التمويل بجامعة شيكاغو يتسلم عمله الجديد كمستشار اقتصادي ومدير إدارة البحوث. ولكن على الرغم من أنه كان خبيرا اقتصاديا في مجال التمويل ويحظى بتقدير كبير، فقد جاء ليشغل وظيفة كان يشغلها دائما خبير اقتصادي كبير في مجال الاقتصاد الكلي. وبالنسبة للخبراء الاقتصاديين في مجال الاقتصاد الكلي في الصندوق، فقد كان راجان شخصا غير معروف.

ولكن اختار الصندوق راجان لسبب، وهو أن الصندوق كان يريد بناء خبراته المالية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي وقعت في أواخر التسعينات. وكانت آن كروغر، المسؤولة الثانية في الصندوق في ذلك الوقت بوصفها النائب الأول للمدير العام، قد قرأت مؤخرا كتابا اشترك راجان في تأليفه مع لويجي زينغاليس وعنوانه إنقاذ الرأسمالية من الرأسماليين (٢٠٠٣)، وبالتالي اتصلت آن براجان. وعندما سألته عما اذا كان مهتما بأن يكون كبير الاقتصاديين، يقول راجان إنه أجاب عليها: «ولكن، آن، أنا لا أعرف أي شيء عن الاقتصاد الكلي.» فردت عليه كروجر مازحة، «ولا أنا أيضا.» وقرر أن يخوض التجربة وسافر لإجراء مقابلة.

وبعد عقد من الزمن، عندما وصل راجان في أول يوم لاستلام عمله كمحافظ للبنك الاحتياطي الهندي، لم يشك أحد في أنه دخل المبنى الصحيح. وبدا كما لو كان كل ما قدمه من عمل أكاديمي منذ رسالة الدكتوراه التي أعدها في عام ١٩٩١عن مخاطر العلاقات الوطيدة بين البنوك والشركات سيؤدي إلى هذا اليوم. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكسبته فترة العمل التي قضاها في الصندوق خبرة قيمة، ليس في مجال صنع السياسات فحسب، بل أيضا في العمل مع الاقتصادات المتقدمة. وكما

لورا والاس
تقدم لمحة عن راغورام راجان الخبير الاقتصادي في مجال التمويل وصاحب البصيرة الذي يقود الآن البنك المركزي الهندي

يشير أحد زملائه السابقون، يمكن أن يقف راجان ثابتا لأنه «ليس مندهشا» من القوى الصناعية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من الخبراء الاقتصاديين القلائل الذين حذروا من مخاطر الابتكار المالي قبل أن تضرب الأزمة المالية المدمرة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ وتعطل بعد ذلك الاقتصاد العالمي.

ومن المطلوب والمنتظر أن يقوم راجان بالكثير على المستويين المحلي والعالمي. فهو يقود البنك المركزي الهندي في الوقت الذي يحاول فيه البلد استعادة زخمه الاقتصادي، وينظر إليه صناع السياسات حول العالم للحصول على توجيهات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي. ومما لا يثير الدهشة، فإن الأستاذ بجامعة شيكاغو يدعو إلى الأسواق الحرة، ولكن، كما أوضح في كتابه الصادر في عام ٢٠٠٣، فإنه يرى الأسواق أيضا على أنها «مؤسسة هشة، تسلك مسارا ضيقا بين اختيارين صعبين يتمثلان في التدخل المفرط للحكومة أو الحصول على دعم حكومي قليل جدا.»

وعليه، فمن الصعب وضع راجان في معسكر اقتصادي معين. فهو يحب أن يطلق على نفسه «شخص واقعي.» وكما يقول لمجلة التمويل والتنمية: «لا يحدد علم الاقتصاد وحده النتائج ولكن أيضا الطبقة السياسية المفروضة عليها، وفهمنا لهذه الطبقة السياسية ليس بنفس قدر فهمنا لعلم الاقتصاد. وبالتالي عندما تجمع الاثنين معا، تنشأ في الأساس عملية ملاحية. فكيف يمكن أن أتأكد من أن علم الاقتصاد المعقول هو الذي يسود؟»

إنقاذ الرأسمالية

ولد راجان في بوبال بوسط الهند في عام ١٩٦٣، ولكنه قضى معظم شبابه المبكر في إندونيسيا، وسري لانكا، وبلجيكا (كان والده يعمل في وزارة الخارجية) قبل أن يعود إلى الهند وعمره ١١ عاما. ويقول إن افتتانه بمجال المالية يرجع إلى أيام دراسته العليا في المعهد الهندي للإدارة في أحمد آباد، والتي تلت حصوله على بكالوريوس الهندسة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي. ويتذكر قراءة نظرية التسعير الرشيد لعقود الخيار لروبرت ميرتون الحائز على جائزة نوبل (صيغة لتقدير قيمة عقود الخيار، التي تعطي عقود للمشتري الحق في شراء أو بيع أصول مالية بسعر محدد في المستقبل). وقال إنه انتابته الدهشة، ليس فقط من «الأناقة الحسابية» للنظرية ولكن أيضا من «فائدتها في العالم الحقيقي.» وفي عام ١٩٩١، حصل على شهادة الدكتوراه في مجال التمويل من كلية سلوان للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وأصبح أستاذا مساعدا في كلية بوث لإدارة الأعمال بجامعة شيكاغو، وهما مؤسستان تجذبان كبار الباحثين في مجال تسعير عقود الخيار.

وفي الجزء الأكبر من السنوات الاثنتي عشرة التالية، أصبح معهد بوث منزله، حيث قام بالتدريس في مجالي العمل المصرفي والتمويل وكتب مقالات يشار إليها كثيرا بالاشتراك مع زملاء مثل دوغ دايموند وزينغاليس. وفي يناير ٢٠٠٣، فاز راجان بجائزة فيشر بلاك الافتتاحية لجمعية التمويل الأمريكية المخصصة لباحث التمويل الرائد دون ٤٠ عاما على «المساهمات الريادية في معرفتنا بالمؤسسات المالية، وأعمال الشركات المعاصرة، وأسباب وتأثيرات تطور القطاع المالي في مختلف البلدان.»

وأشار الإعلان عن منح الجائزة إلى أنه «حتى في حين كان العديد من الاقتصاديين يمجدون فضائل التمويل المصرفي، فقد أشار راجان في رسالة الدكتوراه واسعة التأثير إلى أنه قد يكون هناك جانب سلبي للعلاقات الوطيدة بين البنوك والشركات من النوع الذي شهدناه في اليابان.» ويمضي الإعلان مشيرا إلى عمل راجان مع دايموند «الذي يربط النظرية الجزئية في العمل المصرفي بالنظرية الاقتصادية الكلية» ويلقي المزيد من الضوء أيضا على «الدور الذي تؤديه البنوك في توفير السيولة، والسبب في أن هذه الوظيفة تجعل البنوك معرضة بشكل كبير للأزمات النظامية، والسبب في أن يكون لتغييرات السياسة النقدية مثل هذا التأثير الكبير على الإقراض المصرفي.» ويشير الإعلان كذلك إلى عمله مع زينغاليس الذي وفر «طريقة جديدة لمعرفة

«هي عملية ملاحية. فكيف يمكن أن أتأكد من أن علم الاقتصاد المعقول هو الذي يسود؟»

تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي» وأوضح أن «الصناعات التي تعتمد على التمويل الخارجي تنمو بشكل أسرع في البلدان التي لديها نظام مالي أكثر تطورا،» مما يساعد على «إزالة الاعتقاد بأن النظام المالي للبلد يمثل مشهدا جانبيا ليس له تأثير يذكر على نموه الاقتصادي.»

واستند راجان وزينغاليس إلى هذه النتائج في كتابهما الصادر في عام ٢٠٠٣، الذي يزعم أن العديد من البلدان لديها أنظمة مالية غير متطورة بسبب المعارضة السياسية من النخبة، الذين يخشون أن يفقدوا وضعهم إذا أصبح الحصول على التمويل أكثر حرية، وإذا واجهوا منافسة. ويرى راجان أن الكتاب لا يزال بنفس الأهمية اليوم بالنظر إلى الانتقال اللاحق للأزمة المالية إلى ما يعتبره «اقتصادات مفرطة الضرائب والتنظيم،» في حين أن المطلوب حقا هو «الحفاظ على مرونة اقتصاداتنا لإيجاد الحلول.»

ويمضي راجان للفوز بالعديد من الجوائز الأخرى، بما في ذلك جائزة انفوسيس (Infosys) في الهند للعلوم الاجتماعية وعلم الاقتصاد في عام ٢٠١١ وجائزة بنك دويتشه في علم الاقتصاد المالي في عام ٢٠١٣. وبعد حفل توزيع الجوائز في فرانكفورت، قال دايموند، وهو أحد مقدمي العروض إن أعمال راجان «دائما ما تتم برؤية واضحة عن كيف يمكن أن تساعد مواضيع البحث ونتائجه على أن يكون العالم مكانا أفضل.» كما أشار إلى راجان بوصفه «عادلا بشكل لا يصدق» وأنه «صوت العقل في كليتنا» مشيرا إلى أنه في جامعة شيكاغو، وخصوصا في معهد بوث، «لا يكاد أن يكون له أي عدو على الرغم من مواقفه القوية بشأن الآراء المثيرة للجدل.»

من الأوساط الأكاديمية إلى صندوق النقد الدولي

تولى راجان في أغسطس ٢٠٠٣ منصب كبير الاقتصاديين بالصندوق خلفا لكينيث روغوف الاقتصادي الشهير بجامعة هارفارد. ويعترف راجان بأنه «كان انتقالا مثيرا للاهتمام.» ويتذكر مبتسما أن «رد الفعل — بعد الخبير الاقتصادي العملاق في مجال الاقتصاد الكلي كين روغوف — هو 'من هو هذا الشخص؟' وكما تعرف، كان التساؤل 'من هو راجان؟'» ويقول «كان أول شيء علي أن أفعله هو أن أثبت أني أعرف بعض الشيء عن علم الاقتصاد الكلي،» وعمل راجان عملا دؤوبا للاحتفاظ بفريق جيد وجذبه للعمل معه. «وعندما بدأت رغبة الناس في الحضور [لإدارة البحوث]، أدركت أننا اجتزنا المرحلة الحرجة.»

ومع الهدوء النسبي للاقتصاد العالمي، وأخيرا هدوء الاضطراب الناتج عن تخلف الأرجنتين عن سداد ديونها في نهاية عام ٢٠٠١، كان بوسع راجان أن يكثف بحوث القطاع المالي ويستكشف كيف يمكن إدماج قضايا القطاع المالي في النماذج القطرية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي. وكان يبدو أنه يمكن تحقيق ذلك نظرا لأن

الصندوق كان لديه بالفعل نماذج لتناول قضايا المالية العامة والقضايا النقدية. ولكن اتضح أن إعداد نموذج للقضايا المالية مسألة أصعب بكثير. ونتيجة لذلك، وفي حين يعود الفضل إلى راجان في وضع أساس للعمل، فإن القضية لا تزال إلى حد كبير عملا جاريا، وليس للباحثين في الصندوق فقط ولكن لمئات الأكاديميين.

والفرق الكبير هو أن وضع مثل هذا النموذج لم يكن مسألة ملحة منذ عقد مضى، في حين أنه يحظى الآن بأولوية عالية. وكما كتب راجان في عمود بمجلة بروجيكت سنديكيت في أغسطس ٢٠١٣: «في الفترة التي سبقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، مال الخبراء الاقتصاديون في مجال الاقتصاد الكلي إلى إبعاد القطاع المالي عن نماذجهم الخاصة بالاقتصادات المتقدمة. وفي ضوء عدم وجود أزمة مالية كبيرة منذ الكساد الكبير، كان من المريح أن نعتبر أن الأشغال المالية تعمل في الخلفية بشكل جيد كأمر مسلم به. واقترحت النماذج، المبسطة على هذا النحو، سياسات كان يبدو وأنها تعمل حتى تراجعت الأشغال. وتعطلت الأشغال لأن سلوك القطيع، الذي تشكل وفقا لسياسات بطرائق لم نبدأ في فهمها إلا الآن فقط، طغى عليها.»

ويقول كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي، أوليفييه بلانشار «لقد حققنا تقدما كبيرا في الطريقة التي ننظر بها إلى النظام المالي، وعزل بعض أنواع المخاطر، والحصول على البيانات التي تسمح لنا بالقيام بمزيد من العمل في الوقت الحقيقي. ولكن الوضع ليس كما لو أن لدينا فهما كاملا للقضايا، وتحقيق التكامل بين المجالين يتقدم ولكنه لم يتحقق حتى الآن.» ويقول بلانشار إن المشكلة الأساسية هي «أننا لسنا متأكدين مما هو معنى الاستقرار المالي.» ويساوره القلق أيضا من أن النموذج المالي الكلي يمكن أن يظل بعيد المنال، أي «أنها ستكون لعبة القط والفأر للأبد» لأنه «إذا حددنا المخاطر اليوم، ربما تكون مجموعة المخاطر مختلفة في غضون عامين وفي جزء مختلف من النظام المالي.»

والذي يجعل راجان شخصية أساسية في هذه النقاشات المالية هو ما يقول بعض الزملاء إنها قدرته على رؤية الأماكن السليمة. ويقول ستين كلايسنز، وهو مساعد مدير بإدارة البحوث في الصندوق، إن راجان واحد من «مجموعة صغيرة من الناس الذين لديهم المهارات الأكاديمية والمهنية اللازمة للتكلم عن علم الاقتصاد الكلي ولديه معرفة بالمالية من حيث التفاصيل المؤسسية، بالإضافة إلى أنه يرى الروابط وكيف تتفاعل وتعمل معا.» ويقول أنيل كاشياب من جامعة شيكاغو (واشترك أيضا في التأليف مع راجان): «عادة ما تكون الحجج المتعلقة بتحديد أسعار الفائدة بسيطة للغاية. وفي المقابل، فإن النقاش المتطور حول كيفية تحقيق الاستقرار المالي أكثر دقة من ذلك بكثير، في جزء منه لأننا ليس لدينا نموذج أساسي قياسي يمكن أن نعتمد عليه. وراغو لديه ميزة كبيرة تتمثل في رؤية واضحة للنظام المالي وما الذي يعمل بشكل جيد وأين يفرض تحديات. وأعتقد أن هذا هو سبب وجوده في طليعة العديد من النقاشات المتعلقة بالاستقرار المالي.»

المواجهة في جاكسون هول

لم تحظ رؤية راجان باستقبال طيب في جميع الأحوال. وفي أغسطس ٢٠٠٥، تعرض لانتقادات شديدة بعد ما تبين أنها كلمة تطلعية حول الأخطار الكامنة في النظام المالي. فقد دُعي للتكلم عن كيف تطور النظام المالي تحت قيادة آلان غرينسبان (رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي كان بصدد التقاعد) في الندوة السنوية لمحافظي البنوك المركزية وغيرهم من الخبراء الاقتصاديين رفيعي المستوى في جاكسون هول، بولاية وايومينغ. وقال إنه توقع أن يكون التوسع الهائل في الأسواق المالية قد خفض المخاطر بالنسبة للبنوك، ولكن

عدم الاستعداد لتلقي إنذارات الخطر

هل كان هناك ما يمكن أن يقوم به راغورام راجان ليضمن سماع رسالته في جاكسون هول؟ هو لا يعتقد ذلك لسببين.

السبب الأول، هو أن الأوضاع الاقتصادية كانت جيدة، وبالتالي كان من الصعب إقناع الناس باتخاذ خطوات قد تبطئ النمو للتصدي لمخاطر ينخفض احتمال حدوثها. فبعد كل شيء، كان الاحتياطي الفيدرالي قد تغلب على أزمة شركات الإنترنت عن طريق ضخ سيولة في السوق، وكان هناك اعتقاد واسع النطاق مفاده «إذا اندلعت أزمة أخرى، يمكن التغلب عليها بنفس الطريقة،» حتى وإن كانت المشكلة هذه المرة هي الائتمان المصرفي، وليس فقدان القيمة السوقية، حسبما يقول راجان لمجلة التمويل والتنمية.

وثانيا، فقد أدلى راجان بملاحظاته خلال حفلة تكريم رئيس الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان، الذي كان لديه اعتقاد مشترك على نطاق واسع وهو «أن الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام المالي ليس لديها حافز لعدم اتباع المسار السليم،» ومحاولة إقناع الجمهور بغير ذلك كان مستبعدا. «فهؤلاء الأشخاص أذكياء. فهم من شركة غولدمان ساكس. وهؤلاء من شركة جي بي مورغان. وتُدفع لهم مبالغ طائلة من المال. وهم أذكى الأشخاص في القاعة. ولماذا سيضيعون أعمالهم؟ ومن نحن، فأنت تعرف إننا المنظمون أصحاب الأجور المنخفضة، الذين يعتقدون أنهم يعرفون أكثر منهم عن أعمالهم؟ والجواب هو لا، نحن لا نعرف أكثر منهم عن أعمالهم، ولكن لدينا حوافز مختلفة. فهم محبوسون في هذا الجنون التنافسي. ونحن الأشخاص الذين يمكن أن نوقفهم.»

بدلا من ذلك، فإن الأرقام التي جمعها الموظفون العاملون معه أظهرت عكس ذلك.

وفي وجود غرينسبان ضمن الحضور، ألقى راجان كلمة تستند إلى تقرير أعده بعنوان «هل أدى التطور المالي إلى زيادة المخاطر في العالم؟» وحذر من أن الابتكارات المالية في السنوات الأخيرة (مثل مبادلات مخاطر الائتمان، التي تعمل كوكيل تأمين ضد عدم سداد قيمة السندات) يمكن أن تؤدي إلى «زيادة احتمال (وإن كان الاحتمال لا يزال صغيرا) حدوث انهيار كارثي.» ولم تمر هذه الرسالة مرور الكرام في بعض الفصول. فقد أشار وزير الخزانة الأمريكي السابق لورانس سامرز إلى فرضية راجان بوصفها «غير متطورة إلى حد ما» و«ليس لها أساس إلى حد كبير.» وأشار نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي دونالد كون إلى أن راجان يشعر بالحنين إلى الأيام الخوالي للأنظمة التي تهيمن عليها البنوك، وهو ما نفاه راجان بشدة.

وكتب راجان أنه غادر وايومينغ بشيء من عدم الارتياح، وليس بسبب الانتقادات، ولكن لأن «النقاد يبدو وأنهم يتجاهلون ما الذي كان يجري أمام أعينهم» (راجع الإطار). وبعد ذلك بعدة سنوات، تحقق ما حذر منه: بدأت سوق سندات الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة تنهار في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى الأزمة المالية العالمية.

وبالطبع، فقد كان الوقت الذي قضاه راجان في الصندوق يتعلق بأكثر من جاكسون هول بكثير. ويقول إنها كانت تجربة تعلم أثناء العمل هائلة شحذ خلالها مهاراته في مجال الاقتصاد الكلي. كما غمر نفسه في فن صنع السياسات الاقتصادية العالمية، مثل قيادة فريق في محاولة لمساعدة بعض الاقتصادات الكبرى على خفض اختلالاتها الضخمة (وغير المسبوقة) في ميزان المدفوعات. وكانت أيضا أول فترة له يعمل فيها كمدير لمائة شخص يعملون تحت رئاسته في إدارة البحوث. ولكن يبدو هذا العدد الآن ضئيلا للغاية، حيث إنه يشرف على ١٧ ألف موظف في البنك الاحتياطي الهندي.

ويقول زملاؤه السابقون في الصندوق إن ما هو رائع جدا عن راجان هو تواضعه، ونزاهته، وشغفه الفكري وصرامته. ويقول

جوناثان أوستري، نائب مدير بإدارة البحوث، إن راجان «سيترك الناس يمضون قدما بأفكارهم، ويمنحهم كل الفضل تقريبا، حتى عندما يقدم مدخلات هامة.» وكان أيضا «على استعداد لأن يتخذ مواقف مثيرة للجدل داخليا وخارجيا في حدود منصبه، لدرجة لم أراها بصراحة من قبل.»

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، بعد انتهاء عقده مع الصندوق، عاد راجان إلى شيكاغو، حيث توفر له الوقت والحرية الأكاديمية لمواصلة الخوض في تداعيات الابتكار المالي. وكانت النتيجة كتاب خطوط الخلل، الذي فاز بجائزة الفاينانشيال تايمز وغولدمان ساكس لأفضل كتاب عن مزاولة الأعمال في عام ٢٠١٠. ويحذر راجان من جعل القطاع المالي («جن جنون المصرفيون») كبش فداء للأزمة، لأن اللوم يقع على خطوط خلل معقدة وواسعة النطاق تشمل:

- الضغوط السياسية المحلية (الناجمة عن عدم المساواة في الدخل) التي تخلق الائتمان السهل؛
- استراتيجيات النمو التي تقودها الصادرات (كما هو الحال في الصين، وألمانيا، واليابان) والتي تعتمد على مستهلكي الولايات المتحدة المدينين؛
- المزيد من الإقبال على تحمل المخاطرة المالية نتيجة الاعتقاد بأن الحكومات سوف تنقذ الموقف.

العودة إلى الهند

قد يكون راجان بنى حياته المهنية في الولايات المتحدة، ولكنه لم ينس الهند أبدا، حيث كانت موضوعا متكررا في كلماته وبحوثه. ويقول إنه انجذب إلى الاقتصاد لأنه يشكل وسيلة لمساعدة الهند على الدخول ضمن «صفوة الأمم.» وفي عام ٢٠٠٨ جاءته الفرصة لمساعدة القطاع المالي في الهند عندما ترأس لجنة حكومية رفيعة المستوى معنية بإصلاحات القطاع المالي. واقترح تقرير اللجنة المعنون «مائة خطوة صغيرة» أن يسعى بنك الاحتياطي الهندي إلى تحقيق هدف واحد وهو تضخم منخفض ومستقر بدلا من الانتقال بين تكليفات متعددة (مثل التضخم وسعر الصرف والتدفقات الرأسمالية).

واقترح التقرير أيضا أن تشجع الهند توافر الخدمات المالية، بما في ذلك منتجات الائتمان، والادخار، والتأمين لعدد أكبر من الأشخاص (وخاصة في المناطق الريفية، حيث يفتقر معظم الناس سبل الوصول إلى مصادر رسمية للائتمان والتأمين)؛ والحد من التواجد الحكومي المكثف في النظام المصرفي؛ وزيادة المشاركة الأجنبية في أسواقها المالية.

وفي سبتمبر ٢٠١٣، تولى راجان رئاسة بنك الاحتياطي الهندي، بعد خمس سنوات من إسداء المشورة إلى رئيس الوزراء مانموهان سينغ من شيكاغو وسنة عمل خلالها ككبير المستشارين الاقتصاديين في وزارة المالية في مومباي. وفي تلك المرحلة، كانت الأسواق الهندية في حالة اضطراب بسبب ارتفاع التضخم، والعجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري، وتباطؤ النمو. ولكن تحرك راجان بسرعة لتثبيت سعر الروبية، وخفض التضخم بشكل حاد، وبناء احتياطيات النقد الأجنبي، مما أكسبه لقب «نجم الروك» في وسائل الإعلام المحلية. كما أنه لم يهدر أي وقت في وضع الأساس اللازم لاعتماد هدف بشأن التضخم ويسعى إلى تحقيق العديد من الإصلاحات الأخرى المقترحة في كتاب «مائة خطوة صغيرة.»

ويأمل راجان في أن يكون بوسع بنك الاحتياطي الهندي مساعدة الهند على خلق فرص عمل عن طريق ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذه العملية، يأمل كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي كوشيك باسو أن يستطيع راجان تشجيع بنك الاحتياطي الهندي على أن يقوم «بالمزيد من التجارب.» ويقول باسو، الذي سبق راجان في منصب كبير المستشارين الاقتصاديين في الهند، إن اقتصادات الأسواق الصاعدة لا تحتاج إلى أن تعتمد بدرجة كبيرة على الممارسات النقدية التي عملت بشكل جيد في البلدان الصناعية الكبرى، على الرغم من

قد يكون راجان بنى حياته المهنية في الولايات المتحدة، ولكنه لم ينس الهند أبدا.

أن جهود البنوك المركزية لتوجيه الاقتصاد تتم بحيث «تعمل معظم البنوك المركزية وفقا لمبدأ السلامة عن طريق اتباع تلك القواعد.» ويقول باسو إن البنوك المركزية قد تقول «لقد عملت هذه السياسة بشكل جيد للغاية في بلد غني ولكنها قد لا تعمل بشكل جيد في بلدي، وسأحاول التدخل في أسعار الفائدة بشكل يختلف اختلافا طفيفا،» وتقوم بتجربة «سياسات جديدة لمعرفة ما اذا كانت تعمل. ويضيف أن راغو في مركز يسمح له بالقيام بذلك نظرا لخلفيته.»

وفي الأوساط المالية العالمية، تصدر راجان العناوين في مطلع عام ٢٠١٤، عندما قال لتلفزيون بلومبرغ الهند «إن التعاون النقدي الدولي قد انهار» في إشارة إلى إعلان الاحتياطي الفيدرالي أنه يفكر في سحب بعض الحوافز التي استخدمها لإعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي. وفي وقت لاحق، وبخ راجان البنوك المركزية الكبرى علنا لتركيزها على ما هو مفيد لاقتصاداتها فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات المالية التي تحدثها سياساتها بشأن أسعار الفائدة المنخفضة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وأضاف أن على هذه الاقتصادات التكيف مع التدفقات الداخلة الضخمة من الأموال التي تسعى إلى تحقيق عائدات أعلى. وهو يدعو البنوك المركزية في البلدان مصدر تلك الأموال «إلى إعادة تفسير صلاحياتها لمراعاة التأثيرات متوسطة الأجل لاستجابات سياسات البلدان المتلقية، مثل التدخل القابل للاستمرار في سعر الصرف.»

وكما قال راجان في محاضرة ألقاها في يونيو ٢٠١٣ في بنك التسويات الدولية: «في عالم متكامل نتيجة التدفقات الرأسمالية الضخمة، فإن السياسة النقدية في البلدان الكبيرة تعمل بمثابة دواسة سرعة مشتركة في العالم. فقد تقبع سيارة ما في خندق عميق حتى عند الضغط على دواسة السرعة إلى الأسفل تماما، ولكن قد تندفع بقية بلدان العالم إلى ما يتجاوز الحد الأقصى للسرعة. وإذا لم تكن هناك طرائق كثيرة متاحة أمام البلدان في جميع أنحاء العالم لتجنب آثار تداعيات السياسات غير التقليدية المنبثقة عن البنوك المركزية الكبيرة، فهل ينبغي أن تتحمل البنوك المركزية الكبيرة هذه التداعيات؟ وكيف؟ وهل سيكون ذلك ممكنا من الناحية السياسية؟»

وأمام راجان الآن فرصة لا تتاح إلا لعدد قليل من الأكاديميين لوضع ما كان يدعو إليه لفترة طويلة موضع التنفيذ. فقد لا يكون بنك الاحتياطي الهندي (وكذلك البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى) أقوى سيارة على الساحة، ولكن بالنسبة لراجان، فإن فرصة أن يكون سائقا مثاليا هي فرصة العمر! ■

لورا والاس مستشارة في مجال الاتصالات ورئيسة التحرير السابقة لمجلة التمويل والتنمية.

وظائف، وظائف، وظائف

براكاش لونغاني

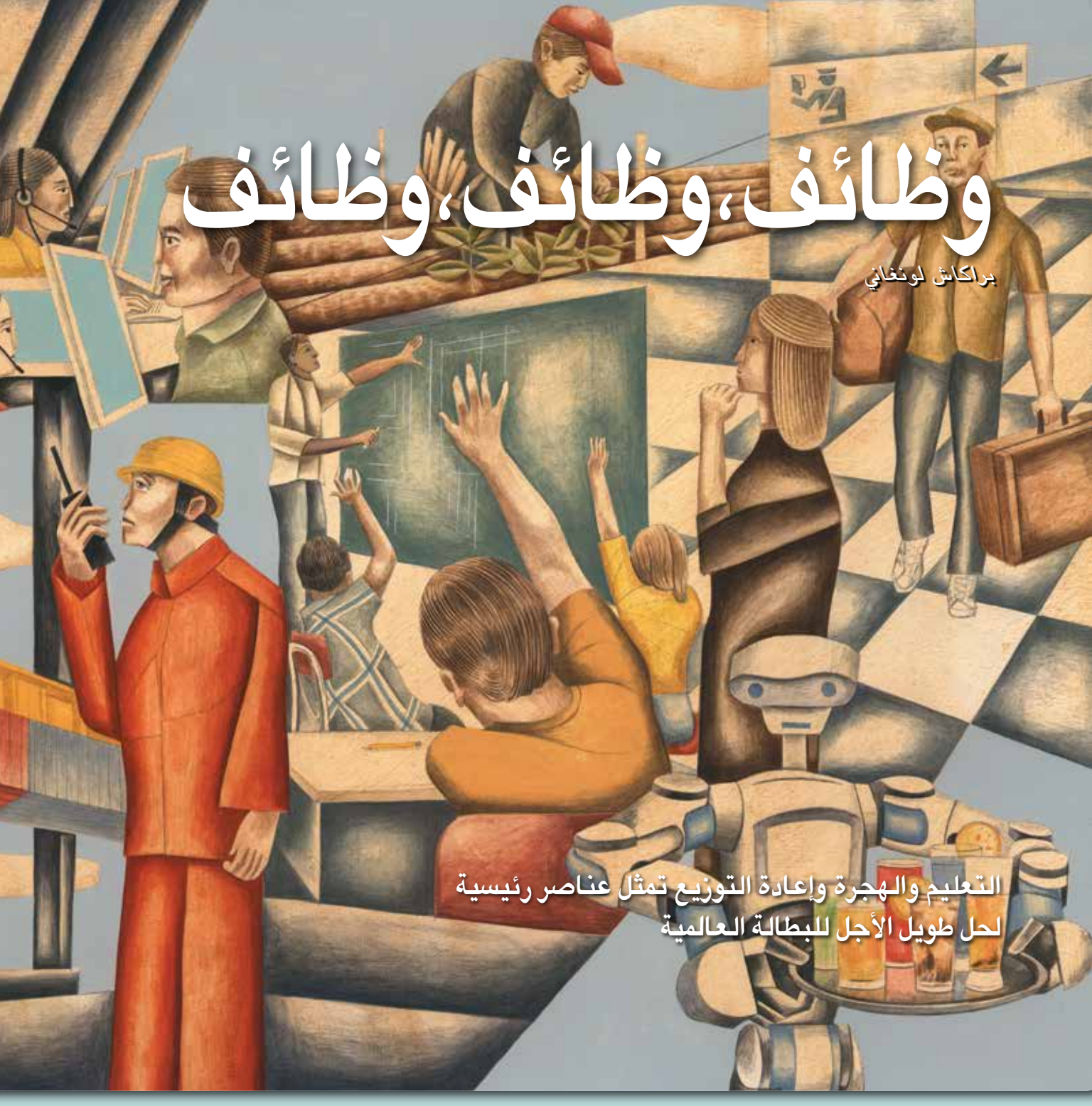

التعليم والهجرة وإعادة التوزيع تمثل عناصر رئيسية لحل طويل الأجل للبطالة العالمية

يعاني أكثر من ٢٠٠ مليون شخص حول العالم من البطالة اليوم.

ويمثل التغلب على هذا المعدل المرتفع من البطالة، وخاصة بين الشباب، تحديا ملحا، حسبما ناقشت ذلك في مقالي بعنوان «سبع سنوات عجاف» وناقشته أنغانا بانيرجي في مقالها بعنوان «العاطلون عن العمل في أوروبا» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية. ولكن يمتد التحدي إلى أبعد من المدى القريب. فعلى مدى العقد القادم، تشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى ٦٠٠ مليون وظيفة في اقتصادات الأسواق المتقدمة والأسواق الصاعدة للأشخاص العاطلين عن العمل في الوقت الحالي والأشخاص المتوقع أن يدخلوا قوة العمل العالمية.

وهناك خوف دائم من أنه لن تكون هناك وظائف كافية. وخذ على سبيل المثال هذا التوقع الوارد في مجلة الأطلسي الأمريكية بشأن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة من العمالة الأجنبية الرخيصة:

. . . لن يمر وقت طويل حتى تصبح جميع الأسواق مكتظة بكل ما يمكن أن تنتجه الآلات والعمالة الرخيصة. وما لم نلتمس الحكمة في حياتنا فإن ملايين العمالة من الصين مع الملايين من الهند سيقدمون لنا كأسا مترعا بالعمالة الآلية الرخيصة، فيرفعونها إلى شفاهنا ويجبروننا على تجرعها إلى النهاية.

وقد ظهر هذا المقال في عام ١٨٧٩، مما يدل على أنه على الرغم من أن مصطلحي الإنتاج في الخارج أو الشراء من الخارج يمكن أن يكونا جديدين، فإن القلق الكامن وراءهما، أي الخوف من التجارة، قديم. وعلى الرغم من التهديدات الناشئة عن العمالة الرخيصة في ثمانينات القرن التاسع عشر، وفي كل عقد منذ ذلك الحين، فقد نما متوسط الدخل في الولايات المتحدة بشكل مطرد، ويبلغ الآن حوالي ٥٠ ألف دولار في السنة، وهو أضعاف ما يحققه المواطن الصيني أو الهندي في المتوسط.

وإلى جانب الخوف من العمالة الأجنبية الرخيصة، فإن القلق من أن تقتل التكنولوجيا الوظائف ليس جديدا. وتدفع عناوين الصحف اليوم بأنه في غضون عقد من الزمن «سيتم الاستعاضة عن وظيفة من كل ثلاث وظائف ببرمجية أو روبوتات.» ويتناول مقال «الكدح والتكنولوجيا» بقلم جيمس بيسين في هذا العدد، هذا الشاغل مباشرة. ويخلص جيمس إلى أنه «على الرغم من وجود مخاوف بشأن انتشار البطالة نتيجة للتكنولوجيا» فإن الأدلة تبين أن «العاملون تجري إزاحتهم إلى وظائف تتطلب مهارات جديدة ولا يجري إحلالهم بالكلية». والمهارات الجديدة المطلوبة هي المهارات الشخصية وتلك التي تُكمل التكنولوجيا الجديدة، والتي لا يمكن حتى الآن برمجتها بسهولة فَي الروبوتات.

ولم تتوزع المنافع الناتجة عن زيادة عولمة أسواق العمل والتغير التكنولوجي بالتساوي في الاقتصادات المتقدمة على مدى العقدين الماضيين. وهناك انخفاض مذهل في الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة وتحقق دخلا متوسطا، والتي فقدت الكثير منها في قطاع الصناعات التحويلية. وتم توثيق هذه الاتجاهات وما نتج عنها من زيادة في عدم المساواة في المقال الذي كتبه إيكيهارد إيرنست في هذا العدد («الوسط المتضائل»). ويتناول إيرنست أيضا كيف ستتحرك هذه الاتجاهات على مدى العقود المقبلة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، ويخلص إلى أنه «ستتحسن ظروف العمل وتزيد فيه المرتبات، ولكن ربما لأصحاب المهارات المناسبة فقط.»

وعادة ما يُدعى إلى ثلاثة حلول لمشكلة إيجاد وظائف للجميع، وهي التعليم، والهجرة، وإعادة التوزيع. ولا يوجد أي حل منهم سهل التنفيذ أو يوفر حلا كاملا، وعادة ما يفتقر الحلين الأخيرين إلى الدعم السياسي.

وسيسمح التعليم بأن تعود المكاسب الناتجة عن التكنولوجيا على قاعدة أوسع من السكان. ويوفر مقال «الكدح والتكنولوجيا،» أمثلة ملموسة على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الشركات، والجمعيات التجارية، والحكومة لتعزيز المهارات الجديدة المطلوبة من أجل «المشاركة في العالم الجديد الشجاع» للاقتصاد الرقمي. ولكن لا يمكن اكتساب التعليم والمهارات في يوم وليلة، وسيحتاج الأشخاص المُرحّلون بسبب التجارة والتكنولوجيا إلى بعض المساعدة لعبور هذه المرحلة المؤقتة.

ومن حيث المبدأ، يمكن أن تعمل الهجرة كحل مهم لمشكلة خلق فرص عمل عالمية. ويمكن أن يغطي العمال ذوو المهارات العالية من الصين والهند النقص في الولايات المتحدة. ويمكن أن تساعد الممرضات من الدول الآسيوية الأخرى في رعاية سكان اليابان المتزايدة أعمارهم. وكما ناقش شاغلار أوزدن في مقاله في هذا العدد («رحلة عمل طويلة»)، فإن الهجرة لا تزال منخفضة مقارنة بما هو مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية. ولكن على الرغم من المنافع الكبيرة التي يجلبها المهاجرون إلى بلدان المقصد والموثقة بالتفصيل وباستفاضة في مقال أوزدن، فإن المعارضة ضد الهجرة قوية وآخذة في التزايد.

كما أن مساعدة الأشخاص الذين يمكن أن يخسروا من الهجرة أو لا يحققون نفس القدر من المكاسب، فضلا عن المرحّلين بسبب التجارة والتكنولوجيا، تقتضي استجابة في مجال السياسات تشمل زيادة إعادة التوزيع من الذين يحققون المكاسب بالفعل. وبالنسبة للعمال المرحّلين الذين اقتربوا من نهاية حياتهم العملية، فقد تكون إعادة التوزيع حلا عمليا مقارنة باكتساب مهارات جديدة. ولكن على الرغم من القلق إزاء زيادة عدم المساواة، فلا يبدو أن إعادة التوزيع تكتسب زخما سياسيا كبيرا.

وباختصار، فإن سوق العمل العالمي بعيدا عن أن يكون عالميا بحق. فالعالم قد يكون مسطحا بقدر ما يتعلق الأمر بحركة رأس المال ولكنه مليء بالحواجز التي تحول دون تنقل العمالة. ■

براكاش لونغاني مستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي ويرأس مشروع الوظائف والنمو في صندوق النقد الدولي.

سبع سنوات عجاف

الاقتصاد العالمي يشهد تعافيا بطيئا من ذروة البطالة بفضل استجابات الحكومات بسياسات نشيطة

براكاش لونغاني

أدت بداية الركود الكبير في عام ٢٠٠٧ إلى فقدان وظائف في مختلف بلدان العالم على نحو غير مسبوق منذ الكساد الكبير الذي شهده العالم في ثلاثينات القرن العشرين. فبحلول عام ٢٠١٠، كان ٣٠ مليون شخص قد انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل. وقد حدثت نحو ثلاثة أرباع هذه الزيادة في الاقتصادات مرتفعة الدخل.

أما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، التي تحملت في الماضي هول الصدمة في فترات الركود العالمية، فقد كانت أشد صلابة هذه المرة. ففي الأسواق الصاعدة، لم يرتفع معدل البطالة إلا بصورة طفيفة للغاية — بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية فقط بحلول عام ٢٠١٠ — وفي الاقتصادات منخفضة الدخل، تراجع هذا المعدل فعليا.

ويشهد الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠١٠ تعافيا بطيئا ومتفاوتا. وعاد معدل البطالة العالمي الآن إلى مستواه ما قبل الركود الكبير في عام ٢٠٠٧ البالغ نحو ٥,٥٪. وفي مجموعة البلدان مرتفعة الدخل — البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — ارتفع إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠١٠ وتراجع ببطء إلى ٧,٥٪ (راجع الرسم البياني ١، اللوحة اليسرى). ورغم أن توظيف العمالة نما بوتيرة سريعة في الولايات المتحدة على مدى العام الماضي، فقد ظل ثابتا نسبيا في منطقة اليورو، وهي المنطقة المسؤولة بدرجة كبيرة عن هزال التعافي في توظيف العمالة على مستوى العالم (راجع الرسم البياني ١، اللوحة اليمنى).

«الهيكليون مقابل الدوريون»

على مدار الفترة ٢٠٠٩–٢٠١١، كانت هناك «عصابتان من الاقتصاديين تتحاربان حول أسباب ارتفاع البطالة»، على حد ما ورد في مقال في مجلة *Slate* في ذلك الوقت.

وكان أحد هذين المعسكرين، ويطلق عليه «الدوريون»، يرى أن العوامل الدورية هي السبب الغالب إن لم يكن الأوحد. وكتب زعيم هذه العصابة، بول كروغمان، الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل، «لماذا لا تزال البطالة مرتفعة؟ لأن النمو ضعيف. نقطة. القصة انتهت.» وبالنسبة لهذا المعسكر، يكمن سبب ضعف النمو في عدم كفاية الطلب، وهو ما ينبغي أن تسعى الحكومة إلى حفزه من خلال تيسير السياسة النقدية والتنشيط المالي.

أما المعسكر الآخر، ويطلق عليه «الهيكليون»، فيرى في المقابل أن ارتفاع البطالة لا يعزى إلى ضعف النمو فحسب وإنما إلى مجموعة من المشكلات الهيكلية في سوق العمل، تظهر في زيادة عدد الوظائف غير المشغولة حتى مع ارتفاع معدل البطالة. وقد أشار إلى هذا الاختلال نارايانا كوتشيرلاكوتا، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، في كلمة قال فيها:

«توجد وظائف لدى الشركات، ولكن لا تجد العمالة المناسبة لشغلها. والعاملون يريدون أن يعملوا ولكن لا يجدون الوظائف المناسبة. وهناك مصادر محتملة كثيرة للاختلال — العامل الجغرافي والعامل الديموغرافي والمهارات — وكلها مؤثرة على الأرجح. ولكن أيا كان المصدر، فمن الصعب أن نعرف كيف يمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يبذل جهدا كبيرا لحل هذه المشكلة ... فالاحتياطي الفيدرالي لا يملك وسيلة لتحويل عمال التشييد إلى عاملين في مجال الصناعات التحويلية.»

من المنتصر؟

بعد مرور أربعة أعوام، من المعسكر الذي تبين أنه على حق؟ تشير أغلبية الأدلة إلى أن التفسير الدوري كان على حق.

فقد عاد عدم الاتساق على اختلاف درجاته إلى مستوياته الطبيعية. وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، زاد عدم الاتساق بين الوظائف المعلن عنها والبطالة في السنوات الأولى من الركود الكبير، فيما دل على زيادة عدد الشواغر في بعض قطاعات الاقتصاد وزيادة البطالة في قطاعات أخرى، إلا أنه تراجع منذ ذلك الحين.

وثمة مقياس آخر لعدم الاتساق هو تشتت معدل البطالة في مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة. وقد زاد عدم الاتساق هذا أيضا في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠، فيما يوحي بأن البطالة في بعض الولايات كانت أسوأ بكثير منها في ولايات أخرى. إلا أن هذا التشتت تراجع منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل الأزمة (راجع الرسم البياني ٢). ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت مشاركة القوى العاملة ستتعافى أم لا.

وبالنسبة لبلدان أخرى، فإن الأدلة على عدم الاتساق أقل وضوحا، إلا أن الآراء متوافقة على أن العوامل الدورية هي السبب الغالب لارتفاع معدل البطالة.

الرسم البياني ١

التوقف والانطلاق

شهدت أسواق العمل العالمية تعافيا من سرعتين.

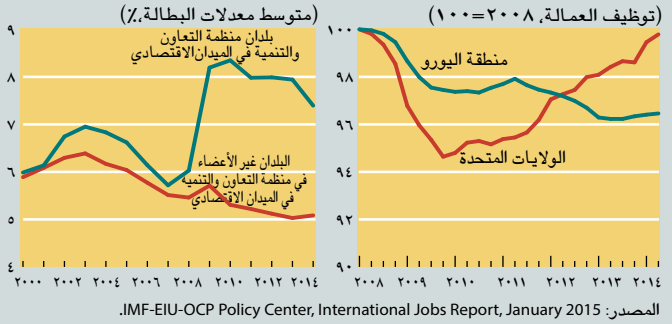

المصدر: IMF-EIU-OCP Policy Center, International Jobs Report, January 2015.

وتدحض الأدلة أيضا التنبؤ الذي قال به معسكر «الهيكليون» ومؤداه أن العودة إلى النمو وحدها لن تخفض البطالة. فقد ظلت الصلة بين الوظائف والنمو ثابتة على مدى الركود الكبير، ليس فقط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكن أيضا في بلدان أخرى (راجع الرسم البياني ٣، اللوحة اليسرى). ويوضح الرسم البياني الصلة القوية بين توظيف العمالة والنمو في أربع فئات من الاقتصادات، التي ظلت دون تغيير بالأساس خلال الركود الكبير.

وتؤكد تجربة فرادى البلدان هذه الصورة العامة. ففي إسبانيا على سبيل المثال، كان من الممكن التنبؤ بديناميكية البطالة التي أعقبت الركود الكبير بالنظر إلى العلاقة التاريخية بين البطالة والنمو (راجع الرسم البياني ٣، اللوحة اليمنى).

هل ساعدت الحكومات؟

قامت معظم البلدان، في خطوة تحسب لها، بتطبيق سياسات قوية استجابة للأزمة في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ في محاولة للحد من تأثير الأزمة على البطالة. ففي بادئ الأمر، سارعت الحكومات إلى استخدام السياسة النقدية لحفز الطلب على المنتجات والخدمات — وبالتالي العاملين — بخفض أسعار الفائدة الرسمية («الأساسية») وبالقيام في حالات كثيرة بإنقاذ المؤسسات المالية. وقدمت الحكومات أيضا دفعات تنشيطية مالية، نُسق بعضها من خلال بلدان مجموعة العشرين.

وحاولت أيضا بعض البلدان، مثل ألمانيا، توزيع الألم الناشئ عن انخفاض الطلب من خلال تقاسم العمل بدلا من فصل العاملين. وقامت الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى بتمديد فترات إعانة البطالة. وقد أدى ذلك إلى خفض التكاليف الاجتماعية للبطالة، دون أن يؤدي ذلك فيما يبدو إلى تثبيط العاطلين عن العمل عن البحث عن وظائف.

ومع ارتفاع معدل البطالة، يعتقد المنتمون إلى معسكر الدوريون أن هذه الخطوات حالت دون حصول الآثار الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العالمي خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. ومن السهل تبديد تلك المخاوف بالقول بأنها مبالغ فيها، بالنظر إلى ما نعرفه اليوم، لكن الأمر لم يكن كذلك آنذاك. وتستحق الحكومات أن يحسب لها الفضل في هذه الاستجابة الأولية السريعة والنشيطة بالسياسات المناسبة.

نقطة تحول

بدأت بعض الحكومات في حوالي منتصف عام ٢٠١٠ تشعر بالقلق إزاء تزايد الدين العام — الذي يعزى جزء كبير منه إلى تراجع الإيرادات الضريبية بسبب الركود وإنقاذ القطاع المالي — وبدأت تبدل مسارها في سياسة المالية العامة (راجع الإطار).

وفي حين شددت البلدان سياسة المالية العامة، فقد واصلت تيسير السياسة النقدية. وفي الولايات المتحدة، قدم تشارلز إيفانز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، مبررات قوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لمواصلة تيسير السياسة النقدية، حين قال:

«تخيل أن التضخم وصل إلى ٥٪ مقابل نسبة ٢٪ التي نستهدفها له... في تلك الحالة سيتصرف أي محافظ للبنك المركزي لديه الحد الأدنى من المهنية وكأن نارا اشتعلت في شعره. وبالمثل، ينبغي أن نتصرف بنفس الشعور لتحسين الأوضاع في سوق العمل ... فإذا كان وصول التضخم إلى ٥٪ يجعلنا نشعر وكأن النار اشتعلت في شعرنا، فبالمثل ينبغي أن يكون ذلك شعورنا عندما تصل البطالة إلى ٩٪.»

وقد أدت هذه الدفعة إلى ما يطلق عليه «قاعدة إيفانز»، وهي التزام صريح في عام ٢٠١٢ يتعهد بموجبه الاحتياطي الفيدرالي بإبقاء أسعار الفائدة الأساسية عند مستوى صفر بالأساس «ما دام معدل البطالة لا يزال أعلى من ٦,٥٪» وما دامت النسب المستهدف للتضخم محققة. وفي ذلك العام أيضا، تعهد ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي، بالقيام «بما يلزم» لإنقاذ اليورو.

ماذا بعد؟

لا يزال معدل البطالة مرتفعا في عدد كبير من بلدان أوروبا — وبصورة مخيفة في اليونان وإسبانيا — ولا تتوقع التنبؤات لعام ٢٠١٥ حدوث تحسن كبير (راجع الرسم البياني ٤، اللوحة اليسرى). ولا تزال البطالة طويلة الأجل مرتفعة — حتى في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث تراجع معدل البطالة بوجه عام — ولا تزال بطالة الشباب مرتفعة في اليونان وإيطاليا وإسبانيا (راجع الرسم البياني ٤، اللوحة اليمنى).

وتشير أدلة وردت في دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن ٥٠ إلى ٧٠٪ من الزيادة في بطالة الشباب تعزى إلى ضعف النمو. وتوصي الدراسة بالتالي بأن تكون «أولوية السياسة هي إعطاء دفعة للطلب

الرسم البياني ٢

تراجع التفاوت

انحسر التفاوت في معدلات البطالة في مختلف الولايات بالولايات المتحدة إلى معدلات ما قبل الأزمة.

(الانحراف المعياري للبطالة في مختلف الولايات بالولايات المتحدة)

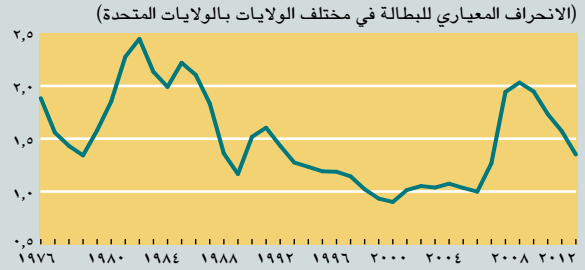

المصادر: مكتب إحصاءات العمل.

الرسم البياني ٣

ارتباط قوي

لم تتضرر الصلة بين الوظائف والنمو من جراء الكساد الكبير: فعندما كان النمو يزداد، كان توظيف العمالة يرتفع.

(تعزى الزيادة في توظيف العمالة إلى الزيادة في النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة، بالنقاط المئوية)

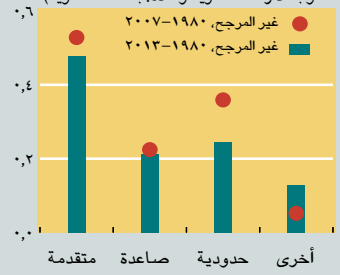

(نمو توظيف العمالة في إسبانيا، ٪)

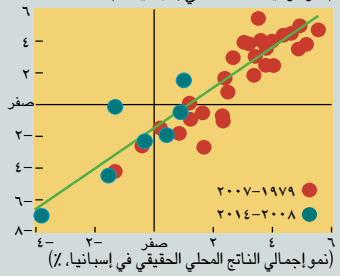

المصادر: راجع دراسة Ball and others (2013)، للاطلاع على تفاصيل بشأن التغطية القُطرية والزمنية؛ ودراسة Furceri and Loungani (2014).
ملحوظة: تظهر الدوائر في اللوحة اليسرى الصلة القوية بين الوظائف والنمو على مدار الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٧ وتظهر الأعمدة أن الصلة ظلت قوية خلال الركود الكبير.

الكلي في منطقة اليورو، لا سيما من خلال موقف تيسيري قوي للسياسة النقدية يكمل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.» (راجع مقال «البطالة في أوروبا» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ومما يبعث على التشجيع أن البنك المركزي الأوروبي يبذل جهدا كبيرا لدعم الطلب؛ ففي يناير ٢٠١٥، أعلن عن مواصلة تيسير السياسة النقدية بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بسياسة المالية العامة، اتخذت خطوات لدعم النمو من خلال مشاريع البنية التحتية العامة — الاستثمار عبر الحدود في النقل والاتصالات وشبكات الطاقة.

وبصورة متزايدة، تصاحب هذه التدابير الرامية إلى زيادة الطلب إصلاحات هيكلية لمعالجة مواطن الضعف في الاقتصادات التي سبقت الركود الكبير. وإضافة إلى الخطوات التي اتخذت صوب إقامة اتحاد مصرفي لتعزيز تدفق الائتمان، تشمل الإصلاحات المتخذة على المستوى القطري فتح أسواق للمنتجات والخدمات من قبيل أسواق الطاقة، وتبسيط الأعباء التنظيمية، وتعميق الأسواق الرأسمالية.

وتحاول البلدان أيضا أن تعالج مشكلة الازدواجية في أسواق العمالة، حيث يعمل بعض العاملين بعقود دائمة توفر لهم حماية وظيفية كبيرة في حين يعيَّن آخرون، غالبا من الشباب، بعقود مؤقتة ولا يتلقون قدرا كافيا من الحماية أو التدريب. وعلى سبيل المثال، أقرت إيطاليا قانونا يجيز نوعا جديدا من عقود العمل يوفر حماية وظيفية تتزايد تدريجيا مع طول مدة شغل الوظيفة، وهو ما ينبغي أن يوفر دافعا لأرباب العمل لتجريب الفرصة مع العاملين الشبان.

وتشير أدلة مأخوذة من اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن استجابة البطالة طويلة الأجل للنمو خافتة بدرجة أكبر بكثير من استجابة البطالة بوجه عام. ولذلك قد يتعين وضع سياسات موجهة بشكل أدق لمساعدة العاطلين عن العمل لفترة طويلة. وتوصي دراسة Katz and others (2014) بأن تركز الحكومات على توفير إعانات بطالة وتدريبا للعاطلين عن العمل لفترة طويلة في أعماق هبوط النشاط الاقتصادي على أن تتحرك صوب استخدام أكثر جرأة لسياسات سوق العمل النشطة مثل المساعدة على البحث عن وظائف مع اشتداد سوق العمل عند حدوث التعافي. وقد يجد العاطلون عن العمل لفترة طويلة صعوبة في الاحتفاظ بوظيفة عندما يعثرون عليها، وهناك أدلة تشير إلى أن الحوافز المالية قد تساعدهم على ذلك.

إن للبطالة تكاليف مرتفعة. ويتعرض كثير من الأشخاص الذين يخسرون وظائفهم لخسارة مستمرة في الدخل — حتى بعد عثورهم في نهاية المطاف على عمل — ولمشكلات صحية، وتتعرض أسرهم للمعاناة، وتنفصم عرى النسيج الاجتماعي. وخلال الركود الكبير، كان من الممكن أن تبلغ معدلات البطالة — وما صاحبها من تكاليف — مستويات أسوأ بكثير لولا أن سارعت الحكومات بالتدخل بسياسات نقدية ومالية لاحتواء ارتفاع البطالة. ويدعو خفض البطالة المرتفعة في منطقة اليورو إلى استمرار الدعم المقدم من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة بشرط ألا يكون هذا الدعم ضارا بالنمو بقدر الإمكان. ■

براكاش لونغاني مستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي ورئيس مشروع الوظائف والنمو بالصندوق.

الرسم البياني ٤

أخبار سيئة في كل مكان

لا تزال البطالة المتنبأ بها، وبطالة الشباب، والبطالة طويلة الأجل، مرتفعة بصورة مخيفة.

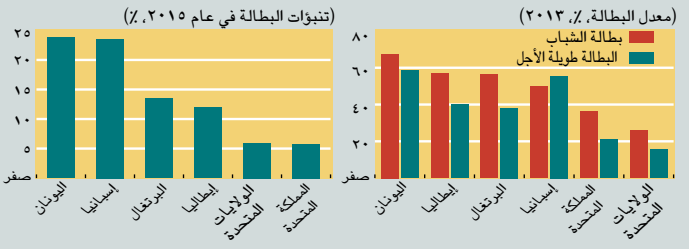

المصادر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠١٥.
ملحوظة: تعرَّف البطالة طويلة الأجل بأنها البطالة التي تدوم عاما أو أكثر.

صندوق النقد الدولي وضبط أوضاع المالية العامة

رحب صندوق النقد الدولي بالتحول في مسار سياسة المالية العامة في عام ٢٠١٠، عندما قرر صناع السياسات كبح مستويات الإنفاق المرتبط بالأزمة، وإن لم يكن ذلك نابعا من قناعة الصندوق بفكرة «التقشف التوسعي»، التي تعتبر ضبط أوضاع المالية العامة مفيدا للنمو في بعض الظروف. بل إن العكس صحيح، فقد بينت البحوث التي أجراها الصندوق ما يلي:

- أن ضبط أوضاع المالية العامة من شأنه أن يكون انكماشيا — أي يخفض الناتج ويرفع معدل البطالة؛ وإضافة إلى ذلك، بحث الصندوق ما إذا كان خبراؤه يستخدمون «مضاعفات المالية العامة» الصحيحة (أي ما إذا كان هذا التأثير الانكماشي لضبط أوضاع المالية العامة يقاس بطريقة صائبة)؛
- أن ضبط أوضاع المالية العامة أدى في الماضي إلى زيادة عدم المساواة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (راجع مقال «الدواء المر» في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)؛
- أن سياسة المالية العامة والسياسة النقدية دفعتا في نفس الاتجاه أثناء فترات التعافي العالمي السابقة من أجل دعم التعافي.

وعلى ضوء هذه النتائج، حذر الصندوق من وقف التنشيط المالي قبل الأوان، لما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر إخراج التعافي الوليد عن مساره، وأوصى بسحب الدفعات التنشيطية بصورة معتدلة ومحسوبة إلا إذا كانت هناك قيود تمويلية حادة. وقد راعت برامج الصندوق عند تصميمها كيف سيؤثر ضبط أوضاع المالية العامة على الفقراء، ودافعت مديرة عام الصندوق كريستين لاغارد عن القرار المتعلق بالتحرك نحو ضبط أوضاع المالية العامة بطريقة محسوبة على أساس أنه « هو التصرف السليم» نظرا لتنبؤات النمو المتاحة في عام ٢٠١٠.

المراجع:

Ball, Laurence, Davide Furceri, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, 2013, "Does One Law Fit All? Cross-Country Evidence on Okun's Law," New School talk, September 10.

Draghi, Mario, 2012, speech delivered at the Global Investment Conference, London, July 26.

Evans, Charles, 2011, "The Fed's Dual Mandate: Responsibilities and Challenges Facing U.S. Monetary Policy," speech delivered at the European Economics and Financial Centre, London, United Kingdom, September 7.

Furceri, Davide, and Prakash Loungani, 2014, "Growth: An Essential Part of the Cure for Unemployment," iMFdirect *blog, November 19.*

Katz, Lawrence F., Kory Kroft, Fabian Lange, and Matthew Notowidigo, 2014, "Addressing Long-Term Unemployment in the Aftermath of the Great Recession," Vox, *December 3.*

Kocerlakota, Narayana, 2010, "Inside the FOMC," speech delivered in Marquette, Michigan, August 17.

Krugman, Paul, 2011, "The Fatalist Temptation," New York Times *blog, July 9.*

Ledbetter, James, 2010, "Strucs vs. Cycs," Slate, *August 24.Ledbetter, James, 2010, "Strucs vs. Cycs,"* Slate, *August 24.*

مسألة حجم

يتعين أن تنتج الشركات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عددا أكبر من الوظائف للوفاء بوعد المنطقة

بروس إدواردز

بالنظر إلى السرعة التي نما بها عدد كبير من اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة، يمكن أن يتصور المرء بسهولة صور للافتات مكتوب عليها «مطلوب مساعدة» في كل شركة تقريبا. ولكن حتى مع تجاوز معدلات النمو لمستوى ٥٪ سنويا، يظل نمو المنطقة قاصرا عن توفير العدد الكافي من الوظائف مدفوعة الأجر، لا سيما خارج قطاع الزراعة.

وتبلغ القوة العاملة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٤٥٠ مليون شخص، ويقل عدد الأشخاص المسجلين على كشوف الرواتب الرسمية عن ٤٠ مليون شخص. وليس الأمر أن بقية الأشخاص لا يعملون؛ بل في الواقع تبلغ البطالة في المنطقة مستويات منخفضة نسبيا. وتكمن المشكلة في تحويل سوق العمل من سوق ظل فيه الأشخاص يعملون في وظائف صغيرة غير رسمية وفي المزارع — بأجر زهيد أو بدون أجر — إلى سوق تتيح عددا أكبر من الفرص في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، حيث يتوفر قدر أكبر من الأمن الوظيفي. وتقول منظمة العمل الدولية إن ٧٦,٦٪ من العاملين في إفريقيا جنوب الصحراء يعملون في أشكال من الوظائف معرضة للمخاطر.

ومع تسجيل أعلى معدل للخصوبة على مستوى العالم، تحتاج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من الشركات التجارية أن توفر عددا أكبر من الوظائف حتى يتسنى للمنطقة استيعاب قوة العمل الآخذة في التوسع بسرعة. وتقول الأمم المتحدة إن عدد السكان في عمر العمل في إفريقيا جنوب الصحراء سيزيد بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠.

ميزة محتملة

رغم أن تزايد السكان يضع ضغوطا على سوق العمل، فقد يكون أيضا ميزة للمنطقة. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل نسبة السكان في العمر ١٠ إلى ٢٤ البالغة ٣٢٪ أعلى نسبة في العالم — تقول منظمة العمل الدولية إنها تقدم «ثمارا ديموغرافية» نظرا لأن القدرة الإنتاجية للسكان في عمر العمل ستزداد بشدة مع وجود معروض إضافي من العمالة.

وتقول دراسة أعدها صندوق النقد الدولي بعنوان «إفريقيا لديها عمل يجب أن تقوم به: آفاق توظيف العمالة في القرن الجديد» (Africa's Got Work to Do: Employment Prospects in the New Century)، إنه إذا كانت اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء قادرة على جذب قدر أكبر من الاستثمار في الإنتاج كثيف الاستخدام للعمالة من شرق آسيا، فمن الممكن فعليا أن تشهد المنطقة قفزة كبيرة في ناتج الصناعات التحويلية للصادرات. إلا أن عدد شاغلي وظائف صناعية اليوم أقل من ١٠٪ من مجموع العاملين في المنطقة.

وقد خلصت دراسة أجراها مؤخرا مركز التنمية العالمية إلى أن الشركات من ٤١ بلدا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أصغر بنسبة ٢٤٪ من الشركات في مناطق العالم الأخرى. وقد استندت هذه الدراسة إلى بيانات من ٤١ ألف شركة تعمل في القطاع الرسمي في ١١٩ بلدا وقارنت إنتاجيتها بمرور الوقت.

وتشير الدراسة المعنونة «النمو الموقوف: لماذا لا تخلق الشركات الإفريقية مزيدا من فرص العمل؟» إلى أسباب محتملة لصغر حجم شركات المنطقة عن شركات المناطق الأخرى، من بينها عدم رغبة الشركات التجارية المملوكة للأسر في تعيين موظفين من خارج الأسرة ومحدودية إمكانات الحصول على حصة في السوق في بعض القطاعات. ولكن بوجه عام، كما تقول الدراسة، فإن ضعف بيئة العمل في المنطقة هو الذي يحول دون نمو الشركات.

وفي حين تمثل بعض العوامل من قبيل محدودية الحصول على تمويل وموثوقية إمداد الكهرباء عقبات واضحة، فإن المسائل المتصلة بالحوكمة في المنطقة تسهم أيضا بدور في إبقاء عدد الموظفين منخفضا. ويقول فيجايا راماتشاندران، وهو زميل أول في مركز التنمية العالمية وأحد معدي التقرير، إن الشركات الكبيرة غالبا ما تكون أهدافا سهلة للحكومات التي تكون بحاجة ماسة إلى الإيراد الضريبي أو للمسؤولين الفاسدين الباحثين عن رشاوى. ونتيجة لذلك، «في بعض البلدان، تحاول الشركات التجارية أن تظل صغيرة حتى لا تظهر على شاشات رادار الهيئات التنظيمية في الحكومة» ووفقا لهذه الدراسة، يزيد عبء تعامل الشركات مع البيروقراطيين الحكوميين بصورة كبيرة إذا زاد عدد موظفيها على ١٠٠ موظف.

الحجم الصغير مفيد أحيانا

يمثل القطاع الرسمي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مصدرا مهما للإيراد الضريبي، وتساعد الشركات الكبيرة نسبيا في تمويل البرامج الاجتماعية من قبيل برامج المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. ولكن مع وجود ٩٠٪ من الوظائف إما في مشاريع أسرية غير رسمية صغيرة أو زراعة الكفاف، لا تكون لدى العاملين فرص كافية للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي بمزايا. ويقول ألون توماس، اقتصادي أول في صندوق النقد الدولي، إنه «على الرغم من أن العمل بأجر (العمل مدفوع الأجر خارج قطاع الزراعة) غالبا ما يذكر باعتباره الهدف النهائي في سياسة توظيف العمالة، فإن وظائف المشاريع الأسرية هي التي يرجح بدرجة غالبة أن توفر الجزء الأكبر من الوظائف مستقبلا.» ورغم أن الشركات الأسرية الصغيرة لا تدفع ضرائب عموما وغالبا ما توجد صعوبة في الحفاظ عليها، فإن الأمل معقود على أن تتوسع هذه الشركات — بالبدء مثلا بتعيين أحد الجيران — وأن تنظر في تسجيل شركتها للحصول على إمكانية التمويل. ويمكن أن تشجع الحكومات منظمي العمل الحر على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي بتوفير بيئة عمل أكثر ترحيبا.

وفي النهاية، تواجه شركات القطاعين الرسمي وغير الرسمي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نفس المشكلات. وبالنظر إلى نطاق مسائل توظيف العمالة في المنطقة، ينبغي لصانعي السياسات أن يعملوا على تحسين البيئة التنظيمية، ومعالجة أوجه القصور الأساسية في البنية التحتية، مثل إمدادات الكهرباء، التي يحتاج إليها القطاعان للنمو.

وسيكون تزايد حجم الشركات وعدد رواد المشاريع عنصر أساسيا لتحسين حياة الملايين المحتاجين إلى عمل ثابت الآن ومستقبلا. ■

بروس إدواردز هو أحد أعضاء فريق مجلة التمويل والتنمية.

رحلة عمل طويلة

شاغلار أوزدن

سمة مشتركة مهمة تجمع بين جون، مدير أحد الصناديق التحوطية في وول ستريت، وخوان، عامل بناء من نيكاراغوا، وهي أن كليهما مراجحان عالميان. فجون يبحث عن الفروق الدقيقة في أسعار الفائدة على مستوى العالم، وينقل مليارات الدولارات من مكان إلى آخر بنقرة على لوحة المفاتيح، ويسهم على الأرجح في تخصيص رأس المال بكفاءة أكبر.

أما خوان فقد انتقل من ماسايا إلى كاليفورنيا ليستغل فجوة مختلفة ولكن أعلى بكثير في الأسعار — فمتوسط أجر عامل البناء يزيد ١١ ضعفا في كاليفورنيا عنه في نيكاراغوا. وقد استخدم تحويشة العمر لأسرته ليدفع أتعاب المهربين ويعيش في خوف دائما من أن يقبض عليه ويرحَّل. ومع ذلك فإنه موضع حسد ٣٠٪ من النيكاراغويين الذين شملهم استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غولاب قالوا إنهم سيهاجرون إن أتيحت لهم الفرصة.

وقد استفاد جون من التكامل السريع الذي حدث مؤخرا بين الأسواق المالية وأسواق المنتجات. أما خوان فهو قصة نجاح في حد ذاته. فهو واحد من القلائل الذين يتغلبون على الحواجز الجغرافية والثقافية واللغوية والحواجز التي تنشئها السياسات ويواجهها معظم المهاجرين الذين يتطلعون إلى الحصول على وظائف أعلى أجرا في بلدان أخرى.

وتوقف تكامل الأسواق المالية هو أهم استثناء على الإطلاق لعملية العولمة، حيث يؤدي إلى وجود فروق مستمرة في الأجور. وذلك سبب استقرار نسبة المهاجرين في حدود ٣٪ من سكان العالم منذ عام ١٩٦٠. وهناك فجوات كبيرة في الأجور ليس فقط في القطاعات منخفضة المهارات مثل التشييد والزراعة ولكن أيضا في كثير من المهن مرتفعة المهارات (تقرير الأجور العالمية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣). فالأجور التي تتقاضاها الممرضات في أستراليا تزيد بسبعة أضعاف عنها في الفلبين؛ وتزيد أجور المحاسبين في المملكة المتحدة بستة أضعاف عنها في سري لانكا؛ وتزيد أجور الأطباء في الولايات المتحدة بخمسة أضعاف عنها في مصر — بعد تحييد أثر تعادل القوى الشرائية.

التصور العام

تشير المستويات المنخفضة للهجرة العالمية وفجوات الأجور الكبيرة بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لها إلى أن أسواق العمل المحلية معزولة نسبيا وأن تأثير الهجرة على الأجور محدود.

إلا أن ذلك ليس هو التصور العام. فكثير من الأشخاص في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يرون أن الهجرة هي التحدي الأهم الذي تواجهه بلدانهم في الوقت الحالي ويلقون باللوم على مهاجرين مثل خوان لتراجع الأجور وارتفاع معدل البطالة.

وإلى أي مدى تبرر هذه المشاعر؟ أحد الموضوعات الرئيسية في الجدل الدائر حول الهجرة هو التصور الخاطئ والجهل. وتشير استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسة IPSOS Mori (دراسة Duffy and Frere-Smith, 2014) إلى أن البريطانيين يعتقدون أن المهاجرين يشكلون نسبة تصل إلى ٢٤٪ من مجموع السكان، إلا أن العدد الفعلي ١٣٪. وتزيد الفجوة على ذلك في الولايات المتحدة (٣٢٪ مقابل ١٣٪)، وفرنسا (٢٨٪ مقابل ١٠٪)، وإسبانيا (٢٤٪ مقابل ١٢٪). ويؤثر هذا التحيز في التصور على المشاعر بشأن الهجرة.

أنماط الهجرة

ينبغي أن ننظر إلى أنماط الهجرة الفعلية قبل مناقشة تأثيرها على الوظائف. ففي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٠، زاد عدد المهاجرين على مستوى العالم من ٩٠ مليون إلى ٢١٥ مليون شخص — فيما يمثل نسبة مستقرة في حدود ٣٪ من عدد سكان العالم. ويأتي ثلثا هذا النمو من الهجرة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل الثلث الباقي تزايد التنقل بين بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وصعود بلدان الخليج الغنية بالنفط كمقاصد رئيسية، وتزايد الهجرة بين بلدان إفريقيا، والهجرة إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وأصبحت عدة بلدان من البلدان متوسطة الدخل وسريعة النمو، مثل ماليزيا وجنوب إفريقيا وتركيا، بلدان جذب إقليمي لكل من اللاجئين والباحثين عن عمل.

وتشكل الهجرة المتزايدة من الجنوب إلى الشمال السمة المميزة للعقود الخمسة الأخيرة. وتكشف بيانات نشرتها حديثا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي أنماطا مثيرة للاهتمام للهجرة إلى بلدان المنظمة، وهي بؤرة الجزء الأكبر من الجدل الدائر بشأن الروابط بين الهجرة وأسواق العمل. ويمثل المهاجرون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددهم ١١٣ مليون شخص حسب الوضع في عام ٢٠١٠ زيادة نسبتها ٣٨٪ مقارنة بالعقد السابق. ويشكل المهاجرون ١١٪ من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وهو ما يمكن أن يفسر القلق العام في هذه البلدان. وتمثل الهجرة فيما بين بلدان المنظمة نحو ٤٠٪ من المجموع في حين يأتي بقية المهاجرين من أمريكا اللاتينية (٢٦٪) وآسيا (٢٤٪) وإفريقيا (١٠٪).

والعامل الأكثر حسما لتأثير الهجرة على سوق العمل هو تكوين المهارات لدى المهاجرين. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينقسم المهاجرون بالتساوي تقريبا إلى أشخاص حاصلين على تعليم فوق الثانوي (٣٠٪) وأشخاص حاصلين على تعليم ثانوي (٣٦٪) وأشخاص حاصلين على تعليم ابتدائي (٣٤٪). ومقارنة بمواطني البلد، توجد زيادة في تمثيل العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي (٢٣٪ بين مواطني البلد المعني)، ولكن يوجد قصور في تمثيل العاملين الحاصلين على تعليم ثانوي (٤١٪ بين مواطني البلد المعني).

وتختلف هذه الأعداد بشدة باختلاف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يجعل من الصعب والخطر استخدام أي تعميمات. ففي أستراليا وكندا ونيوزيلندا وسويسرا، تتجاوز نسبة المهاجرين ٢٥٪ من مجموع السكان بينما تصل نسبتهم بصورة تكاد تلحظ إلى ١٪. ويتوفر للمهاجرين إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حظ أوفر من التعليم ويمثل هؤلاء ٧٠٪ من جميع المهاجرين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي في بلدان المنظمة (راجع الرسم البياني).

والهجرة لا تحدث في فراغ. بل تكون استجابة لقوى مختلفة من الدفع والجذب. وما دامت هناك فجوات كبيرة في الأجور، فسيقوم ملايين من الأشخاص مثل خوان بالمجازفة بحياتهم لتسلق جدران عليها حراسات شديدة، ويسبحون أنهارا، ويبحرون في محيطات لدخول البلدان مرتفعة الدخل. وتؤثر الهجرة وأوضاع سوق العمل المحلية على بعضها البعض، ومن ثم يجب أن يفسر التحليل الاقتصادي آليات هذه الآثار المرتدة. (راجع دراسة Borjas, 2014 للاطلاع على استعراض ممتاز للدراسات الأكاديمية في هذا المجال.)

تأثير الهجرة على الوظائف

هل تؤدي الهجرة إلى خلق وظائف أم تدميرها؟ يتردد هذا السؤال عموما بشأن وظائف العاملين من مواطني البلد المعني، وليس مستوى الوظائف الكلي في البلد. ويعتقد أكثر من ٦٠٪ من الناخبين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، و ٥٠٪ في إسبانيا وإيطاليا، و ٤٠٪ في فرنسا وألمانيا أن المهاجرين يأخذون الوظائف من مواطني البلد المعني. ولا غرابة في أن يصبح السياسيون أكثر عداء للهجرة على مدى العقد الماضي مع تضرر أسواق العمل في أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جراء الأزمة المالية.

وبتنحية السياسة والتصورات جانبا، نجد أن هناك جدلا أكاديميا محتدما حول هذه المسألة. إلا أن الأعداد تشير إلى أن آثار الهجرة على الأجور والوظائف ضئيلة نسبيا. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة Ottaviano and Peri (2008) التي يستشهد بها على نطاق واسع إلى أن الهجرة سببت زيادة في أجور الأمريكيين متوسطها ٠,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٦. إلا أن دراسة Katz (2007) وجدت أن الأثر في حدود صفر. وأيا كانت النتيجة، فمن الواضح أن تأثير الهجرة على الأجور ضئيل وهو ما ينطبق أيضا على بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة Docquier, Peri, and Özden (2014) إلى أن متوسط تأثير المهاجرين الجدد (الذين وصلوا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠) على الأجور هو زيادتها بنحو ٠,٣٪ في

من الواضح أن تأثير الهجرة على الأجور ضئيل

ألمانيا وفرنسا، و ٠,٨٪ في المملكة المتحدة، ونسبة بين هذه وتلك بالنسبة لمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. بل إن الاقتصادي الأوكسفوردي بول كولير، وهو أحد منتقدي الهجرة الأعلى صوتا، يعترف بوجود آثار إيجابية وإن كانت محدودة للهجرة على أسواق العمل في البلدان الغربية، ويستند في معارضته حصرا إلى آراء بشأن التنوع الثقافي والتماسك.

ولئن كان ذلك التحليل ينطوي على حكمة فإنه لا يخلو من العيوب. فأولا، تعبر هذه النتائج عن المتوسط، ومن ثم، قد تعطي صورة غير واضحة للآثار غير المتجانسة على المجتمع بجميع شرائحه. فبعض فئات المجتمع، مثل العاملين الأكبر سنا والعاملين الذكور الأقل تعليما نسبيا الذين لا يستطيعون التنافس ولا أمل لديهم تقريبا في اكتساب مهارات جديدة، تتكبد خسائر كبيرة.

وثانيا، يمكن ببساطة أن يقوم كبير من هؤلاء العمال بالخروج من قوة العمل بدلا من قبول خفض في الأجر. وقد يرى هؤلاء أن استحقاقات التقاعد المبكر أو العجز أو إعانات البطالة تمثل خيارات أكثر جذبا. ولن تظهر تلك الآثار في الأرقام إذا لم يأخذ التحليل في الاعتبار هذا النوع من البطالة شبه الطوعية وركز فقط على أجور العاملين. وثالثا، تعنى معظم هذه التحليلات بالصورة العامة ومن ثم

الخروج والارتقاء

تختلف نسبة المهاجرين في مجموع السكان وفي مجموع الحاصلين على تعليم فوق الثانوي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اختلافا كبيرا.

(نسبة المهاجرين، سن ١٥+، بين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي، ٪)

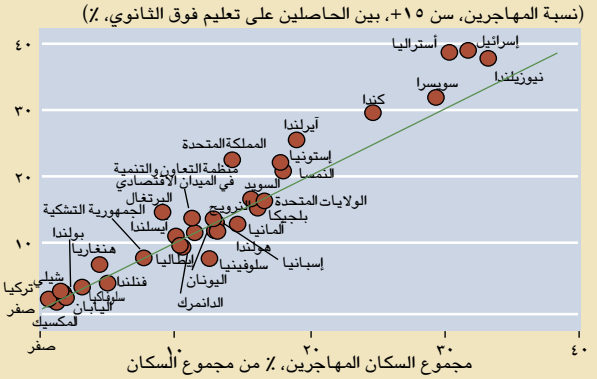

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالمهاجرين في المنظمة.

تتجاهل الفروق القطاعية. فكثير من المهن يسحبها المهاجرون من المواطنين ببساطة لأنهم على استعداد لقبول أجور أقل من تلك التي يتقاضاها مواطنو البلد المعني. ولذلك قد لا يكون هناك تأثير يذكر على الحاصلين على تعليم ثانوي، ولكن يكون التأثير ضخما على فئة فرعية مثلا منهم هم مشغلي الآلات.

ويتفق معظم اقتصاديو العمل على أن الهجرة ليست هي الجاني الرئيسي في التحديات التي شهدتها مؤخرا أسواق العمل ويواجهها العاملون الأكبر سنا والأقل تعليما. فالابتكارات التكنولوجية، ونقل الأعمال إلى الخارج، وتقلب الأوضاع المالية، وجمود أسواق العمل، والتغيرات الديموغرافية تشكل نتائج سوق العمل بدرجة أكبر من الهجرة. ولكن يتصادف أن المهاجرين كبش فداء أوضح وهدفا أسهل أمام السياسيين والجمهور.

الآثار الديناميكية

في حين تخلص معظم الدراسات التي يستشهد بها على نطاق واسع إلى أن الهجرة تحدث في المتوسط تأثيرا محدودا على أسواق العمل، فإن البحوث التي أجريت مؤخرا تلقي شبكة أوسع. ويتم التركيز حاليا على الآثار الديناميكية التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وسلوكية في أسواق العمل. وما يهم هو كيف يتواءم المهاجرون مع أسواق العمل التي يقصدونها — أي ما إذا كانوا يكملون مهارات العاملين من مواطني البلد أو يستبدلونها، وأنواع الوظائف التي يأخذونها من المواطنين، والأهم استجابات المواطنين فيما يتعلق باختيار الوظائف والقرارات المتصلة بالتعليم وغير ذلك من خيارات سوق العمل. وتوجد لهذه العوامل انعكاسات أطول أجلا ومن المبرر إجراء تحليل دقيق لها.

تمثل الولايات المتحدة مختبرا مفيدا لتقصي هذه الآثار الديناميكية. فالمهاجرون يشكلون نسبة تصل إلى ١٦٪ من قوة العمل الأمريكية، إلا أنهم يتركزون في عدة مهن. وعلى سبيل المثال، يشكل المهاجرون ٦٠٪ من كثير من المهن المتصلة بالتشييد وغالبية عمال المزارع والجزارين. وفي الطرف الأخرى من طيف التعليم، نجد أن ثلث علماء الطب والفيزياء والرياضيات والأطباء والاقتصاديين لم يولدوا في الولايات المتحدة. وقد زادت هذه النسب تدريجيا على مدى العقد الماضي، مما يشير إلى أن المهاجرين قد تخصصوا بالفعل في هذين الطرفين من طيف المهارات. وهذه المهن هي أيضا التي يوجد فيها فيما يبدو قصور في المعروض من العمالة الوطنية. وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية ببساطة إلى عدد أكبر من الأطباء والعلماء والمهندسين مثلما تحتاج إلى عدد أكبر من عمال التشييد وعمال المزارع ومدبري المنازل من العدد الذي يستطيع أو يرغب مواطنو البلد في توفيره بالأجور الحالية.

ومن بين الاستجابات المحتملة للمواطنين — لا سيما في المهن منخفضة المهارات — الخروج من القوة العاملة والتمتع بإعانات البطالة السخية المقدمة من دولة الرعاية الاجتماعية. أو كما يقول جوفاني بيري من جامعة كاليفورنيا في ديفيس في كثير من مقالاته، يمكن أن يدفع المهاجرون مواطني البلد إلى القيام بمهام أكثر تعقيدا بأخذ وظائفهم الروتينية اليدوية (راجع مقال "الكدح والتكنولوجيا" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويمثل هذا التحسين في الوظائف عنصرا حاسما للانتاجية ونمو الدخل ويشيع بدرجة أكبر في البلدان التي لديها قوانين عمل أكثر مرونة، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويمكن أيضا أن تحدث عملية إعادة التوزيع هذه عبر المهن بين العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي. فعندما يهاجر أصحاب الشهادات المتقدمة، فإنهم غالبا ما يختارون المهن التي تتطلب قدرا أكبر من المهارات الكمية والتحليلية. وعندما ترتفع نسبة العاملين المولودين خارج البلد، يختار العاملون من المواطنين ذوي الشهادات التعليمية المماثلة مهنا جديدة تتطلب قدرا أقل من التحليل وقدرا أكبر من مهارات الاتصال والإدارة.

وتبدو أوجه التكامل هذه بين المهاجرين ومواطني البلدان في جوانب أخرى. ففي دراسة نادرة من بلد متوسط الدخل مستقبل للمهاجرين، خلصت أنا وماثيس فاغنر من كلية بوسطن إلى أن وصول عاملين منخفضي المهارة من إندونيسيا والفلبين إلى ماليزيا هز سوق العمل الماليزية. وخلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠، أدى برنامج التعليم الوطني المتميز في ماليزيا إلى زيادة نسبة الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي على الأقل من ٥٠٪ إلى ٨٠٪. وتم تلافي القصور الناتج عن ذلك في عدد العاملين منخفض المهارات بتشغيل أعداد كبيرة من المهاجرين في مجالات التشييد والزراعة وفي الصناعات التحويلية المنخفضة التكنولوجية الموجهة نحو التصدير. وأصبح الماليزيون الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي مشرفين على هؤلاء العمال. وخلصنا إلى أن وصول ١٠ عمال مهاجرين أدى إلى إنشاء نحو ٧ وظائف متوسطة المهارة لمواطني ماليزيا. وبدون هذه الهجرة، لم يكن هؤلاء الشباب حديثو التخرج من المدارس الثانوية سيحصلون على وظائف تتناسب مع مستواهم التعليمي. والأهم من ذلك أن المعروض الكبير من المهاجرين منخفضي المهارات شجع الماليزيين على الاستثمار في تعليمهم حتى يميزوا أنفسهم في سوق العمل ويستفيدوا بشكل أكبر من أوجه التكامل في المهارات.

ويمتد هذا التكامل ليشمل القرارات التي تتخذها المرأة بشأن المشاركة في القوة العاملة. فالمرأة تتحمل أغلب مسؤوليات الأسرة المعيشية في كثير من البلدان، ولذلك يتضمن قرارها دخول سوق العمل مفاضلات أكثر تعقيدا من مفاضلات الرجل. فعدد كبير من النساء، لا سيما الحاصلات على تعليم عال، يخترن ألا يعملن على سبيل التفرغ، أو عدم الخروج للعمل أساسا. ويمكن أن يؤدي توافد مهاجرات منخفضات المهارات راغبات في توفير الخدمات المنزلية بأسعار أقل إلى تبديل جذري في قرارات النساء فيما يتعلق بالمشاركة في القوة العاملة في بلدان المقصد. وتبين باتريشيا كورتس من جامعة بوسطن وزملاؤها أن عمال المنازل الأجانب زادوا من مستويات توظيف المواطنات من الأمهات الشابات والنساء الحاصلات على تعليم عال في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى أن أكثر من نصف طلاب الجامعات في الوقت الحالي في كثير من البلدان إناث، بما في ذلك في ٣٢ من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن تأثير الهجرة على خلق الوظائف يمكن أن تكون له أهمية بالغة بالنسبة للرخاء الاقتصادي في الأجل الطويل.

ويأتي أحد الأمثلة الأخرى على ذلك التكامل من عالم كرة القدم، الذي هو على الأرجح أكثر أسواق العمل العالمية تكاملا (راجع مقال «عين على الكرة» في عدد مارس ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). فعندما احتشد أفضل ٧٣٦ لاعبا من لاعبي كرة القدم في العالم في البرازيل في الصيف الماضي للمشاركة في بطولة كأس العالم لكرة القدم التي ينظمها «الاتحاد الدولي لكرة القدم» (فيفا) كانوا يمثلون ٣٢ منتخبا وطنيا، إلا أن نصف هؤلاء النجوم تقريبا هم من لاعبي أندية الدوري الإنجليزي الممتاز، والدوري الإيطالي– الدرجة الأولى، والدوري الألماني، والدوري الإسباني. ومن بين ٩٢ لاعبا إفريقيا في بطولة كأس العالم لم يكن هناك سوى ٦ لاعبين فقط يلعبون في أندية موطنهم الأصلي.

وفي مختبرات البحوث والجامعات والشركات ذات التكنولوجيا العالية، يكمل العاملون المهرة بعضهم البعض. ويؤدي تجمع المهارات إلى تحسين الإنتاجية ويوسع النشاط الاقتصادي بدرجة أكبر. ويستفيد فريق ريال مدريد لكرة القدم، ومؤسسة غوغل، وأوركسترا نيويورك الفيلهارموني، وهوليوود كلها من هذه الظاهرة ويصبحون ماركات عالمية لمنتجاتهم المتفوقة. وتمثل هذه التداعيات سببا واحدا وراء رؤيتنا لمعارضة أقل للهجرة بين أصحاب المهارات المرتفعة، الذين يرون بوضوح أن إنتاجيتهم الفردية تزيد عندما يعملون مع أشخاص مثلهم.

فائزون وخاسرون

قمنا حتى الآن بالتركيز على الطريقة التي تنشئ بها الهجرة وظائف، لا سيما من خلال أوجه التكامل في قوة العمل بين العاملين المواطنين والمهاجرين. ويتسم التأثير الكلي للهجرة غالبا بالإيجابية، وهو بالقطع ليس ضارا كما يفترض معظم الرأي العام. والمهاجرون يأخذون المهن التي لا يستطيع مواطنو البلد المعني أداءها أو لا يرغبون في أدائها. والمهاجرون هم أساتذة الهندسة وعمال جني الفواكه؛ وهم مديرو الصناديق التحوطية وأيضا عمال التشييد.

ولكن كما هي الحال بالنسبة لأي نشاط اقتصادي، هناك خاسرون. فهناك لاعب إسباني طُرد من فريق ريال مدريد لكرة القدم عندما وصل نجم النجوم البرتغالي كريستيانو رونالدو. ولم يتمكن بعض عمال التشييد الماليزيين الحاصلين على تعليم ابتدائي من التنافس

المهاجرون يأخذون المهن التي لا يستطيع مواطنو البلد المعني أداءها أو لا يرغبون في أدائها

مع العمال الفلبينيين وكانوا أكبر سنا من اكتساب مهارات جديدة. وفقدت كثيرات من المربيات الأمريكيات وظائفهن بعد توافد مهاجرات مكسيكيات على استعداد لقبول أجور أقل.

والتصور العام بشأن آثار الهجرة على تدمير الوظائف تصور قوي لأن فقدان الوظائف أمور يراها الجميع بوضوح، لا سيما المتضررون بشكل مباشر. أما آثار الهجرة على خلق الوظائف فهو أقل شفافية. ونادرا ما ترى الماليزية المشرفة على عاملة إندونيسية أو سيدة الأعمال الأمريكية التي تستطيع التأخر في عملها لأن لديها مربية جيدة ولدت في بلد أجنبي، أنهما مدينتان بوظيفتيهما وأجريهما إلى عامل مهاجر.

وتتسم أسواق العمل بالتعقيد. فالهجرة في معظم الحالات تكون استجابة للعرض والطلب. إلا أن المهاجرين يؤثرون على سوق العمل بطرق تزيد بدرجة أكبر من التعقيد. ونظرا لأن المكاسب تبدو أكبر من الخسائر، فإن أي اقتصادي سيوصي ببساطة بسياسات تعوض الخاسرين بفرض ضريبة على مكاسب الفائزين.

ويخلق المهاجرون جيوبا من أوجه تكامل المهارات المهمة ينبغي رعايتها وتنميتها. وينطبق ذلك بوجه خاص على أصحاب المهارات المرتفعة — سواء الأكاديميون، أو المهندسون، أو نجوم السينما، أو الرياضيون، أو حتى المسؤولون التنفيذيون في الشركات. ولا ينبغي لأي بلد أن يحد أبدا من هجرة أصحاب المهارات المرتفعة بتحديد حصص معينة. بل على العكس، ينبغي أن يُعطى جميع حملة الدكتوراه بطاقات إقامة دائمة. وبدلا من تحديد حصة معينة، يمكن أن تفرض الحكومة "رسوما إدارية"، سيكون أرباب العمل سعداء للغاية بدفعها مقابل تيسير تجهيز المعاملة.

وتتجاهل كل التحليلات تقريبا الفائدة العظمى للهجرة، وهي انخفاض الأسعار للمستهلكين. فمنازلنا تنظف بأسعار أقل، ولدينا عدد أكبر من الأطباء، وندفع سعرا أقل لشراء الخس الذي جناه عمال مهاجرون. وإننا لا نلاحظ تأثير الهجرة على مشترياتنا اليومية، وليس بوسع الاقتصاديين حسابها بسهولة. إلا أن هذه المكاسب حقيقية، وهي أكبر من أي أثر آخر. وليس من الممكن، سواء من الناحية القانونية أو العملية، فرض ضريبة خاصة على الخس أو على زيارة الطبيب لكون الاستفادة حصلت ببساطة نتيجة لوجود مهاجر. ولكننا نستطيع فرض ضريبة على توظيف المهاجرين. وذلك هو في الأساس ما يكمن وراء السياسات المتطورة لإدارة الهجرة في بلدان مثل سنغافورة والمملكة العربية السعودية. وتتضمن تأشيرة العمل رسما يدفعه رب العمل على أساس مستوى مهارة المهاجر ومهنته، وحجم الشركة والقطاع، وأوضاع سوق العمل الراهنة. ويعدل الرسم مع تغير الأوضاع وهناك آراء تقييمية تقدم باستمرار من كل من أرباب العمل والنقابات العمالية والباحثين. ولا يختلف نظام الرسوم هذا قيد أنملة عن التعريفة التي يدفعها المستورد على الحدود لدى استيراده لسلعة ما. وفي حالة اقتران هذا النظام بجزاءات صارمة على التهرب الضريبي، فإنه يمكن أن يحد من توظيف المهاجرين غير المسجلين في وثائق في القطاع غير الرسمي وأن يولد إيرادات.

وتتسم عمليات الإحلال بين مواطني البلد والمهاجرين بوضوح أكبر وتنطوي على ضرر أكبر. وتبدو أسواق العمل المرنة، مثل الأسواق القائمة في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أكثر قدرة على التعامل مع الآثار السلبية، إلا أن الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم يحتاجون إلى مساعدة. وهنا يأتي دور الضرائب المحصلة التي تحدثنا عنها أعلاه. وتأتي السياسات التعويضية في أشكال كثيرة، منها التأمين على فقدان الوظيفة أو تقديم الدعم للتدريب. إلا أن السياسة الأهم هي تشجيع الأشخاص — لا سيما العاملين الشبان — على اكتساب مهارات جديدة ومتفوقة ومتكاملة، من خلال التعليم.

وتفتقر سياسات الهجرة إلى الدرجة الكافية من العمق والكفاءة. فوزارات الخزانة والبنوك المركزية يحكمها اقتصاديون، ولكن «لا يسمح بدخول الاقتصاديين» في معظم البلدان عندما يتعلق الأمر بوضع سياسة للهجرة. وتهيمن شواغل الأمن القومي والشواغل القانونية على المناقشات والمعاملات البيروقراطية، إذ غالبا ما تقع إدارة الهجرة ضمن اختصاص وزارة الداخلية أو الأمن الوطني. وتمنح تصاريح الإقامة والعمل والمواطنة على أسس قانونية أو مبادئ سياسية دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية. وما أن وضعت نظم الهجرة في أستراليا وكندا وسنغافورة معايير اقتصادية دنيا لقراراتها حتى أصبحت فعالة للغاية. وفي ذلك الكثير الذي يمكن أن تتعلمه أوروبا والولايات المتحدة منهما.

إن السياسة المثلى ليست بناء جدران أعلى وأطول لمنع دخول مهاجرين مثل خوان. بل السياسة المثلى هي السماح لخوان (وجون) بالدخول وإيجاد طريقة لفرض ضريبة على جزء من المكاسب الاقتصادية التي يولدها لتدريب العمال الذين يحل محلهم. والقول أسهل من العمل، لكن العناء يساوي المكسب! ■

شاغلار أوزدن اقتصادي أول في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي.

المراجع:

Borjas, George, 2014, Immigration Economics *(Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).*

———, and Lawrence Katz, 2007, "The Evolution of the Mexican-Born Workforce in the United States," in Mexican Immigration to the United States, *ed. by George J. Borjas (Chicago: University of Chicago Press).*

Docquier, Frederic, Giovanni Peri, and Çağlar Özden, 2014, "The Labor Market Impact of Immigration and Emigration in OECD Countries," Economic Journal, *Vol. 124, pp. 1106–1145.*

Duffy, Bobby, and Tom Frere-Smith, 2014, Perceptions and Reality: Public Attitudes to Migration, *IPSOS Mori Social Research Institute (London).*

International Labor Organization (ILO), 2012/2013, Global Wage Report *(Geneva).*

Ottaviano, Gianmarco, and Giovanni Peri, 2008, "Rethinking the Effect of Immigration on Wages," Journal of the European Economic Association, *Vol. 10, pp. 152–97.*

الكدح والتكنولوجيا

جيمس بيسين

التكنولوجيا المبتكرة تزيح العاملين من وظائفهم وتدفعهم إلى وظائف جديدة دون أن تقضي على وظائفهم بالكامل

في مركز التوزيع التابع لمؤسسة كوايت لوجيستيكس (Quiet Logistics) شمال بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم إنسان آلي (روبوت) برفع أحد الرفوف ونقله عبر المستودع إلى إحدى محطات العمل. وهناك، يقوم موظف بالتقاط البند المطلوب تغليفه من فوق الرف ويضعه في صندوق للشحن. ويقوم كل روبوت في مركز التوزيع بعمل يعادل ما يقوم به عامل ونصف.

وتقوم أجهزة الروبوت وغيرها من التكنولوجيات في الوقت الحالي بإحداث تحويلات جذرية في سلاسل الإمداد، وتتبع بنود المنتجات من المصدر إلى المستهلك، وتقليل وقت الشحن وتكلفته، وأتمتة الأعمال الكتابية، وغير ذلك. ولكن هل تنفي الحاجة إلى العاملين البشر، مما يؤدي إلى حدوث بطالة مستمرة بسبب التكنولوجيا؟

مما يبعث على الدهشة، أن مديري المستودعات والمرافق الأخرى في سلسلة الإمدادات يقولون إنهم يجدون صعوبة في تعيين عدد كاف من العاملين، على الأقل العدد الكافي من العاملين ذوي المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإنهم يرون أن هذا النقص في المهارات سيظل مستمرا في العقد التالي.

وتحدث «الآلات الذكية» الجديدة حاليا تغييرا جذريا في طبيعة العمل، ولكن السؤال هو كيف يحدث ذلك. وتتولى التكنولوجيات الجديدة، باستخدام الذكاء الصناعي، القيام بالأعمال ليس فقط بدلا من عمال المستودعات، وإنما أيضا من العمالة الإدارية والمهنيين. فأجهزة الصرف الآلي أصبحت تقوم بمهام الصرافين في البنوك؛ وأصبحت برمجيات المحاسبة تقوم آليا بأعمال موظفي مسك الدفاتر. وتستطيع الآن أجهزة الكمبيوتر تشخيص سرطان الثدي من الأشعة السينية والتنبؤ بمعدلات النجاة على الأقل بنفس جودة أخصائي الأشعة المتوسط.

وماذا يعني ذلك بالضبط بالنسبة للوظائف والأجور؟ في بعض الأحيان، تقضي التكنولوجيات الجديدة على بعض الوظائف بوجه عام، ولكنها تخلق أحيانا طلبا على قدرات جديدة ووظائف جديدة. ففي حالة ما، تحل الآلات الجديدة محل العاملين بوجه عام؛ وفي حالة أخرى، تزيحهم فحسب وتنقلهم إلى وظائف مختلفة تتطلب مهارات جديدة. وفي الماضي، كان الأمر يستغرق عقودا أحيانا لبناء مؤسسات التدريب وأسواق العمل اللازمة لتنمية المهارات الفنية الجديدة الرئيسية على نطاق واسع.

ويتعين أن يعرف صانعو السياسات الطريق الذي تمضي فيه التكنولوجيا الجديدة. فإذا كانت تحل محل العمالة، فسيتعين عليهم التعامل مع البطالة المتنامية دوما وانعدام المساواة الاقتصادية الآخذ في الاتساع. ولكن إذا كانت المشكلة الرئيسية هي الإزاحة، فسيتعين عليهم بالدرجة الأولى بناء قوة عاملة تتمتع بمهارات متخصصة جديدة. وتتطلب هاتان المشكلتان حلولا مختلفة للغاية.

وعلى الرغم من وجود مخاوف بشأن انتشار البطالة نتيجة للتكنولوجيا، فإنني أرى أن البيانات تشير إلى أن التكنولوجيا اليوم تقوم إلى حد كبير بإزاحة العاملين ودفعهم إلى وظائف جديدة دون إحلالهم بالكامل. ومن بين مجموعات المهن الرئيسية، فإن قطاع الصناعات التحويلية هو القطاع الوحيد الذي تلغى فيه الوظائف باستمرار في

الاقتصادات المتقدمة — ويوازن هذه الوظائف المفقودة نمو للوظائف في مهن أخرى.

ومع ذلك، فالأمور ليست كلها على ما يرام بالنسبة للقوى العاملة. فقد شهد العامل المتوسط ركود الأجور، ويقول أرباب العمل إنهم يجدون صعوبة في تعيين عاملين لديهم المهارات الفنية اللازمة. ومع قيام التكنولوجيا بخلق فرص جديدة، فإنها تخلق أيضا طلبات جديدة، ولا تمضي مؤسسات التدريب بالسرعة الكافية للتأقلم مع هذه التطورات. ورغم أن بعض الاقتصاديين ينكرون أن عدد العاملين الذين لديهم المهارات اللازمة أقل من اللازم، فإن نظرة متفحصة إلى الأدلة الواردة أدناه تشير إلى أننا نواجه تحديا كبيرا في بناء قوة عاملة لديها المعرفة اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة. وإلى حين أن تلحق مؤسسات التدريب وأسواق العمل بهذا التغير، ستظل منافع تكنولوجيا المعلومات محدودة وغير متاحة للجميع على نطاق واسع.

الأتمتة لا تساوي البطالة

سأركز في السطور التالية على تكنولوجيا المعلومات لأن هذه التكنولوجيا جلبت تغيرا هائلا لقطاع كبير من القوة العاملة. يرى بعض الأشخاص أجهزة الكمبيوتر وهي تؤتمت الأعمال فتستنتج أن البطالة الناشئة عن التكنولوجيا حتمية. وتتناول دراسة حديثة (Frey and Osborne, 2013) الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها أجهزة الكمبيوتر مهاما وظيفية مختلفة. وتنتهي الدراسة إلى أن ٤٧٪ من الوظائف في الولايات المتحدة تندرج تحت مهن معرضة بشدة لخطر الأتمتة خلال العقد القادم أو نحوه. فهل يعني ذلك أن نصف الوظائف كلها تقريبا على وشك أن يلغى؟

لا يرجح ذلك. فلا يعني أن الوظائف ستلغى لمجرد أن أجهزة الكمبيوتر قادرة على أداء بعض المهام الوظيفية. ولنأخذ وظيفة صراف البنك مثالا. ركبت أجهزة الصرف الآلي للمرة الأولى في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة في السبعينات. وتنفذ هذه الأجهزة بعض المهام الأكثر شيوعا التي يؤديها صراف البنك، مثل صرف النقدية واستلام الإيداعات. واعتبارا من منتصف التسعينات، أخذت البنوك تتوسع بسرعة في استخدامها لهذه الأجهزة؛ ويوجد في الولايات المتحدة وحدها اليوم أكثر من ٤٠٠ ألف من هذه الأجهزة.

وقد يتوقع المرء أن هذه الأتمتة تنتقص من أعداد صرافي البنوك، لكن الواقع هو أن عدد وظائفهم لم ينقص مع تعميم أجهزة الصرف الآلي (راجع الرسم البياني ١). وبدلا من أن تضيع وظائفهم تضافر عاملان للحفاظ عليها.

فأولا، زادت أجهزة الصرف الآلي من الطلب على صرافي البنوك لأنها حدت من تكلفة تشغيل الفروع المصرفية. وبفضل هذه الأجهزة، تناقص عدد الصرافين اللازمين لتشغيل أحد الفروع المصرفية في السوق الحضرية في المتوسط من ٢٠ إلى ١٣ صرافا في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٤. إلا أن البنوك استجابت بفتح عدد أكبر من الفروع للتنافس على الفوز بحصة أكبر من السوق. فزاد عدد فروع البنوك في المناطق الحضرية بنسبة ٤٣٪. وقل عدد الصرافين المطلوبين لكل فرع، إلا أن زيادة عدد الفروع كانت تعني عدم اختفاء وظيفة الصراف.

وثانيا، في حين قامت أجهزة الصرف الآلي بأتمتة بعض المهام، فقد أصبحت للمهام المتبقية التي لم تؤتمت قيمة أكبر. فمع سعي البنوك إلى الفوز بحصص أكبر في الأسواق، أصبح الصرافون جزءا مهما من "الفريق المصرفي المعني بالعلاقات". فكثير من احتياجات عملاء البنوك لا يمكن أن تلبيها الماكينات — لا سيما العملاء أصحاب الشركات الصغيرة. ويمكن للصرافين الذين يكونون علاقة شخصية مع هؤلاء العملاء أن يساعدوا في أن يبيعوا لهم خدمات ومنتجات مالية مرتفعة الهوامش. وتغيرت مهارات الصراف، إذ أصبح للتعامل النقدي أهميةٌ أقل وللتفاعل الإنساني أهميةٌ أكبر.

وإجمالا، كانت الاستجابة الاقتصادية لأتمتة عمل صرافي البنوك أكثر ديناميكية بكثير مما يتوقعه عدد كبير من الناس. ولا جديد في ذلك. فالأتمتة خلال الثورة الصناعية لم تخلق حالة من البطالة بسبب التكنولوجيا. وخلال القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، قامت المغازل الكهربائية بأتمتة ٩٨٪ من العمل اللازم لغزل ياردة واحدة من القماش. ومع ذلك زاد عدد وظائف الغزل في المصانع على مدى هذه الفترة. فقد كان انخفاض تكلفة العمل لليادرة يعني انخفاض السعر في الأسواق التنافسية؛ وكان انخفاض السعر يعني زيادة حادة في الطلب على القماش؛ وكانت زيادة الطلب على القماش تزيد الطلب على عمال الغزل برغم انخفاض حجم العمل المطلوب لإنتاج ياردة واحدة من القماش. وعلاوة على ذلك، في حين استمرت التكنولوجيا في أتمتة المزيد من أعمال الغزل، أصبحت المهارات المتبقية لعمال الغزل، مثل المهارات اللازمة لتنسيق العمل عبر مغازل متعددة، متزايدة القيمة. وارتفعت أجور عمال الغزل بصورة حادة مقارنة بأجور العاملين الآخرين في أواخر القرن التاسع عشر.

يمكن أيضا أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة الطلب على العاملين أصحاب المهارات الجديدة

ويستجيب الاقتصاد ديناميكيا بوسائل أخرى أيضا. وفي بعض الحالات، تنشأ وظائف جديدة في مهن ذات صلة. فالنشر المكتبي كان يعني تناقص عدد عمال الطباعة ولكن تزايد عدد مصممي الجرافيكس؛ ونظم هواتف الشركات المؤتمتة تعني تناقص عدد موظفي تحويلة الهاتف ولكن تزايد عدد موظفي الاستقبال الذين تولوا مهام التفاعل الإنساني التي كان موظفو تحويلة الهاتف يؤدونها في السابق. وفي كل حالة، كانت الوظائف الجديدة تتطلب مهارات جديدة ومختلفة. وتبدو الوظائف الجديدة في بعض الأحيان في قطاعات غير ذات صلة بالمرة. وعلى سبيل المثال، مع اختفاء الوظائف الزراعية، ظهرت وظائف جديدة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

يمكن أيضا أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة الطلب على العاملين أصحاب المهارات الجديدة

وبالتالي فإن الأتمتة الحاسوبية لا تعني بالضرورة حدوث بطالة وشيكة لأعداد ضخمة من العاملين بسبب التكنولوجيا؛ إذ يمكن أيضا أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة الطلب على العاملين أصحاب المهارات الجديدة. ولقياس الأثر الفعلي لتكنولوجيا الكمبيوتر على

الرسم البياني ١

وظائف الصرف

مع تركيب عدد أكبر من أجهزة الصرف الآلي، لم ينخفض عدد الصرافين المستخدمين.

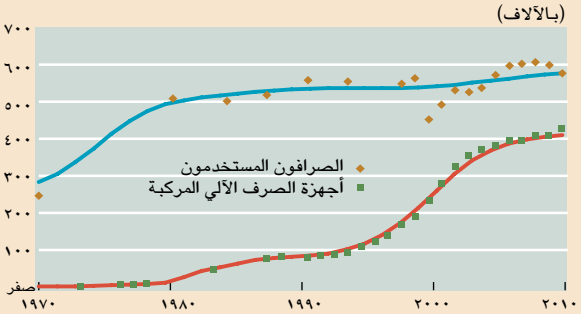

المصادر: Ruggles and others, Integrated Public Use Microdata Series: Version 5.0; Bureau of Labor Statistics, Occupational Employment Survey for و Bank International Settlements, Committee on Payment and Settlement Systems, various publications.

الوظائف ككل، يتعين أن نتناول مجموعات المهن الرئيسية لرصد صافي الأثر عندما تحول الوظائف إلى مهن ذات صلة.

ويوضح الرسم البياني ٢ معدل النمو السنوي للوظائف في خمس من مجموعات المهن الرئيسية، مذكورة بترتيب تنازلي لاستخدام الكمبيوتر؛ وقد استخدم أكثر من نصف العاملين في كل من المجموعات الثلاث الأولى أجهزة الكمبيوتر في العمل حسب الوضع في عام ٢٠٠١. وفي كل المجموعات الثلاث كثيفة الاستخدام للكمبيوتر، نمت الوظائف بوتيرة أسرع من القوة العاملة ككل. وبعبارة أخرى، تسببت أجهزة الكمبيوتر في فقدان وظائف في بعض المهن المحددة، إلا أن صافي الأثر على هذه المجموعات المهنية الواسعة لم يكن البطالة الناشئة عن التكنولوجيا. وكان قطاع الصناعات التحويلية هو الوحيد الذي شهد خسارة صافية في الوظائف، إذ فقد ٥ ملايين وظيفة على مدى ثلاثة عقود. ومع ذلك فإن هذه الخسارة قد وازنها نمو الوظائف في بقية الاقتصاد.

وإجمالا، خلال العقود الثلاثة التي تلت قدوم الكمبيوتر الشخصي، لم يحدث أن حلت التكنولوجيا محل العاملين ككل. إلا أن ذلك قد يكون على وشك التغير. إذ يقول بعض الأشخاص — مثل كاتب روايات الخيال العلمي فيرنور فينغ — وهو أيضا أستاذ متقاعد للرياضيات وأحد علماء الكمبيوتر — إننا نقترب من «الأحادية التكنولوجية»: فبعد عقد أو نحو ذلك ستصبح أجهزة الكمبيوتر «أذكى» من الإنسان. وعندما يحدث ذلك، فإن التكنولوجيا، على حد قولهم، ستحل فعلا محل العامل الإنساني على نطاق واسع. وربما كانوا على حق، إلا أن عددا كبير من علماء الكمبيوتر لا يزالون في شك من ذلك.

لكن الذي لا شك فيه هو أن التكنولوجيا الجديدة ستتولى القيام بعدد أكبر من المهام التي يؤديها الإنسان، وإن كان كثير من الخصائص الإنسانية ستظل مهمة في التجارة العالمية. فرغم أن أجهزة الكمبيوتر يمكنها اختيار حافظات الأسهم، فإن المستشارين الماليين يوفرون الطمأنينة عندما تهبط الأسواق. ورغم أن أجهزة الكمبيوتر يمكنها أن توصي بمنتج معين لشرائه، فإن الشخص البائع يفهم احتياجات المستهلك ويوحي بالثقة بأنه ستتم معالجة أي طوارئ غير منظورة بنزاهة. ورغم أن أجهزة الكمبيوتر يمكن أن تقدم توقعات طبية دقيقة، فإنها تفتقر حتى الآن إلى اللمسة الإنسانية لتوجيه المريض في الخيارات الطبية العصيبة. ولا يتوقع علماء الكمبيوتر أن تكتسب أجهزة الكمبيوتر تلك القدرات في أقرب وقت..

الرسم البياني ٢

أجهزة الكمبيوتر لا تقضي على الوظائف

نمت الوظائف في مجموعات المهن التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر بوتيرة أسرع من نموها في القوة العاملة ككل.

(معدل نمو الوظائف السنوي لمجموعات الوظائف الرئيسية، ١٩٨٢–٢٠١٢، ٪)

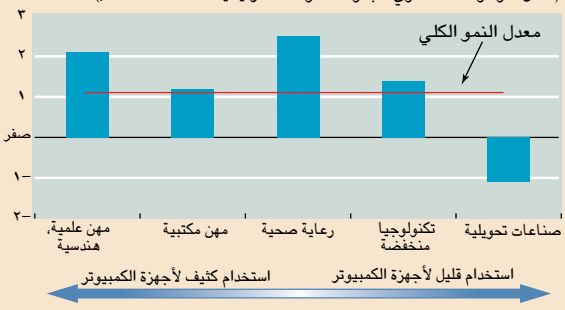

المصدر: Bessen (قيد الإصدار).

ولذلك ففي حين قد تصبح البطالة الناجمة عن التكنولوجيا مشكلة كبيرة في المستقبل، فإنها لا تمثل مشكلة كبيرة اليوم، ولا يرجح أن تصبح مشكلة في المستقبل القريب. وينبغي ألا يركز صانعو السياسات على الاستجابة لتهديد لا هو محدد بشكل جيد ولا هو مؤكد الحدوث، وهو البطالة التي ستنجم مستقبلا عن التكنولوجيا، عندما تكون تكنولوجيا المعلومات سببا في بعض المشكلات الحقيقية للغاية لكل من الموظفين وأرباب العمل في هذه اللحظة.

المهارات الجديدة للتكنولوجيا الجديدة

ليس مديرو سلاسل الإمدادات هم التنفيذيين الوحيدين الذين يقولون إنهم يواجهون صعوبات في العثور على العاملين الذين لديهم المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة. وتجري شركة مانباور غروب (ManpowerGroup) الكائنة في الولايات المتحدة مسحا سنويا يشمل ٣٨ ألف مديرا في مختلف بلدان العالم. وفي العام الماضي، أفاد ٣٥٪ من المديرين أنهم يجدون صعوبة في تعيين عاملين لديهم المهارات المطلوبة. وذكرت مسوح أخرى أرقاما مماثلة.

إلا أن بعض الاقتصاديين يتشككون بشدة في شكاوى أرباب العمل من وجود نقص في العمالة الموهوبة. ويرى البعض، مثل بيتر كابيللي، أن عدد العاملين المتعلمين يتجاوز العدد اللازم لأداء وظائف اليوم. إلا أن المهارات الغائبة متصلة في معظم الأحوال بالتكنولوجيا ويتم تعلمها من خلال الخبرة الوظيفية وليس في المدرسة، ومن ثم يمكن أن يواجه أرباب العمل نقصا في المهارات على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم.

ويرى اقتصاديون آخرون أنه يستبعد أن يكون هناك نقصٌ في المهارات لأن متوسط الأجور لا يرتفع. ويقول غاري بيرتليس من معهد بروكينغز إنه «ما لم يكن المديرون قد نسوا كل ما تعلموه في مادة مبادئ الاقتصاد في الجامعة (Econ 101)، فإنه ينبغي أن يعترفوا بأن إحدى طرق ملء الشواغر هو أن يعرضوا على طلاب الوظيفة المؤهلين سببا دامغا لقبول الوظيفة» بعرض أجر أو مزايا أفضل. ونظرًا لأن الأجر الوسيط لا يزيد، ينتهي بيرتليس إلى أنه لا يوجد نقص في العمالة الماهرة.

وبيرتليس على حق حين يقول إن الأجور تزيد للعاملين الذين يملكون المهارات اللازمة، إلا أنه يفترض أن العاملين، في المستوى الوسيط، يمتلكون بالفعل المهارات التي يريدها أرباب العمل. ويبدو ذلك غير مرجح إذا كانت لديهم صعوبة في تعلم المهارات اللازمة للتعامل مع أحدث تكنولوجيا. وفي تلك الحالة، سيتعلم بعض العاملين ويتمتعون بتزايد الأجور، إلا أن آخرين، بمن فيهم العامل الوسيط، سيرون أن مهاراتهم قد أصبحت غير مواكبة للعصر ويحصلون على أجور راكدة أو حتى أقل.

ولا تمثل تنمية المهارات لتطبيق التكنولوجيا الجديدة مشكلة جديدة. ففي الماضي، استغرقت مؤسسات التدريب وأسواق العمل أحيانا وقتا طويلا للتأقلم مع تكنولوجيات جديدة رئيسية. وعلى سبيل المثال، كانت أجور المصانع أثناء الثورة الصناعية راكدة لمدة عقود إلى أن تم توحيد المهارات الفنية والتدريب؛ وعندما حدث ذلك ارتفعت أجور المصانع بصورة حادة.

ويحدث شيء مماثل فيما يبدو اليوم. ولننظر مثلا إلى مصممي الجرافيكس. حتى الآونة الأخيرة، كان مصممو الجرافيكس يعملون أساسا في الوسائط المطبوعة. ومع مجيء الإنترنت، زاد الطلب على مصممي الشبكات الإلكترونية؛ ومع الهواتف الذكية، زاد الطلب على مصممي تطبيقات الهواتف المحمولة. وكان على المصممين مواكبة التكنولوجيات الجديدة والمعايير الجديدة التي تتغير باستمرار.

وفي هذه البيئة، لا يمكن للمدارس أن تواكب التغيرات. ولا تزال معظم كليات فنون الجرافيكس موجهة نحو تصميمات الوسائط المطبوعة، وسرعان ما يصبح جزء كبير مما يعلمونه غير مواكب للعصر. وبدلا من ذلك، يتعين أن يتعلم المصممون أثناء العمل، ولكن أرباب العمل لا يقومون في جميع الأحوال بتوفير حوافز قوية لذلك. ولا يرغب أرباب العمل في الاستثمار في التعليم عندما يغادر الموظفون

وتتغير التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن التكنولوجيا الجديدة غير موحدة في الغالب، فإن المهارات التي يتم تعلمها في وظيفة ما لا تعني الكثير لأرباب العمل الآخرين، ومن ثم فإنهم لا يعرضون أجورا أعلى. ولا يرغب الموظفون في الاستثمار في أنفسهم دون أن تكون هناك سوق عمل قوية لمهاراتهم ومسارهم المهني في الأجل الطويل.

التكنولوجيا زادت من انعدام المساواة الاقتصادية

ومع ذلك فإن المصممين الأكثر موهبة يعلمون أنفسهم المهارات الجديدة وينشئون لأنفسهم سمعة تساعد على إعلام أرباب العمل المحتملين. ويطلب أعلى ١٠٪ من المصممين مرتبات بمئات الألوف من الدولارات الأمريكية أو يحصلون على معدلات أجور في الساعة عالية مقابل التصميم بالقطعة. وفي الوقت نفسه، لم تتغير أجور

التكنولوجيا زادت من انعدام المساواة الاقتصادية.

المصمم الوسيط إلا قليلا؛ ولا يزال المصمم الوسيط على أي حال مصمما للوسائل المطبوعة. وسيدفع أرباب العمل أجورا مرتفعة للمصممين أصحاب المهارات المناسبة والسمعة الجيدة، ولكن إلى أن تقوم مؤسسات التدريب وأسواق العمل بمواكبة التغيرات الحاصلة، سيظل المعروض من هؤلاء المصممين محدودا. وقد ظلت أجور المصمم الوسيط راكدة لمدة ٣٠ عاما تحديدا لأن هذه المؤسسات لم تواكب التكنولوجيا المتغيرة باستمرار.

ونتيجة لذلك، نشأت حالة متزايدة من انعدام المساواة الاقتصادية داخل هذه المهنة؛ حيث زاد الفرق بين أجور أعلى ١٠٪ من المصممين وأجور المصمم الوسيط بصورة حادة. ويرى هذا النمط في مهن أخرى أثرت عليها أجهزة الكمبيوتر.

ويبين الرسم البياني ٣ أدلة على تزايد الطلب على عمال مختارين في المهن كثيفة الاستخدام لأجهزة الكمبيوتر. وتبين الأعمدة الزرقاء نمو الأجور للمئين التسعين مقارنة بالعامل الوسيط داخل كل مجموعة. مهنية. فبالنسبة للمهن المكتبية ومهن الرعاية الصحية، زادت الأجور بوتيرة أسرع بكثير بالنسبة لأعلى ١٠٪ من العاملين، بما يعني ضمنا

الرسم البياني ٣

أجور العاملين في الوظائف منخفضة التكنولوجيا

في حين قامت مجموعة مختارة من مستخدمي أجهزة الكمبيوتر في كل مجموعة مهنية باكتساب مهارات مفيدة في مجال الكمبيوتر تنعكس في الأجور الأعلى، فإن العامل المتوسط لم يفعل ذلك.

(التغير في الأجور النسبية، ١٩٨٢–٢٠١٢، ٪)

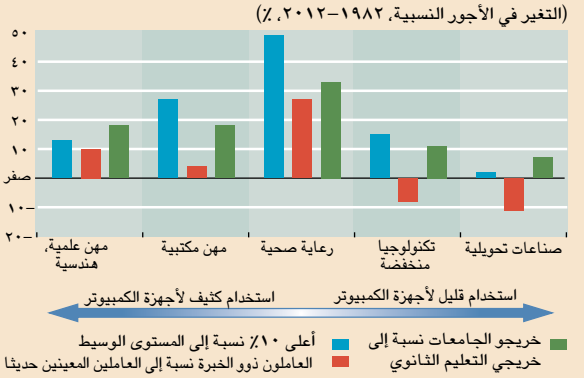

المصدر: Bessen (قيد الإصدار)

ملحوظة: تتضمن الوظائف منخفضة التكنولوجيا وظائف في مجالات الخدمات الغذائية والتعليم والنقل والتشييد، ويقل فيها استخدام أجهزة الكمبيوتر.

أن هؤلاء العاملين لديهم مهارات قيمة لا يملكها العامل المتوسط في هذه المجموعات. وبقدر ما تكون هذه المهارات القيمة مكتسبة من خلال الخبرة والتعليم، زادت أيضا الأجور بوتيرة أسرع للعاملين أصحاب الخبرة مقارنة بالمعينين حديثا (الأعمدة الحمراء) وللعاملين من أصحاب الدرجات الجامعية مقارنة بالعاملين الحاصلين على تعليم ثانوي (الأعمدة الخضراء) في المهن كثيفة الاستخدام لأجهزة الكمبيوتر.

وتوضح هذه البيانات أن أرباب العمل يدفعون أجورا أعلى، ولكن فقط للعاملين الذين تعلموا مهارات معينة في المهن المتصلة بأجهزة الكمبيوتر. ويقوم عدد كبير من هؤلاء العاملين بتعليم أنفسهم والتعلم من خلال خبرتهم في الوظيفة التي يشغلونها. إلا أن العامل المتوسط يجد صعوبة بالغة تحول دون اكتسابه للمعارف الضرورية المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة.

الانعكاسات على السياسات

تفرض تكنولوجيات المعلومات الجديدة بالتأكيد مشكلة للاقتصاد. ولكن حتى الآن، لا تتمثل تلك المشكلة في بطالة أعداد غفيرة من الأشخاص بسبب التكنولوجيا. بل هي مشكلة تتعلق بركود أجور العاملين العاديين ونقص المهارات بالنسبة لأرباب العمل. فالعاملون تجري إزاحتهم إلى وظائف تتطلب مهارات جديدة ولا يجري إحلالهم بالكلية. ومع ذلك، فالمشكلة الحقيقية إلى حد كبير هي أن التكنولوجيا زادت من انعدام المساواة الاقتصادية. ولكن يمكن تخفيف حدة مشكلة المهارات إلى حد ما باعتماد الإجراءات السليمة على مستوى السياسات من جانب الشركات والاتحادات التجارية والحكومات.

وعلى سبيل المثال، تدير رابطة مناولة المواد الأمريكية المعروفة باسم MHI برنامجا لتشجيع برامج التدريب المتخصصة في الكليات التي تبلغ عدد سنوات الدراسة فيها أربع سنوات وكليات المجتمع المدني وحتى في المدارس الثانوية. واشتركت الاتحادات الصناعية في إعداد «خريطة طريق» تكنولوجية تدعو إلى بذل جهود للاحتفاظ بالعاملين من المهن الأخرى وجذب عاملين متنوعين ديموغرافيا إلى الميدان.

وتقر خريطة الطريق بأن بعض المهارات الأساسية لا تعلم في المدارس وإنما بالخبرة. ولتعزيز المسارات المهنية للعاملين الذين يتعلمون أثناء العمل، يقترح المعهد إنشاء مركز وطني لإصدار شهادات بامتلاك تلك المهارات. وتقترح خريطة الطريق أيضا زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الشركات بحيث يمكن توحيد التكنولوجيا والمهارات.

وقد تكون ثورة تكنولوجيا المعلومات تمضي بوتيرة متسارعة. ومن المتوقع أن تزود برمجيات الذكاء الاصطناعي أجهزة الكمبيوتر بقدرات جديدة هائلة على مدى الأعوام القادمة، الأمر الذي قد تفقد فيه وظائف في مئات المهن. إلا أن ذلك التقدم ليس سببا لليأس بشأن "نهاية العمل". بل إنه سبب أكبر للتركيز على السياسات التي ستساعد أعدادا كبيرة من العاملين على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للعمل بهذه التكنولوجيا الجديدة. ■

يمس بيسين محاضر في القانون في كلية الحقوق بجامعة بوسطن؛ وهذا المقال مستمد من كتاب له قيد الإصدار، بعنوان "التعلم بالممارسة: الصلة الحقيقية بين الابتكار والأجور والثروة" (Learning by Doing: The Real Connection between Innovation, Wages, and Wealth).

المراجع:

Frey, Carl Benedikt, and Michael A. Osborne, 2013, "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?" Oxford Martin Programme on the Impacts of Future Technology working paper (Oxford, United Kingdom).

الوسط المتضائل

إيكيهارد إيرنست

اتجاهات سوق العمل تبشر بعض العاملين بفردوس، ولكن تنذر غالبيتهم بجحيم مستمر

يبدو أن العاملين بأجر في كل بلدان العالم واقعون في شراك الركود. فالبطالة العالمية لا تزال مرتفعة، وخصوصا في بعض الاقتصادات المتقدمة، وفي كل عام تدخل أعدادٌ أكبر من العاملين سوق العمل. ويجب خلق أكثر من ٦٠٠ مليون وظيفة على مدى العقد القادم لتوفير فرص عمل لأكثر من ٢٠١ مليون شخص عاطلين عن العمل في الوقت الحالي والذين سيبدأون البحث عن عمل (ILO, 2015).

ورغم أن بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، قد أبدت في الآونة الأخيرة تحسنا كبيرا في معدلات البطالة لديها، فلا يزال عدد أكبر من البلدان يواجه صعوبة بالغة في إيجاد مصادر جديدة للوظائف والدخل. وقد أدت كثرة الباحثين عن عمل إلى ركود الأجور حتى مع نمو الإنتاجية (الناتج للعامل)، مما زاد من انعدام المساواة في كثير من البلدان.

إلا أن الأمور تتغير حاليا. وتقوم التحولات الأطول أجلا — مثل تراجع وظائف الطبقة المتوسطة، واستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأيضا تضاؤل القوة العاملة على مستوى العالم — في الوقت الراهن بتشكيل أسواق العمل على مستوى العالم. وفي حين تبدو المشكلة اليوم وجود وفرة فائضة في عدد العاملين، ففي السنوات القادمة ستتضاءل القوى العاملة العالمية. ويمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى تقييد النمو، ولكن ينبغي أيضا أن تساعد على تصحيح بعض الاختلالات الحالية في سوق العمل التي حالت دون مشاركة العاملين في مكاسب الإنتاجية. إلا أن المستفيدين، سيظلون في المقام الأول العاملين أصحاب المهارات المرتفعة. ولن تكون فرص

العمالة الأقل مهارة بنفس الإشراق، وهو خبر غير سار، ليس لهم وحدهم، ولكن للجهود الرامية إلى الحد من انعدام المساواة.

عدم المساواة قد يتزايد

أدى التدهور المستمر في تفاوت الدخل على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى جذب قدر كبير من الاهتمام وظل بؤرة تركيز للجدل العالمي بشأن السياسات منذ نشر كتاب رأس المال في القرن الحادي والعشرين (*Capital in the Twenty-First Century* (Piketty)) في عام ٢٠١٤. وإحقاقا للحق، فإن تزايد حصة الثروة والدخل التي تؤول إلى أعلى ١٪ من السكان وتراجع حصة العمالة من الدخل لم تكن غائبة عن الأنظار في السابق. إلا أن هذه التطورات كانت تعزى في كثير من الأحيان إلى تراجع في إقامة اتحادات وإلى تزايد المنافسة التي تعززها العولمة — وكلاهما أمران كان يتصور أنهما يفضيان إلى معدل أعلى ووتيرة أسرع من النمو العالمي ويتوقع أنهما يعودان

لم تعد وظائف الطبقة المتوسطة، في عدة مناطق متوسطة الدخل، تتوسع بدرجة كبيرة.

بالنفع على الجميع (على سبيل المثال، دراسة Jaumotte and Tytell, 2007).

إلا أن هذه النظرة أصبحت موضع شك منذ وقوع الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، لأن انحرافات كبيرة في توزيع الدخل عن المتوسطات التاريخية حدثت في وقت من التقلب الشديد للنمو الاقتصادي. وقد دفع ذلك بعض المراقبين إلى القول بأن خفض تفاوت الدخل من شأنه أن يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي — ليضيفوا بذلك علة اقتصادية إلى ضرورة أخلاقية محضة لزيادة المساواة في توزيع الثروات. ويركز الجدل الحالي في السياسات على التغيرات في الضرائب لمعالجة التفاوت دون إعطاء الاعتبار الواجب للضرر الذي يمكن أن يترتب على الزيادات في ضرائب الدخل أو الملكية على خلق الوظائف والابتكار والنمو (راجع باب «عودة إلى الأساس: الضرائب في الواقع العملي» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). والأهم من ذلك أن هذا الجدل بشأن السياسات لا يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي القوى الأطول أجلا التي تشكل الاتجاهات العامة صوب انعدام المساواة.

ويكشف التحليل الدقيق للاتجاهات العامة لسوق العمل أن هناك تحولا جاريا في الوظائف من الوظائف التي جرت العادة على أنها تخص الطبقة المتوسطة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات إلى كل من المهن مرتفعة المهارات ومنخفضة المهارات على حد سواء. ويشكل هذا التحول أساسا لجزء كبير من الديناميكيات المشاهدة في انعدام المساواة. وفعليا، يبدو أن أجهزة الكمبيوتر والروبوت قد اتخذت أخيرا موقعا محوريا في عملية الإنتاج، بقضائها على عدد كبير من الوظائف التي تركز على المهام الروتينية. ولم يعد هذا التحول مقصورا على الصناعات التحويلية، حيث تولت أجهزة الروبوت مهمة سير النقل منذ وقت مضى. بل إنه في كثير من المهن في قطاع الخدمات — مثل المحاسبة والرعاية الصحية — أصبحت أجهزة الكمبيوتر تتولى نسبة أكبر فأكبر من العمل — على سبيل المثال، بالمساعدة في تحضير الضرائب أو توفير أدوات تشخيص للأطباء. وبالنسبة لمن يملكون مهارات تكمل هذه المهام "الروتينية"، تخلق الحوسبة فرصا جديدة لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والأجور (Autor, 2014).

ولكن عددا أكبر بكثير من الأشخاص، لا سيما الذين كانون يؤدون هذه المهام، مضطرون إلى التنافس من أجل الحصول على حصة أصغر حتى من ذي قبل من وظائف مماثلة أو الانصراف إلى مهن أقل مهارة غالبا ما تصاحبها خسارة كبيرة في الدخل المتاح للإنفاق. وفي المتوسط، لا تمنع هذه الاتجاهات العامة حدوث زيادات في المستقبل في الإنتاجية ومستويات المعيشة، ولكن توزيع هذه المكاسب حتى الآن يبدو أنه قد«فرغ الطبقة الوسطى من محتواها»، بترك عدد أكبر نسبيا من الوظائف على طرفي المهارات المرتفعة والمهارات المنخفضة في مقياس الوظائف.

التغيرات تحدث بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة

يبدو أن التحول في وظائف بعض المهن الناتج عن هذه التغيرات التكنولوجية يؤثر بصفة غالبة على الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني ١). ففي عدد كبير من الاقتصادات النامية، لا يزال التحول الأقرب إلى ما هو متعارف عليه من المهن منخفضة المهارات إلى المهن متوسطة المهارات ومرتفعة المهارات هو الغالب مع انتقال الأشخاص من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية للعمل في مجال الصناعات التحويلية أو الخدمات صغيرة النطاق. وقد أدى ذلك إلى خفض كبير في كل من معدلات الفقر والوظائف الضعيفة على مدى العقدين الماضيين وإلى ظهور طبقة متوسطة في معظم بلدان العالم النامي. وتوجد لدى الاقتصادات النامية الأكثر رخاء قدرة على المساهمة في النمو العالمي من خلال الزيادة الكبيرة في القدرة الشرائية (ILO, 2013). ولكن حتى في هذه الاقتصادات، تظهر بوضوح الآثار المبكرة للتغيرات التكنولوجية التي تنقل العاملين بعيدا عن وظائف الطبقة المتوسطة.

وكما يبين الرسم البياني ١، لم تعد وظائف الطبقة المتوسطة، في عدة مناطق متوسطة الدخل، تتوسع بدرجة كبيرة، حتى وإن كانت الحصة التي تشغلها في مجموع الوظائف أصغر بكثير من حصتها في الاقتصادات المتقدمة. وقد دفع ذلك بعض المراقبين إلى القلق بشأن العدول عن التصنيع

الرسم البياني ١

طاقة العقول

لا تزال كل مناطق العالم تقريبا تشهد جفافا في الأعمال اليدوية غير الروتينية، وبالدرجة الأولى في مجال الزراعة (عدا في الاقتصادات المتقدمة، حيث جفت منذ زمن طويل)، في حين يتزايد الطلب على الوظائف المعرفية مرتفعة المهارات.

(التغير في حصة المهن، بالنقاط المئوية، ٢٠٠٠–٢٠١٣)

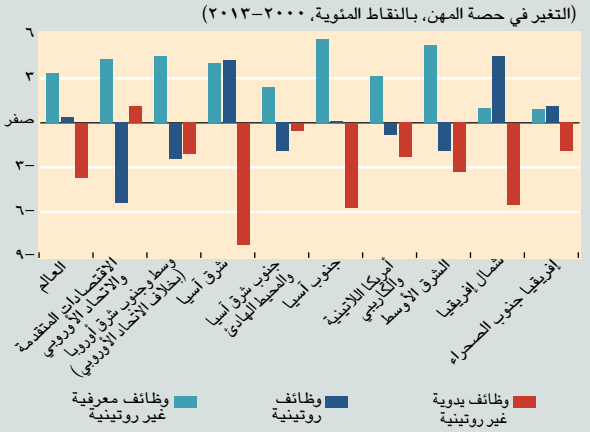

المصدر: ILO (2015).

ملحوظة: مع تطور الاقتصادات، ينتقل عمال الزراعة غالبا إلى المناطق الحضرية، حيث يملؤون وظائف روتينية مثل المهن الأساسية أو الأعمال المتعلقة بالأقمشة. وحتى الآن، لم تمض الأتمتة في الاقتصادات النامية إلى الحد الذي بلغته في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يفسر سبب حدوث زيادة في الثقل النسبي للوظائف الروتينية على المستوى العالمي وفي كثير من المناطق النامية. إلا أن الأتمتة تحدث في هذه المناطق أيضا، وهو ما يفسر السبب في أنه في بعض البلدان التي تسعى إلى اللحاق بالركب، تم بالفعل بلوغ النسبة القصوى من الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية.

في توقيت سابق لأوانه: فالديناميكيات التكنولوجية العالمية في هذه الاقتصادات، التي كان ينظر إليها باعتبارها تسعى إلى اللحاق بالاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تخضع الوظائف متوسطة المهارات لضغوط في فترة أسبق بكثير في الاقتصادات متوسطة الدخل منها في الاقتصادات المتقدمة وربما تحد كثيرا من آفاق النمو لهذه الأسواق الصاعدة (Rodrik, 2013).

ولكن بقدر ما قد يبدو ذلك مخالفا للبديهة في بيئة البطالة المرتفعة اليوم، فإن أحد التهديدات الكبيرة التي سيواجهها النمو العالمي في المستقبل يأتي من اتجاه آخر طويل الأجل هو التراجع التدريجي في معدل نمو القوة العاملة. فقد بدأ بالفعل عدد الداخلين الجدد في سوق العمل يتضاءل، بالدرجة الأولى في الاقتصادات المتقدمة، وإن كان ذلك يحدث أيضا في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا سيما في آسيا. وفي الوقت الراهن، تنكمش القوة العاملة من الشباب بنحو ٤ ملايين شخص سنويا على مستوى العالم. وفي كثير من البلدان التي تشهد تحسنا مستمرا في مستويات المعيشة، يشارك العاملون في سن العنفوان (بين ٢٥ و ٥٤) أيضا (الذين يعملون أو يبحثون عن عمل) بصورة أقل نشاطا من الماضي. ويدل ذلك جزئيا على مكاسب الدخل، حيث تكون المشاركة في القوة العاملة مرتفعة في الغالب عندما تعاني الأسر المعيشية من الفقر المدقع والدخول المتقلبة، مما يرغم جميع أفراد الأسرة على البحث عن عمل، وتقل غالبا عندما تتحسن الأوضاع.

وإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن الطبقة المتوسطة توسعت في اقتصادات تتمتع بمستويات معيشية أعلى، يقضي الأشخاص في الغالب سنوات أطول في التعليم، وهو ما يرفع مستوى المهارة في المتوسط. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يساعد ذلك على موازنة بعض الآثار السلبية التي يحدثها تضاؤل القوة العاملة على النمو. إلا أنه يتوقع أن تنمو القوة العاملة العالمية بوجه عام بوتيرة أبطأ بكثير – بأقل من ١٪ سنويا في عشرينات هذا القرن، مقارنة بنسبة ١,٧٪ سنويا خلال التسعينات. وسيؤدي انخفاض نمو القوة العاملة إلى خفض النمو العالمي بنحو ٠,٤ نقطة مئوية. وسيكون بطء النمو حادا بصورة خاصة في الاقتصادات المتقدمة، التي توجد لديها في المتوسط قوة عاملة أكثر مهارة.

آثار الأزمة العالمية

يواجه النمو العالمي تحديات أكبر من مجرد تفاوت الدخل وتباطؤ نمو المعروض من العمالة. فستظل الآثار طويلة الأجل الناجمة عن الأزمة المالية العالمية تشكل عبئا على النمو أيضا. ولا تزال معدلات الاستثمار أدنى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، لا سيما في بعض الاقتصادات المتقدمة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حالة كبيرة من انعدام اليقين لدى المؤسسات التجارية بشأن السياسات الملموسة التي ستضعها الحكومات لمعالجة آثار الأزمة، مما يخلق حالة من انعدم الأمن لدى الشركات التجارية فيما يتعلق بمصادر الطلب على سلعها وخدماتها في المستقبل. ويؤدي ذلك إلى خفض الاستثمار وتقليل الوظائف الجديدة (راجع الرسم البياني ٢). وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه بالنسبة لبعض البلدان، تعزى نسبة تصل إلى ٣٠٪ من الفرق بين مستويات البطالة الحالية ومستوياتها قبل الأزمة إلى ارتفاع مستوى انعدام اليقين في قطاع الأعمال. وقد أدى نقص الديناميكية الذي أعقب إخفاق شركة ليمان برازرز الاستثمارية في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة الممثلة للاتجاه العام، وصلت في بعض البلدان إلى ٤ إلى ٥ نقاط مئوية (ILO, 2014).

وعلاوة على ذلك، أدى ضعف آفاق الوظائف إلى بطء معدل دوران سوق العمل، أي عدد الموظفين الذين يتركون الشركات لاقتناص فرص عمل في أماكن أخرى. ويؤدي ذلك إلى إعاقة مكاسب الإنتاجية لدى الشركات التجارية لأن جزءا كبيرا من تلك المكاسب يأتي في صورة معدات جديدة وإعادة لتنظيم العاملين داخل الشركات وفيما بينها. ومن المثير للاهتمام أن معدل دوران سوق العمل (ويسمى أيضا متماوج) أسهم في نمو الإنتاجية بدور أكبر من العوامل الأخرى بعد الأزمة مباشرة. إلا أن المعدل الكلي لمعدل دوران سوق العمل تراجع بعدها، وتراجع كذلك نمو الإنتاجية (ILO, 2015).

وأدى ارتفاع البطالة إلى جانب بطء نمو الناتج وعدم المساواة في توزيع مكاسب الإنتاجية إلى الانتقاص بدرجة أكبر من حصة العاملين من الدخل في الاقتصاد العالمي. وكانت سنة الأزمة هي السنة الوحيدة التي استفاد خلالها العاملون بأجر من مكاسب الدخل التي تجاوزت إنتاجية العمالة التي كانت متضائلة آنذاك، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى أن الأجور الحقيقية قاومت التراجع الحادث في الاقتصادات المتقدمة. ولكن في السنوات التالية، أبطأت الأجور

ستظل الآثار طويلة الأجل الناجمة عن الأزمة المالية العالمية تشكل عبئا على النمو أيضا

مرة أخرى نمو الإنتاجية، لتواصل الاتجاه السائد في عقود ما قبل الأزمة. ورغم أنه قد يكون صعبا في الظروف الراهنة أن نرى ما الذي يمكن أن يغير ذلك الاتجاه، فالحقيقة أن تراجع المعروض من العمالة على المستوى العالمي المبين أعلاه سيساعد على دفع الأجور إلى مستويات أعلى من نمو الإنتاجية — في بعض البلدان، قريبا جدا.

وسيساعد بطء نمو القوى العاملة الباحثين عن عمل حاليا على العثور على وظائف جديدة بسهولة أكبر. ويتوقع أن تنخفض البطالة بصورة كبيرة على مدى السنوات القادمة، لا سيما في البلدان التي

الرسم البياني ٢

انخفاض اليقين

عندما يقل انعدام اليقين، يزداد الاستثمار وتخلق وظائف بوتيرة أسرع في الاقتصادات المتقدمة بوجه عام.

(معدل خلق الوظائف، ٪، المتوسط السنوي، ١٩٩٢–٢٠١٣)

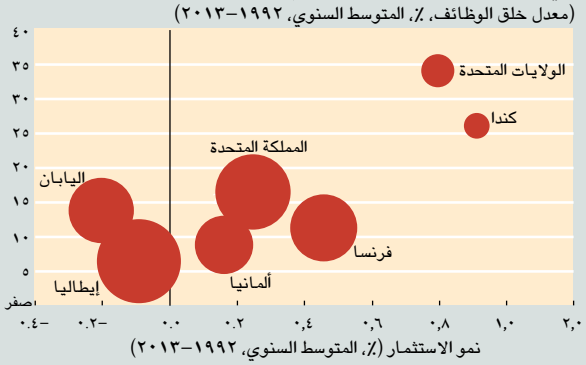

المصدر: قاعدة البيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، التابعة لمنظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ودراسة Ernst and Viegelahn (قيد الإصدار).

ملحوظة: يبين الرسم البياني العلاقة طويلة الأجل بين نمو الاستثمار الثابت ومعدلات خلق الوظائف في مجموعة السبعة التي تضم الاقتصادات المتقدمة. ويمثل حجم الفقاعات متوسط حالة عدم اليقين المصاحبة لتعيين موظفين على المدى الطويل. ويحسب عدم اليقين باعتباره الفرق بين نوايا التعيين والتعيين الفعلي.

تبلغ فيها البطالة مستويات مرتفعة للغاية. وتنعكس هذه الظاهرة بصورة غير كاملة في معدل البطالة العالمية لأن البلدان التي تتحول إلى اقتصاد يقوم بدرجة أكبر على التصنيع ستشهد زيادة في البطالة. إلا أن معدلات البطالة المرتفعة تلك ستكون مصحوبة في الغالب بزيادة في جودة الوظائف وتحسن في أوضاع العمل مع انتقال الأشخاص من الوظائف ذات الأجور المتدنية في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي إلى وظائف أعلى أجرا في المناطق الحضرية وفي القطاع الرسمي. وينبغي لهذه الاتجاهات في مجموعها أن تزيل بعض الضغوط التي تجعل نمو الأجور منخفضا.

نمو الأجور بوتيرة أسرع

أدى ارتفاع معدلات البطالة الممثلة للاتجاه العام عقب الضعف العام في زيادة النمو والاستثمار إلى رفع معدل البطالة إلى المستوى الذي غالبا ما تنمو فيه الأجور بوتيرة أسرع أثناء تعافي أسواق العمل. وتؤدي طبيعة التعافي المطولة إلى نمو الأجور بوتيرة أسرع، حتى وإن ظلت معدلات البطالة أعلى بكثير من مستوياتها قبل الأزمة. وفي البلدان التي تتوافر عنها بيانات كافية، يظهر هذا الأثر بوضوح في عدم تأثر الأجور سلبا نتيجة لضغوط في هذا الاتجاه يمارسها العاطلون عن العمل لمدة ١٢ شهرا أو أكثر.

ويجد الأشخاص الذي يظلون عاطلين عن العمل لفترة طويلة صعوبة في العثور على وظيفة، وحتى الذين لا يمانعون في قبول أجور أدنى بكثير لا يكونون بالضرورة قادرين على العودة إلى العمل بسرعة. وتتردد الشركات في تعيين باحثين عن العمل ظلوا عاطلين لفترة طويلة، خشية ألا تكون لديهم المهارات أو الدوافع المطلوبة. ونتيجة لذلك، يكون الدور الذي يسهم به العاطل عن العمل لفترة طويلة في التأثير على ديناميكية الأجور محدودا نسبيا. إلا أن هذه المجموعة بالضبط ومتوسط مدة البطالة هي التي زادت خلال الأزمة، بحيث تتفاعل الأجور مع التقلبات فقط في المجموعة الأصغر بكثير التي تضم عاطلين عن العمل لفترة قصيرة (Gordon, 2013).

ومن المتوقع أيضا أن يؤدي التحول في الطلب على العمالة إلى المهن مرتفعة المهارة إلى التأثير على الأجور. ومع استمرار الحرب الدائرة عالميا على المواهب، لن يكون لأصحاب المهارات المناسبة فرص عمل كثيرة فحسب، بل إنهم سيكونون قادرين على تأمين حصة أكبر من مكاسب الإنتاجية التي يولدونها. ويقدر بعض المراقبين أن الطلب على أصحاب المواهب في الاقتصادات المتقدمة مثل ألمانيا والولايات المتحدة يمكن أن يتجاوز المعروض في فترة غير بعيدة هي عام ٢٠١٥. ويمكن أن يؤدي الطلب إلى زيادة الضغوط لجذب الموظفين الأعلى موهبة مع تحسن أوضاع العمل، وترتيبات تقاسم الأرباح، وارتفاع المرتبات الأساسية (Conference Board, 2014). وسيعني ذلك نموا أسرع في الأجور بوجه عام، ولكن ربما فقط للقلة المحظوظة وليس لكاسب الأجور المتوسطة.

المستفيدون قلة

تتباين ديناميكة حصة الدخل من العمل وعدم المساواة في الدخل. فالمتوقع أن تنمو الأجور بوتيرة أسرع من الإنتاجية، على الأقل في الأجل المتوسط، بالنظر إلى التغيرات في المعروض العالمي من العمالة (راجع الجدول)، إلا أن الجزء الأكبر من تلك الزيادة لن يحدث إلا لفئة قليلة من العاملين المهرة، لا تزيد نسبتهم على ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة العالمية. ومن ثم، فعلى عكس الاتجاهات المسجلة على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإن تفاوت الدخل بين العاملين وحصة الدخل من العمالة — أي توزيع الدخل بين العاملين وأصحاب رأس المال — سيتغير في اتجاهات مختلفة، مما يزيد من تعقيد عمل صانعي السياسات.

ثمار النمو

رغم أن الإنتاجية نمت بوتيرة أسرع من الأجور قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، فمن المتوقع أن يتغير ذلك قريبا.

	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٩
نمو الأجور	٢,٣	١,٧	٢,٠	٢,٢	٣,٠
نمو الإنتاجية	٢,٥	-٠,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٩

المصدر: دراسة: ILO (2015).
ملحوظة: تستند البيانات إلى عينة من ١٠٧ بلدان. وتمثل بيانات ٢٠١٤ وما بعده توقعات.

ولن يقتصر الأمر على أن توزيع مكاسب الإنتاجية سيفيد أصحاب المهارات المرتفعة فحسب؛ بل إن معدل النمو الكلي للاقتصاد العالمي سيظل خاضعا لضغوط، لا سيما في ظل التوقع بتباطؤ وتيرة معروض العمالة عالميا. والواقع أن تسارع وتيرة نمو الأجور المرجح سينتقص من الأرباح المتاحة للاستثمارات المستقبلية، مما يقلل بدرجة أكبر من شهية الشركات واستعدادها لتوسيع قدراتها. ويعني ذلك أن المعدل البطيء الحالي للنمو المحتمل يرجح أن يستمر في الأجل المتوسط، وهو ما سيلحق الضرر باقتصادات الأسواق الصاعدة ويمنعها من اللحاق بالاقتصادات المتقدمة ومن الحد من الفقر بدرجة أكبر. ويشير ذلك كله إلى أن هناك فردوسا محتملا يلوح في الأفق للعاملين، تنخفض فيه البطالة، وتتحسن فيه ظروف العمل، وتزيد فيه المرتبات. ولكن يرجح ألا يُسمح بدخول ذلك الفردوس إلا لأصحاب المهارات المناسبة – وعلى حساب بطء تحسن المستويات المعيشية والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ■

إيكيهارد إيرنست هو رئيس فريق السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة لخلق الوظائف في منظمة العمل الدولية.

المراجع:

Autor, David H., 2014, "Polanyi's Paradox and the Shape of Employment Growth," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City Jackson Hole Economic Policy Symposium, August 22.

The Conference Board, 2014, From Not Enough Jobs to Not Enough Workers: What Retiring Baby Boomers and the Coming Labor Shortage Mean for Your Company *(New York).*

Ernst, Ekkehard, and Christian Viegelahn, forthcoming, "Hiring Uncertainty: A New Labour Market Indicator" (Geneva: International Labour Organization).

Gordon, Robert J., 2013, "The Phillips Curve Is Alive and Well: Inflation and the NAIRU during the Slow Recovery," NBER Working Paper No. 19390 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

International Labour Organization (ILO), 2013, Global Employment Trends 2013 *(Geneva).*

———, *2014,* Global Employment Trends 2014: The Risk of a Jobless Recovery *(Geneva).*

———, *2015,* World Employment and Social Outlook: Trends 2015 *(Geneva).*

Jaumotte, Florence, and Irina Tytell, 2007, "How Has the Globalization of Labor Affected the Labor Income Share in Advanced Countries?" IMF Working Paper 07/298 (Washington: International Monetary Fund).

Picketty, Thomas, 2014, Capital in the Twenty-First Century *(Cambridge Massachusetts: Harvard University Press).*

Rodrik, Dani, 2013, "The Perils of Premature Deindustrialization," Project Syndicate, October 11.

العودة إلى العمل

البطالة العالمية انخفضت، ولكن لا يزال نمو الوظائف بطيئا

بعد أكثر من خمسة أعوام من نهاية الركود الكبير، عادت البطالة العالمية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. وانخفض معدل البطالة العالمية إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠١٤، وهو في الأساس نفس معدل عام ٢٠٠٧ الذي سبق الركود. وعلى مدار الأعوام الخمسة الماضية، انخفضت البطالة انخفاضا حادا في عدد من البلدان الكبيرة، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا.

ومع ذلك، فإن الأمور ليست على ما يرام في أسواق العمل. فلا يزال معدل البطالة مرتفعا في الاقتصادات المتقدمة وفي بعض الأسواق الصاعدة، حيث يبلغ على سبيل المثال ٢٤٪ وأكثر في اليونان وإسبانيا وجنوب إفريقيا. ويبين مؤشر جديد للعمالة، وهو المؤشر العالمي للوظائف، أن خلق فرص العمل بطيء ويبلغ معدله السنوي ١,٥٪ مقارنة بأكثر من ٢٪ قبل الأزمة.

ويسير خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي جنبا إلى جنب؛ وبالتالي فإن هناك حاجة إلى زيادة النمو من خلال سياسات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية داعمة لزيادة نمو العمالة بحيث يجد العاطلون عن العملوالداخلون الجدد إلى القوى العاملة عملا.

معدلات البطالة في عام ٢٠١٤

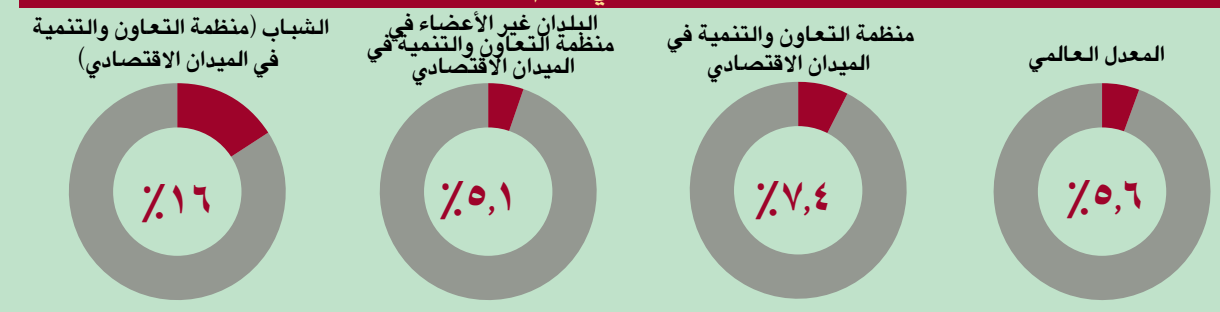

أعلى معدلات بطالة في عام ٢٠١٤

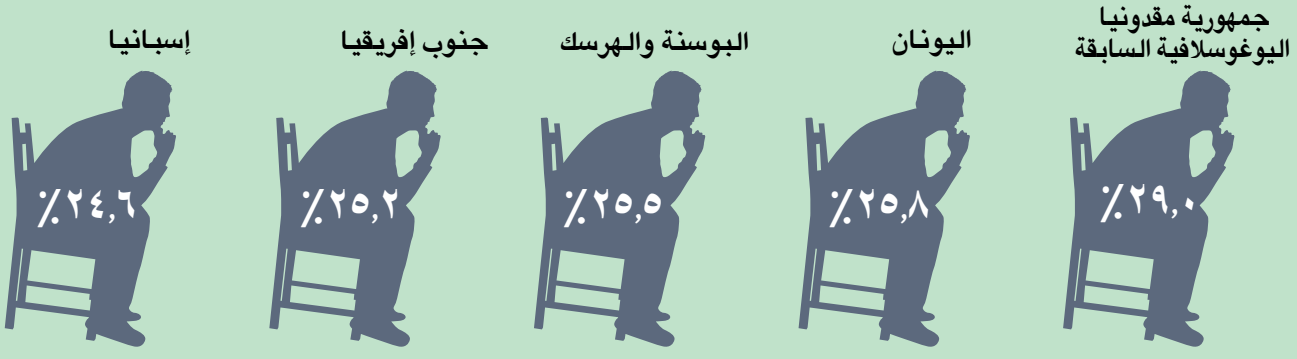

معدلات البطالة تنخفض في بلدان عديدة، وترتفع في بلدان أخرى

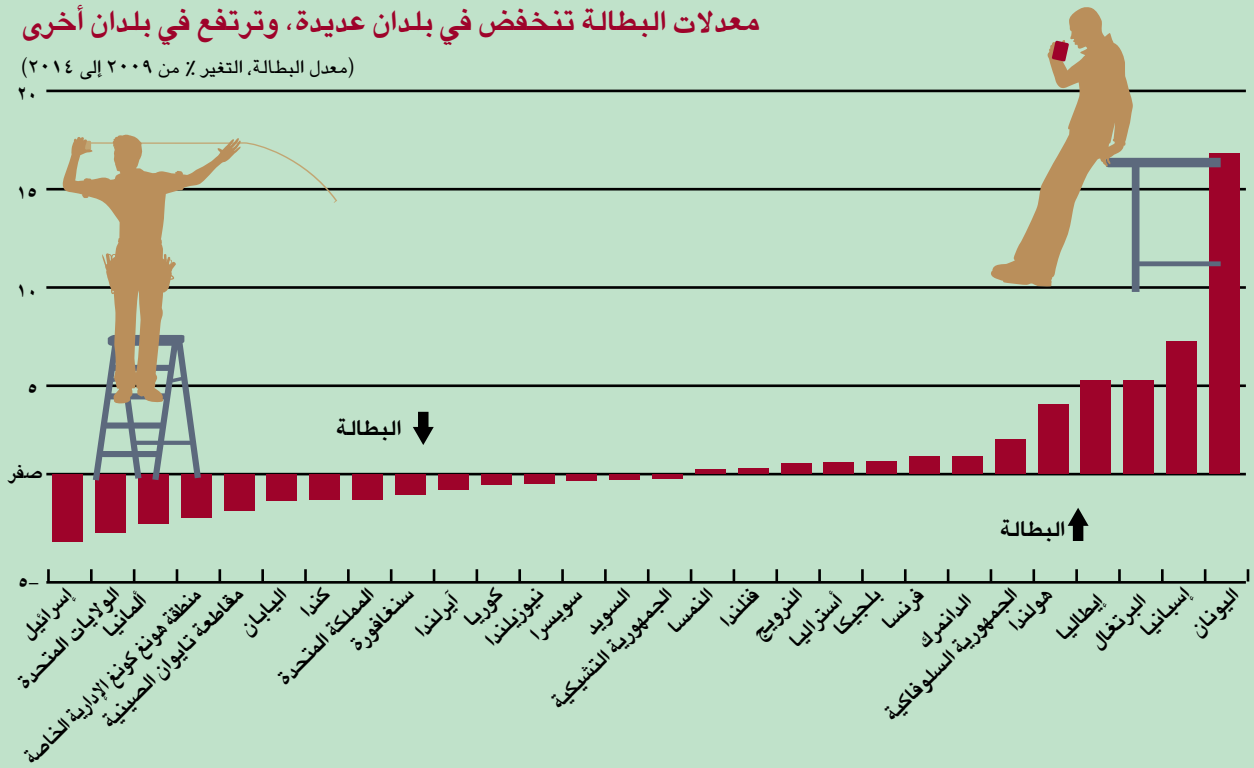

خلق فرص العمل والنمو يسيران جنبا إلى جنب

(النمو من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤)

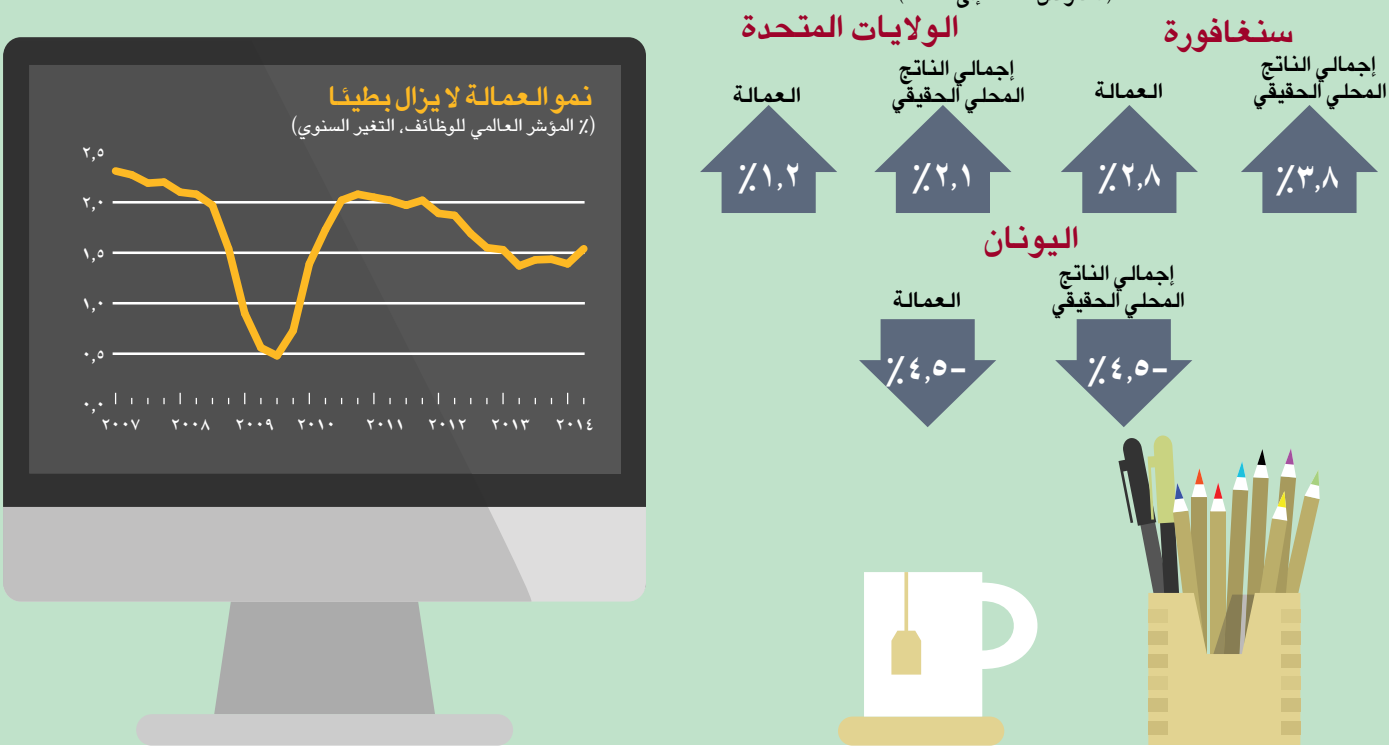

أعد هذا المقال ليو أبروزيسي، وحدة الاستخبارات الاقتصادية. ويستند النص والرسوم البيانية إلى التقرير الدولي للوظائف، الصادر عن صندوق النقد الدولي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومركز السياسات التابع لمؤسسة *OCP* في يناير ٢٠١٥. والتقرير متاح على العنوان التالي: *http://graphics.eiu.com/upload/eb/IJR-January-2015.pdf*.

العاطلون عن العمل في أوروبا

«ليس بمقدور أي بلد، مهما بلغ ثراؤه، أن يتحمل هدر موارده البشرية. إن انخفاض الروح المعنوية بسبب البطالة الواسعة هو التحدي الأكبر أمامنا. ومن الناحية الأخلاقية، هو أخطر تهديد لنظامنا الاجتماعي.»

— فرانكلين ديلانو روزفيلت، ٣٠ سبتمبر ١٩٣٤

أنغانا بانيرجي

بلغ عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو ١٨ مليون عامل بنهاية يونيو ٢٠١٤، أي أكثر من مجموع سكان هولندا. وكان ٣ ملايين من هؤلاء العاطلين في أعمار تتراوح بين ١٥ و ٢٤. إلا أن الأعداد المطلقة لا تعطي صورة كاملة لبطالة الشباب (راجع الرسم البياني ١).

ويكشف قياس عدد العاطلين عن العمل بالمقارنة مع القوة العاملة عن موقف مرير. فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب ذروة غير مسبوقة في بعض بلدان منطقة اليورو. وقد ظل معدل بطالة الشباب دائما أعلى من معدل بطالة الكبار بسبب سرعة شيخوخة السكان في المنطقة، وهو ما يعني أن القوة العاملة في سن ١٥ إلى ٢٤ أصغر من القوة العاملة المؤلفة من كبار (أعلى من سن ٢٥). إلا أن معدل بطالة الشباب زاد بوتيرة أسرع من معدل بطالة الكبار منذ أن بدأت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وإن كان هناك تفاوت كبير بين البلدان. وفي نهاية يونيو ٢٠١٤، كان أكثر من شخصين من إجمالي ١٠ من العاملين الشبان عاطلين عن العمل مقارنة بشخص واحد من إجمالي ١٠ أشخاص من الكبار عاطل عن العمل.

الشباب والكبار والمتململون

من الأقوال المأثورة عن الرئيس الأمريكي هاري ترومان:«ركود عندما يفقد جارك وظيفته؛ وكساد عندما تفقد أنت وظيفتك.» وقد أشار بعض المعلقين إلى الفروق في الحجم بين بطالة الكبار وبطالة الشباب وتساءلوا ما إذا كانت هناك حاجة للتركيز تحديدا على البطالة بين شباب العاملين.

ويسهم جميع العاملين في قدرة الاقتصاد على النمو عن طريق توفير موارد حيوية من العمالة. ومن ثم، تكون البطالة بجميع أشكالها مصدرا للقلق.

وكلما طالت الفترة التي يقضيها الشخص عاطلا عن العمل، قلت قدرته على الإنتاج لأن مهارته لا

أحد حلول مشكلة البطالة في منطقة اليورو يتطلب نمو سوق العمل وزيادة مرونته

تعود مناسبة بنفس القدر بمرور الوقت. ويحد ذلك من قدرة الاقتصاد على النمو الذي يخرجه من حالة الركود؛ وينتهي الأمر بالركود بأن يستمر لفترة أطول نظرا لأن إنتاجية القوى العاملة تقل. ولذلك، فمن دواعي القلق الكبير أن تكون هناك أعداد متزايدة من العمالة قد أصبحت الآن عاطلة عن العمل لفترة سنة أو أكثر، لتنضم إلى صفوف من يسمون بالعاطلين لأجل طويل. وقد شكلت نسبة البطالة طويلة الأجل ٥٣٪ من مجموع العاملين الذين فقدوا وظائفهم و ٤٠٪ من الشبان العاطلين عن العمل في يونيو ٢٠١٤.

وفي حين تضع البطالة عبئا ثقيلا على جميع العاملين، فإن بطالة الشباب تستحق اهتماما خاصا.

فتجربة فقدان الوظيفة في سن مبكرة يمكن أن تترك«ندبة» لدى العامل (راجع مقال «جيل لن تنمحي ندوبه الغائرة» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية)، مما يقلل فرصته في العثور على عمل يتكسب منه بأجر لائق في المستقبل. وقد وجد عدد كبير من الباحثين أدلة كبيرة على حدوث تلك الندوب. ويمكن أن تظل هذه الآثار موجودة لأكثر من عقد، مما يؤثر على أجيال من العاملين.

وعلاوة على ذلك، فليس علينا إلا أن نلقي نظرة سريعة على عناوين الصحف لمعرفة كيف يمكن أن تؤثر البطالة على التماسك الاجتماعي، مما يجعل إحراز تقدم في الإصلاحات الصعبة المطلوبة أمرا أصعب. وقد قامت عدة دراسات بتوثيق هذه العلاقة استنادا إلى المنهج التجريبي. وتبين الدراسات أيضا أن تعرض الشاب للبطالة في سنوات التكوين يمكن أن يقلل من ثقته في المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسات السياسية ويؤدي إلى رفع معدلات الجريمة.

وربما كان من الجدير بالملاحظة بالنسبة للعاملين الكبار الذين يشغلون وظائف أن البطالة بين الفئات العمرية الأكثر شبابا يمكن أن تجعل شبكات الأمان الاجتماعي أقل قابلية للاستمرار. وبالنظر إلى شيخوخة السكان، لا تزال نسبة الإعالة — عدد العاملين اللازمين لدعم كل متقاعد — تتزايد تدريجيا بمرور السنوات. ويتم حاليا توزيع عبء دعم عدد متزايد من العاملين المتقاعدين على عدد أقل فأقل من العاملين الشباب. وتزيد بطالة الشباب المرتفعة والمستمرة من هذه الشواغل.

ومن المؤكد أنه يمكن تخفيف حدة زيادة نسبة الإعالة عن طريق هجرة العاملين إلى الداخل لتغذية القوة العاملة. إلا أنه توجد حدود عملية على الطريقة التي يمكن أن تحل بها الهجرة تلك المشكلة (راجع مقال «رحلة عمل طويلة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ولا يزال الواقع مختلفا إلى حد ما، حيث أدت الأزمة إلى تدفقات صافية من المهاجرين من البلدان المعرضة للمخاطر في منطقة اليورو. وعلاوة على ذلك، توجد أدلة على أن الشباب العاملين من أصحاب المهارات المرتفعة هم الذين يهاجرون إلى الخارج، حيث يختارون الدراسة والعمل بالخارج.

ومن ثم، فإنه في صالح المجتمع ككل حل مشكلة بطالة الشباب في منطقة اليورو.

الرسم البياني ١

صورة كالحة

تزيد بطالة الشباب في أوروبا ضعفين على بطالة الكبار؛ وفي بعض البلدان يكون نصف الشباب عاطلا عن العمل.

(معدل البطالة، ٪)

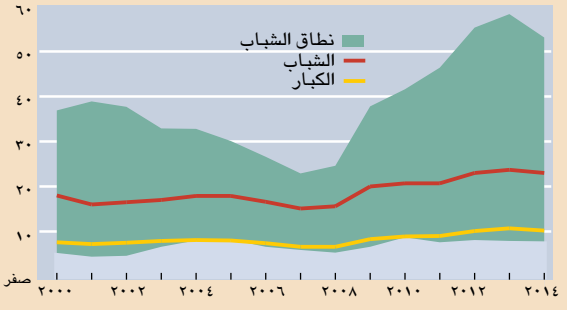

المصادر: المكتب الإحصائي الأوروبي (يوروستات)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير المساحة المظللة إلى نطاق معدلات بطالة الشباب في بلدان منطقة اليورو.

حلول شائعة

الخبر السعيد هو أن معالجة بطالة الشباب ينبغي ألا تكون على حساب إهمال بطالة الكبار. وقد نشر صندوق النقد الدولي مؤخرا بحثا (دراسة Banerji and others, 2014) يتناول العوامل المسببة للبطالة في مجموعة من ٢٢ اقتصادا متقدما في أوروبا. وتخلص الدراسة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين بطالة الشباب وبطالة الكبار، فكلاهما تدفعه نفس العوامل بدرجة كبيرة وكلاهما يمكن معالجته بنفس السياسات مع اختلاف الدرجات.

يستجيب معدل بطالة الشباب في كل البلدان بدرجة أكبر من معدل بطالة الكبار لنمو الناتج.

إلا أن بعض العوامل «أكثر مساواة من الأخرى،» على حد قول جورج أورويل. وتخلص دراستنا إلى أن أحد أهم العوامل وراء البطالة في أوروبا هو نمو الناتج. وتفسر التغيرات في النشاط الاقتصادي نحو ٥٠٪ في المتوسط من الزيادة في بطالة الشباب منذ الأزمة ونحو ٦٠٪ من الزيادة في بطالة الشباب. وتتباين أهمية النمو بتباين البلدان؛ وأحد الأمثلة البالغة إسبانيا، حيث تمثل تقلبات النشاط الاقتصادي فيما يبدو ٩٠٪ من الزيادة في معدل بطالة الشباب خلال الأزمة.

ويرجح أن تكون هذه الأعداد تقديرات متحفظة. فغالبا ما تكون لدى أسواق العمل خصوصيات كثيرة تكون مهمة لفرادى البلدان ولكن يصعب تعميمها أو قياسها بطريقة متسقة لجميع البلدان. وتؤثر أوجه كثيرة من الاقتصاد على الطريقة، ومدى القرب الزمني، التي تؤثر بها التغيرات في السياسات والناتج الاقتصادي على نتائج أسواق العمل. وعلى سبيل المثال، خلال الأزمة اختارت الشركات الألمانية التمسك بالعاملين بالنظر إلى تجربتها السابقة فيما يتعلق بنقص العمالة. ونتيجة لذلك، قلت ساعات عمل العامل الألماني في المتوسط بدلا من أن يفقد وظيفته.

ومن الواضح أن السياسات التي ترفع النمو الاقتصادي تعود بالنفع على جميع العاملين في جميع البلدان. إلا أن هناك فروقا كبيرة بين البلدان في الدرجة التي تؤدي بها التغيرات في النتائج الاقتصادية إلى خفض البطالة (راجع الرسم البياني ٢). وستحدث الاستجابات الكبرى في بلدان منطقة اليورو الأكثر تعرضا للمخاطر — على سبيل المثال، قبرص واليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا. وفي البلدان التي تبلغ فيها معدلات البطالة مستويات منخفضة، مثل ألمانيا، ستكون الاستجابات أصغر. وبصرف النظر عن هذه التغيرات، يستجيب معدل بطالة الشباب في كل البلدان بدرجة أكبر من معدل بطالة الكبار لنمو الناتج، حيث تكون الاستجابة أكبر بنحو ثلاثة أضعاف في المتوسط.

الرسم البياني ٢

نمو الوظائف

تأثير انخفاض النمو على بطالة الشباب يزيد بثلاثة أضعاف في المتوسط عنه للعاملين الكبار.

(الزيادة المقدرة في معدل البطالة تعزى إلى انخفاض في النمو قدره نقطة مئوية واحدة، بالنقاط المئوية، ١٩٨٣–٢٠١٢)

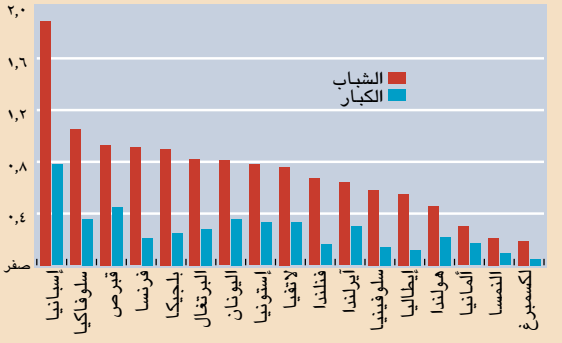

المصادر: المكتب الإحصائي الأوروبي (يوروستات)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويمكن تفسير الأثر الكبير للنمو على بطالة الشباب بأن أوضاع العمل لشباب العاملين غالبا ما تكون أكثر هشاشة منها للعاملين الكبار. فاحتمالات تعيين الشباب في وظائف بعقود مؤقتة أعلى ثلاثة أضعاف من احتمالاته للكبار في منطقة اليورو. ويعمل الشباب أيضاً في قطاعات الاقتصاد المعرضة للركود. وعلى سبيل المثال، فإن شابا من بين أربعة شبان في قبرص واليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا قد عمل في قطاع التشييد قبل هبوط سوق المساكن. وتعني أوضاع البطالة هذه أن العاملين الشبان هم آخر من يحصلون على وظائف، وأول من يفقدونها، في حالات هبوط النشاط الاقتصادي.

زيادة مرونة أسواق العمل

وتخلص دراسة صندوق النقد الدولي أيضاً إلى أن عدم مرونة أسواق العمل يمكن أن تزيد بطالة الشباب والكبار وأن بعض هذه الخصائص — مثل حماية الوظائف بموجب عقود عمل — يمكن أن تكون مهمة بوجه خاص لشباب العاملين. ومن ثم فإن إصلاحات سوق العمل يمكن أن تساعد على خفض البطالة.

ومن الأمثلة البارزة على تلك الإصلاحات المفيدة الضرائب على العمل. فتقليل عائق ضريبة العمل — الفرق بين تكلفة العاملين على أرباب العمل وصافي دخلهم — يمكن أن يحد من تكلفة التعيين ويزيد الطلب على العاملين ويحقق النفع لجميع العاملين العاطلين عن العمل بغض النظر عن أعمارهم.

ويواجه العاملون الشبان أيضاً قيدا إضافيا. فمن المرجح لهم بدرجة أكبر من الكبار أن يعملوا مقابل الحد الأدنى من الأجر لكونهم غالبا منخفضي المهارات. ونظرا لأن الأجور قد عدلت تدريجيا بالخفض في كثير من اقتصادات منطقة اليورو أثناء الأزمة، فمن المهم التأكد من ألا يكون الحد الأدنى أعلى من اللازم مقارنة بمتوسط الأجور في الاقتصاد المعني، إذ ينطوي ذلك على مخاطرة أن يكون تعيين الشباب مكلفا بصورة مفرطة مقارنة بتعيين الكبار.

ويمكن أيضا أن يؤدي خفض تكلفة الفرصة البديلة للعمل — مثلا بخفض إعانات البطالة المفرطة السخاء — أن يحد أيضا من بطالة كل من الكبار والشباب. ويعزى ذلك إلى أن خفض الحوافز المالية للبقاء بدون عمل يمكن أن يحفز العاملين على البحث عن عمل وقبول عروض يمكن ألا يسعوا إليها أو يقبلوها في الظروف الأخرى.

وثمة إصلاح آخر يمكن أن يساعد على إعادة الأشخاص إلى العمل وهو تيسير شروط حماية الوظائف في عقود العمل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض بطالة كل من الشباب والكبار بصورة كبيرة. إلا أن أثره يكون أكبر على معدلات بطالة الشباب بسبب الزيادة غير المتكافئة في عدد العقود المؤقتة في الفئة العمرية التي تضم شبابا في سن ١٥–٢٤. ويمكن أن تؤدي الفروق الكبيرة بين الحماية التي تتيحها العقود المؤقتة والدائمة (أو ما يعرف باسم «ازدواجية سوق العمل») إلى حبس شباب العاملين في طبقة دنيا دائمة، مع تقاعس أرباب العمل عن الاستثمار الضروري في رأس المال البشري لديهم.

ومن السبل الممكنة لمعالجة هذه المشكلة الجمع بين عقود العمل المؤقتة وبرامج بناء المهارات بقيادة قطاعات الأعمال. ومن شأن تحسين نظم التدريب المهني أن يكون مفيدا بوجه خاص لشباب العاملين. وفي بلدان منطقة اليورو المعرضة للمخاطر، يوجد شخص واحد فقط من بين كل أربعة من الشبان العاملين بعقود عمل مؤقتة في برنامج للتدريب المهني أو التلمذة، على عكس ما يحدث في بلدان مثل النمسا وألمانيا، حيث التدريب هو العرف المتبع تقريبا. وقد قامت عدة بلدان في أوروبا باستخدام نظم التدريب المهني هذه بفعالية كبيرة للحد من إصابة العاملين بندوب وتجهيزهم لمكان العمل.

ويمكن أيضاً أن يكون حشد سياسات نشيطة لسوق العمل موجهة نحو شباب العاملين إجراء مفيد. وتتدخل هذه البرامج في الأسواق للحد من البطالة، ولكن في الوقت الحالي لا تستهدف معظم هذه البرامج شباب العاملين. وينبغي تفصيل البرامج لتوائم السياق المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لفرادى البلدان بالنظر إلى وجود أدلة على أنه لا يوجد برنامج صالح لجميع الحالات يمكن أن ينجح في جميع البلدان. وليس هناك بأي حال ضمان بنجاح تلك البرامج إلا إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل جيد. وتوصي دراسة صندوق النقد الدولي بزيادة التركيز على التعليم والتدريب أثناء العمل الموجه نحو تنمية المهارات الوظيفية.

الطريق الطويل إلى التوظيف الكامل

إن ارتفاع البطالة في منطقة اليورو اليوم هو نتيجة لكل من الأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية وأوجه جمود سوق العمل التي تسبق الأزمة في عدد كبير من البلدان. وسيكون من المفيد لجميع العاملين أن تركز السياسات على تقوية الاقتصاد الضعيف والخلل في سوق العمل.

وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لصانعي السياسات إحياء النمو بوضع سياسة نقدية داعمة وزيادة الاستثمار العام في البلدان التي لديها حيز كاف في ميزانياتها واعتماد تدابير لمساعدة البنوك على مواصلة الإقراض. فبدون نمو قوي، سيكون من الصعب خفض البطالة بصورة ملموسة. ومن المهم أيضاً المضي قدما في الإصلاحات الحاسمة التي تجعل من الأيسر على الشركات تعيين موظفين، وكفالة المعاملة المتكافئة لجميع العاملين، والسماح للعاملين بالحفاظ على مهاراتهم وتعزيزها في الوقت الذي يكونون فيه بدون عمل. ■

أنغانا بانيرجي اقتصادية أولى في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى مذكرة مناقشات لخبراء صندوق النقد الدولي ١٤/١١ نشرت مؤخرا بعنوان "بطالة الشباب في الاقتصادات المتقدمة في أوروبا: البحث عن حلول" (*Youth Unemployment in Advanced Economies in Europe: Searching for Solutions*)، أعدها أنغانا بانيرجي، وسيرجيجس ساكسونوفس، وهويدان لين، ورادولف بليفي.

القوة من الناس

فلورنس جوموت وكارولينا أوسوريو بويترون

زادت عدم المساواة في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة منذ الثمانينات، فيما يعزى بدرجة كبيرة إلى تركز الدخول في قمة هيكل التوزيع. وزادت مقاييس انعدام المساواة بصورة كبيرة، إلا أن التطور الأهم هو الزيادة الكبيرة والمستمرة في الحصة من مجموع الدخل التي يحصل عليها ١٠٪ من السكان الذي يكسبون أعلى دخل – وهو ما يرصده جزئيا فقط مقياس عدم المساواة ذو الطابع التقليدي الأكبر، معامل جيني (راجع الرسم البياني ١).

ومعامل جيني هو إحصاء موجز يقيس متوسط فرق الدخل بين أي شخصين عن توزيع الدخل. وتكون قيمته صفرا في حالة تقاسم الدخل كله بالتساوي داخل بلد ما و ١٠٠ (أو ١) إذا كان لدى شخص واحد جميع الدخل.

وفي حين يمكن أن يؤدي بعض التفاوت إلى زيادة في الكفاءة بتعزيز حوافز العمل والاستثمار، فإن بحوثا أجريت مؤخرا تشير إلى أن زيادة التفاوت ترتبط بانخفاض النمو وانخفاض قابليته للاستمرار في الأجل المتوسط (دراستا Berg and Ostry, 2011؛ و Berg, Ostry, and Zettelmeyer, 2012)، وحتى في الاقتصادات المتقدمة (دراسة OECD, 2014). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تزايد تركيز الدخل في قمة التوزيع إلى الحد من رفاه السكان إذا سمح للفئة التي تحقق أعلى دخل باستغلال النظام الاقتصادي والسياسي لمصلحتها (دراسة Stiglitz, 2012).

وتتمثل التفسيرات التقليدية لتزايد التفاوت في الاقتصادات المتقدمة في عاملي التغير التكنولوجي القائم على المهارات والعولمة، اللذين زادا الطلب النسبي على العمالة الماهرة، على نحو استفاد منه أصحاب الأجور العليا مقارنة بأصحاب الأجور المتوسطة. إلا أن التكنولوجيا والعولمة تعزز النمو الاقتصادي، ولا يوجد سوى القليل الذي يمكن أن يقوم به صانعو السياسات أو يرغبوا في القيام به لتبديل مسار هذه الاتجاهات العامة. وعلاوة على ذلك، ففي حين تأثرت البلدان مرتفعة الدخل بصورة متشابهة بالتغير التكنولوجي والعولمة، فإن عدم المساواة في هذه البلدان قد ارتفع بسرعات وأحجام مختلفة.

أسهم خفض كثافة الاتحادات في العقود الأخيرة في زيادة الدخول في قمة هرم توزيع الدخل

الصورة: التصويت في اجتماع المؤتمر السنوي للنقابات العمالية، بورنماوث، المملكة المتحدة.

ونتيجة لذلك، ركزت البحوث الاقتصادية مؤخرا على آثار التغيرات المؤسسية، بإلغاء القيود التنظيمية المالية وخفض المعدلات الحدية الأعلى لضريبة الدخل الشخصي والتي كثيرا ما يقال إنها من العوامل المهمة التي تسهم في زيادة عدم المساواة. وفي المقابل، ففي المناقشات التي أجريت مؤخرا حول هذه المسألة، برز بشكل أقل الدور الذي اضطلعت به مؤسسات سوق العمل، مثل خفض حصة العاملين المنتسبين إلى نقابات عمالية وخفض الحد الأدنى من الأجر نسبة إلى الدخل الوسيط. وفي دراسة قيد الإصدار، قمنا ببحث هذا الجانب من المعادلة.

ووقفنا على الأسباب وراء زيادة عدم المساواة وركزنا على العلاقة بين مؤسسات سوق العمل وتوزيع الدخول، وذلك بتحليل تجربة الاقتصادات المتقدمة منذ أوائل الثمانينات. والرأي الشائع هو

إن إضعاف الاتحادات يحد من قدرة العاملين على التفاوض مقارنة بأصحاب رأس المال وأصحاب الدخول الأعلى.

أن التغيرات في إقامة الاتحادات أو الحد الأدنى من الأجر تؤثر على العاملين الذين يتقاضون أجورا منخفضة ومتوسطة ولكن من غير المرجح أن يكون لها تأثير مباشر على أصحاب الدخول العليا.

وفي حين تتسق النتائج التي خلصنا إليها مع أراء سابقة بشأن آثار الحد الأدنى من الأجر، فقد وجدنا أدلة قوية على أن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بزيادة في أعلى حصص من الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢، على سبيل المثال)، مما يتعارض مع المفاهيم المسبقة بشأن القنوات التي تؤثر من خلالها كثافة الاتحادات على توزيع الدخل. وذلك هو الجانب الأكثر ابتكارا في تحليلنا، والذي يمهد الطريق أمام مزيد من البحوث عن الصلة بين تناقص الاتحادات وزيادة التفاوت في قمة توزيع الدخل.

التغيرات في القمة

سلطت البحوث الاقتصادية الضوء على مجموعة مختلفة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الاتحادات والحد الأدنى من الأجر على أسفل ومنتصف هيكل توزيع الدخل، مثل تشتت الأجور، والبطالة، وإعادة التوزيع. إلا أننا نظرنا في دراستنا أيضًا في إمكانية أن يؤدي خفض كثافة الاتحادات إلى زيادات في أعلى حصص للدخل، ووضعنا فرضيات لبيان أسباب ذلك.

إذن، فالقنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها مؤسسات سوق العمل على تفاوت الدخل هي كالتالي:

تشتت الأجور: يعتقد عادة أن إقامة الاتحادات والحدود الدنيا للأجر تقلل من عدم المساواة بالمساعدة على المساواة في توزيع الأجور، وذلك ما تؤكده البحوث الاقتصادية.

البطالة: يرى بعض الاقتصاديين أنه في حين يؤدي تعزيز الاتحادات وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى تقليل التفاوت في الأجور، فإن بإمكانهما أيضًا رفع معدلات البطالة، وذلك بالحفاظ على الأجر في مستوى أعلى من مستويات "توازن الأسواق"، مما يؤدي إلى زيادة في عدم المساواة في إجمالي الدخل. إلا أن الدعم التجريبي لهذا الفرضية ليس قويا للغاية، على الأقل في نطاق الترتيبات المؤسسية المشاهدة في الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسات Betcherman, 2012 و Baker and others, 2004؛ و Freeman, 2000؛ و Howell and others, 2007؛ و OECD, 2006). وعلى سبيل المثال، أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراجعة شملت ١٧ دراسة ووجدت أن ثلاث دراسات فقط منها تخلص إلى وجود ارتباط قوي بين كثافة الاتحادات (أو تغطية التفاوض) وزيادة البطالة الكلية.

إعادة التوزيع: يمكن أن تدفع الاتحادات القوية صانعي السياسات إلى الانخراط في زيادة التوزيع بتعبئة العاملين للتصويت للأحزاب التي تعد بإعادة توزيع الدخل أو بدفع جميع الأحزاب السياسية إلى

الرسم البياني ١

حصة أكبر للقمة

بمرور الوقت، تمتعت شريحة القمة على هرم توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة بحصة أكبر من الدخل الكلي، مما زاد من انعدام المساواة.

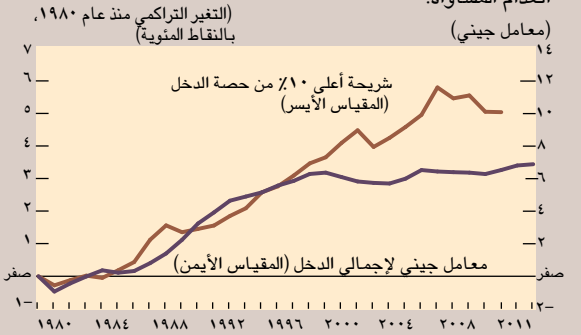

المصادر: قاعدة بيانات World Top Incomes Database؛ وقاعدة بيانات Standardized World Income Inequality ، الإصدار ٤,٠.

ملحوظة: تكون قيمة معامل جيني صفر إذا كان جميع الدخل يقتسم بالتساوي داخل بلد ما، و١٠٠ إذا كان شخص واحد يملك كل الدخل. الاقتصادات المتقدمة = أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ متوسط بسيط. وبالنسبة لشريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل، تستبعد النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال والمملكة المتحدة نتيجة لنقص البيانات.

الرسم البياني ٢

بعدالة

يرتبط خفض كثافة الاتحادات في الاقتصادات المتقدمة بزيادة في شريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل

(لوغاريتم شريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل الإجمالي، ١٩٨٠–٢٠١٠)

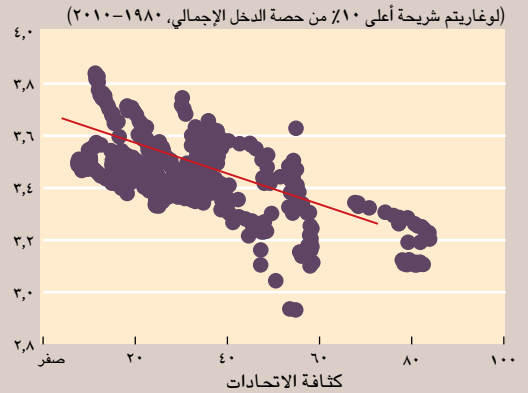

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات Standardized World Income Inequality ، الإصدار ٤,٠.

ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة = أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة.

كثافة الاتحادات هي نسبة العاملين المنتسبين لنقابات عمالية.

القيام بذلك. ومن الناحية التاريخية، اضطلعت الاتحادات بدور مهم في إعلان حقوق اجتماعية وعمالية أساسية. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي إضعاف الاتحادات إلى قدر أقل من إعادة التوزيع وقدر أعلى من صافي تفاوت الدخل (أي تفاوت الدخل بعد الضرائب والتحويلات).

قدرة العاملين على التفاوض وأعلى حصص للدخل: يمكن أن يؤدي انخفاض كثافة الاتحادات إلى زيادة أعلى حصص للدخل عن طريق الحد من قدرة التفاوض للعاملين. ومن الطبيعي أن تتأثر أعلى حصص للدخل ميكانيكيا بما يحدث في الجزء الأدنى من هيكل توزيع الدخل. فإذا كان خفض كثافة الاتحادات يضعف مكاسب العاملين من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، فإنه يزيد بالضرورة من حصة الدخل لمديري الشركات وعائدات المساهمين. وعلى مستوى الحدس، فإن إضعاف الاتحادات يحد من قدرة العاملين على التفاوض مقارنة بأصحاب رأس المال، مما يزيد من حصة دخل رأس المال – الذي يتركز في القمة بدرجة أكبر من تركزه في الأجور والمرتبات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إضعاف الاتحادات إلى الحد من تأثير

إن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بشكل كبير بزيادة حصص الدخل في القمة.

العاملين على قرارات الشركات التي تفيد أصحاب الدخول الأعلى، مثل حجم وهيكل تعويضات كبار المسؤولين التنفيذيين.

ولدراسة الدور الذي يسهم به عاملا إقامة الاتحادات والحد الأدنى من الأجور في زيادة التفاوت، استخدمنا أساليب اقتصادية قياسية في عينة تضمنت جميع الاقتصادات المتقدمة التي تتوافر عنها بيانات والسنوات من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠. وبحثنا العلاقة بين مختلف مقاييس عدم المساواة (أعلى ١٠٪ من حصة الدخل، ومعامل جيني لإجمالي الدخل، ومعامل جيني لصافي الدخل)، ومؤسسات سوق العمل، وعددا من المتغيرات الضابطة. وتتضمن هذه الضوابط عددا آخر من العوامل المهمة التي تحدد التفاوت والذي عرّفه الاقتصاديون، مثل التكنولوجيا والعولمة (التنافس من العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة) والتحرر المالي والمعدلات الحدية الأعلى لضريبة الدخل الشخصي، والضوابط على الاتجاهات العالمية الشائعة في هذه المتغيرات. وتؤكد نتائجنا أن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بشكل كبير بزيادة حصص الدخل في القمة.

وفي حين يصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية، فإن خفض كثافة الاتحادات يبدو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة أعلى حصص للدخل. ولا تتغير هذه النتيجة حتى بعد مراعاة التحولات في القوة السياسية، والتغيرات في الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالتفاوت، والتحولات في التوظيف القطاعي للعمالة (مثل التخلي عن التصنيع وتنامي دور القطاع المالي)، وزيادة المستويات التعليمية. وتتسم العلاقة بين كثافة الاتحادات ومعامل جيني لإجمالي الدخل أيضاً بأنها سالبة وإن كانت أضعف بعض الشيء. وقد يكون سبب ذلك أن معامل جيني قلل من أهمية الزيادات في التفاوت في قمة هيكل توزيع الدخل.

وخلصنا أيضاً إلى أن التخلي عن الاتحادات يرتبط بقدر أقل من إعادة توزيع الدخل وزيادة كبيرة في التفاوت الكلي نتيجة انخفاض الحدود الدنيا للأجر.

وفي المتوسط، يفسر خفض كثافة الاتحادات نحو نصف الزيادة البالغة ٥ نقاط مئوية في حصة الدخل لدى أعلى ١٠٪. وبالمثل، يفسر خفض كثافة الاتحادات نصف الزيادة في معامل جيني لصافي الدخل.

البحوث في المستقبل

تركز دراستنا على إقامة الاتحادات باعتباره إجراء يتعلق بقدرة العاملين على التفاوض. وبخلاف هذا الإجراء البسيط، توجد حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لدراسة الجوانب المحددة في إقامة الاتحادات (على سبيل المثال، التفاوض الجماعي، التحكيم) الأكثر نجاحا وما إذا كانت بعض الجوانب يمكن أن تكون أكثر إضرارا بالإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت زيادة التفاوت الناشئة عن إضعاف الاتحادات أمرا محمودا أم مذموما بالنسبة للمجتمع. ففي حين يمكن أن تعزى زيادة حصة أصحاب أعلى الدخول إلى زيادة نسبية في إنتاجيتهم (تفاوت محمود)، فإن التعويض الذي يحصل عليه هؤلاء قد يكون أكبر مما تبرره مساهمتهم في ناتج الاقتصاد، بما يدل على ما يطلق عليه الاقتصاديون عبارة استخراج الريع (تفاوت مذموم). ويمكن أيضاً أن تضر عدم المساواة بالمجتمع بسماحها لأصحاب أعلى الدخول باستغلال النظام الاقتصادي والسياسي.

وفي تلك الحالات، ستكون هناك مبررات لتدخل الحكومات بإجراءات على مستوى السياسات. ويمكن أن تتضمن تلك الإجراءات إصلاحات لحوكمة الشركات يعطى فيها لجميع الأطراف المعنية – أي العاملين والمديرين والمساهمين – حق الرأي في القرارات المتعلقة بأجور المسؤولين التنفيذيين؛ وتحسين تصميم عقود الأجور المتصلة بالأداء، لا سيما في القطاع المالي السعيد بالمخاطر، وإعادة تأكيد معايير العمل بحيث يُسمح للعاملين الراغبين في التفاوض بصورة جماعية. ■

فلورانس جوموت اقتصادية أولى وكارولينا أوسوريو بويترون اقتصادية، وكلاهما في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى دراسة قيد الإصدار عن صندوق النقد الدولي من إعداد المؤلفيْن.

المراجع:

Baker, Dean, Andrew Glyn, David R. Howell, and John Schmitt, 2004, "Labor Market Institutions and Unemployment: Assessment of the Cross-Country Evidence," in Fighting Unemployment: The Limits of Free Market Orthodoxy, *edited by David R. Howell, pp. 72–118.*

Berg, Andrew, and Jonathan Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note 11/08 (Washington: International Monetary Fund).

Berg, Andrew, Jonathan Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2012, "What Makes Growth Sustained?" Journal of Development Economics, *Vol. 98, No. 2, pp. 149–66.*

Betcherman, Gordon, 2012, "Labor Market Institutions: A Review of the Literature," World Bank Policy Research Paper No. 6276 (Washington).

Freeman, Richard B., 2000, "Single Peaked Vs. Diversified Capitalism: The Relation Between Economic Institutions and Outcomes," NBER Working Paper No. 7556 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Howell, David R., Dean Baker, Andrew Glyn, and John Schmitt, 2007, "Are Protective Labor Market Institutions at the Root of Unemployment? A Critical Review of the Evidence," Capitalism and Society, *Vol. 2, No. 1.*

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2006, Employment Outlook *(Paris).*

——, 2014, "Focus on Inequality and Growth," December 9.

Stiglitz, Joseph, 2012, The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future *(New York: W.W. Norton).*

الأولوية الأولى

حان وقت حدوث تعاف تقوده الأجور والاستثمارات العامة

شاران بارو

شاران بارو هي الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

لا يزال القصور العالمي في توظيف العمالة اتهاما صارخا بإخفاق السياسات الاقتصادية المطبقة في فترة ما بعد الأزمة، بعد مرور أكثر من ست سنوات على بدء أسوأ أزمة مالية عالمية وأسوأ ركود عالمي منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين.

ووفقا لتقرير توظيف العمالة في العالم والآفاق الاجتماعية (*World Employment and Social Outlook*) الصادر عن منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة العالمي في عام ٢٠١٤ نسبة ٥,٩٪، تمثل أكثر من ٢٠٠ مليون شخص عاطل عن العمل، وتزيد بكثير على نسبة ٥,٥٪ المسجلة قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧.

ولا تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار مئات الملايين من العاملين الذين هم في بطالة جزئية، أو يعملون في وظائف في الاقتصاد غير الرسمي، أو لا يكسبون ما يكفي من المال لرفع أنفسهم ومعاليهم فوق خط الفقر. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن نحو ٧٦٠ مليون عامل، يمثلون ٢٨٪ من مجموع العاملين في البلدان النامية، يصنفون في فئة «الفقراء العاملون»، حيث يكسبون أقل من دولارين يوميا.

ولا يتضمن الرقم الذي أوردته منظمة العمل الدولية بشأن العاطلين كذلك الأشخاص الذين توقفوا عن البحث غير المجدي عن الوظائف (من يطلق عليهم «العاملون المحبطون»). ويفسر ذلك سبب انخفاض المشاركة في القوة العاملة في عام ٢٠١٤ عن مستواها في ذروة الركود في عام ٢٠٠٩. ونظرا لانخفاض معدل المشاركة، توقعت منظمة العمل الدولية أن تبلغ النسبة العالمية للتوظيف إلى عدد السكان ٥٩,٧٪ في عام ٢٠١٤، وهي نفس النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٩، وتقل كثيرا عن نسبة ٦٠,٧٪ المسجلة في عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة.

قصور السياسات

في أول عامين بعد بداية الأزمة، قام المجتمع الدولي، من خلال الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين والمنظمات الدولية، بقيادة جهد متناغم لإنقاذ القطاع المالي من الانهيار، ووقف التدهور السريع في النشاط الاقتصادي العالمي، والمساعدة على إعادة القوة العاملة العالمية إلى العمل. ولكن ما أن تحقق الهدفان الأولان، مع تعزز القطاع المالي ليصبح أقوى من أي وقت مضى، وعودة الأرباح إلى مستويات ما قبل الأزمة، ترك الهدف الثالث.

ذلك أن عمليات إنقاذ القطاع المالي والسياسات التنشيطية الرامية إلى إنهاء الركود أفسحت المجال في عام ٢٠١٠ لجهود سابقة لأوانها وانهزامية في كثير من الأحيان لخفض العجز المالي في البلدان، من خلال خفض في أغلب الأحيان في البرامج الاجتماعية والنفقات العامة الأخرى ومن خلال زيادة في الضرائب التنازلية.

ولم تؤد هذه السياسات فقط إلى تدهور أوضاع الكيانات الأكثر اعتمادا على دعم الدولة، وإنما أيضا إلى الإضرار بالتعافي الهش في عدد كبير من البلدان، وعلى الأخص في منطقة اليورو، التي كانت قد وقعت بحلول عام ٢٠١٢ في هوة الركود المزدوج. وكان الهدف المقصود من السياسات التقشفية وهو خفض المديونية العامة إخفاقا ذريعا أيضا، حيث أسفرت حالات الركود الجديدة في بلد تلو الآخر عن زيادة نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

تأخر الأجور

من الخصائص المهمة لفترة ما بعد الأزمة انضغاط الطلب الكلي الناتج عن استمرار ارتفاع معدل البطالة وكذلك عدم مواكبة الأجور للإنتاجية. ويشير تقرير اشترك في إعداده كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (دراسة ILO, OECD, World Bank; 2014) في سبتمبر ٢٠١٤ إلى هذه الظاهرة وكيف حالت دون حدوث تعاف قوي وزادت من عدم المساواة:

«تأخر نمو الأجور كثيرا خلف نمو إنتاجية العمالة في معظم بلدان مجموعة العشرين. واستمر تراجع حصة العمالة من الدخل الذي شوهد في معظم بلدان مجموعة العشرين على مدى العقود الأخيرة في بعض البلدان بينما ركدت حصة العمالة في البعض الآخر. وظل التفاوت في الأجور والدخل

يتزايد داخل عدد كبير من بلدان مجموعة العشرين . . . وتعتمد إعادة النمو الاقتصادي إلى مساره على تعافي الطلب، وهو ما يتطلب بدوره تعزز خلق الوظائف ونمو الأجور.»

ووفقا لاستطلاع عالمي للرأي أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال للجمهور في ١٤ بلدا، أعرب نصف المجيبين فقط عن اعتقادهم بأن الجيل التالي سيعثر على وظائف لائقة. وأفاد ٨٢٪ من المجيبين بأن دخولهم انخفضت عن تكلفة المعيشة أو راكدة، ويقول نصف الأسر العاملة إنهم لا يستطيعون مسايرة الارتفاع المتزايد في تكلفة المعيشة. ويعتقد ٧٨٪ أن النظام الاقتصادي ينحاز للأثرياء وليس عادلا تجاه معظم الناس.

استراتيجية التعافي العالمية

سعت الحركة العالمية لنقابات العمل إلى الاستجابة للركود الاقتصادي طويل الأجل وارتفاع معدل البطالة والبطالة الجزئية الناجم عن قصور الطلب. وطرحت الحركة استراتيجية للتعافي العالمي ترتكز على استعادة الأجور والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية العامة.

وخلصت عملية نمذجة قام بها الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى أن وضع مزيج من السياسات يتضمن زيادات منسقة في الأجور وتنشيط للاستثمار العام يمكن أن يرفع النمو إلى ٥,٨٪ في مجموعة العشرين في السنوات الخمس القادمة (دراسة ITUC, 2014). ومن شأن وضع استراتيجية للتعافي ترتكز على الأجور والاستثمار أيضا أن يساعد على بلوغ أهداف الاستمرارية الاجتماعية والبيئية والمالية العامة والحد من انعدام المساواة.

وفي حين يظل تزايد اهتمام صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية بمسألة التفاوت موضع ترحيب بالتأكيد، فإن معظم المؤسسات لم تقم حتى الآن بوضع مناهج متسقة ومتماسكة تشمل جميع المسائل المتصلة بتزايد التفاوت وتستجيب لها، وعلى الأخص، التطورات الحادثة في مؤسسات وسياسات سوق العمل.

وإلى جانب السياسات التي تخفض الطلب الكلي، مثل التقشف، يمكن أيضا أن تؤدي السياسات التي تنتقص من الأمن الوظيفي وتضعف الحد الأدنى من المعايير إلى خفض دخل العمل والتواء توزيع الدخل ككل.

وتلاحظ منظمة العمل الدولية في تقرير الأجور العالمية للفترة ٢٠١٤/ ٢٠١٥ الذي تصدره أن «التفاوت يبدأ في سوق العمل.» وفي الاقتصادات التي شهدت أعلى مستويات التفاوت، يمكن غالبا أن تعزى هذه الظاهرة إلى فقدان الدخل نتيجة لارتفاع معدل البطالة إلى جانب زيادة التفاوت في الأجور. إلا أن التقرير انتهى إلى أنه في بلدان الأسواق الصاعدة حيث تراجع التفاوت، على عكس الاتجاهات العامة العالمية، «كانت زيادة المساواة في توزيع الأجور والوظائف مدفوعة الأجور عاملا مهيمنا.»

ويسلط ذلك الضوء على أهمية سياسات من قبيل الحد الأدنى من الأجور المعيشية، وتوفير الحماية من الفصل التعسفي، ومؤسسات المساومة الجماعية القوية. وقد دعت بعض المؤسسات الدولية إلى تخفيف القواعد التنظيمية والمؤسسات المعنية بسوق العمل بناء على افتراض لا أساس له هو وجود علاقة سالبة قوية ومنتظمة بين مستوى التنظيم والتوظيف.

واضطلع البنك الدولي، الذي خصص تقريره الرائد «التنمية العالمية لعام ٢٠١٣» لموضوع الوظائف، بمراجعة واسعة للدراسات الاقتصادية الأخيرة المعنية بتأثير التشريعات والحدود الدنيا من الأجر على حماية الوظائف. وخلص التقرير إلى أن «معظم تقديرات التأثيرات [المترتبة على القواعد التنظيمية للعمل] على مستويات التوظيف غالبا ما تكون غير مهمة أو محدودة.» ووجد التقرير أيضا أنه «من الواضح أن الاتحادات والمساومة الجماعية لها تأثير معادل على فروق الدخل.»

وقد كانت السياسات التي تسعى إلى تحرير أسواق العمل وإضعاف المساومة الجماعية سمة مهمة لبعض برامج ضبط الأوضاع التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وعلى الأخص في فترة ما بعد الأزمة العالمية الأخيرة في جنوب وشرق أوروبا. وقد شهدت بعض البلدان

من غير المقبول أن تمر ست سنوات أخرى من الركود العالمي في توظيف العمالة.

تراجعا في الأجور الحقيقية وانخفاضا هائل في التغطية التي توفرها المساومة الجماعية.

وقد كان التأثير الفوري تراجعا حادا في الطلب المحلي، مما كثف تأثير السياسات التقشفية على الركود وأسهم في بلوغ مستويات البطالة ٢٥٪ أو أكثر في بعض البلدان. وهناك دلائل على أن التفاوت قد زاد في تلك البلدان وأنه سيسوء في المستقبل. وقد كان العمل المنظم أقوى كيان مؤيد للحماية الاجتماعية الشاملة والضرائب التصاعدية — وستكون لإضعاف دوره آثار ليس فقط على مستويات الأجور وإنما أيضا على سياسات إعادة توزيع الدخل التي يمكن أن تكون بالغة الأثر.

لقد حان الوقت لإعادة برنامج العمل العالمي إلى مساره، بجعل خلق الوظائف الأولوية الأولى. ومن غير المقبول أن تمر ست سنوات أخرى من الركود العالمي في توظيف العمالة، مصحوبا بكساد لا ريب فيه في بعض البلدان.

ووفقا لاستطلاع الرأي العالمي الذي أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال، يريد الناس في جميع أنحاء العالم من حكوماتهم أن تكون نشطة. إنهم يريدون حكومات تروض قوة الشركات (٦٢٪) وتتصدى لتغير المناخ (٧٣٪).

وتوجد لدى حركة العمل العالمية رؤية واضحة بشأن العمل الذي يتعين القيام به، وهو رفع الأجور وزيادة الحماية الاجتماعية، وترويض قوة الشركات، والقضاء على عبودية الأجور، وتأمين العدالة المناخية والحوكمة الاقتصادية الجيدة. ودعم ذلك كله بالوظائف، الوظائف، الوظائف. ■

المراجع:

International Labour Organization (ILO), 2014, Global Wage Report 2014/15: Wages and Income Inequality (Geneva).

International Labour Organization, Organisation for Economic Co-operation and Development, and World Bank (ILO, OECD, World Bank), 2014, "G20 Labour Markets: Outlook, Key Challenges and Policy Responses," Report prepared for the G20 Labour and Employment Ministerial Meeting, Melbourne, September 11.

International Trade Union Confederation (ITUC), 2014, "The Case for a Coordinated Policy Mix of Wage-Led Recovery and Public Investment in the G20," economic modeling results prepared for the L20 elected representatives of trade unions from G20 countries.

أصداء الشباب

أجرت مجلة التمويل والتنمية في أوائل عام ٢٠١٢ مقابلات مع ستة من الشباب من جميع أنحاء العالم وهم يدخلون سوق العمل في بيئة اقتصادية غير مواتية.

وقمنا بزيارة أخرى لأربعة منهم، من البوسنة ومصر واليابان والولايات المتحدة. ولم نتمكن من مقابلة أديلمير غارسيا من بيرو، الذي كان قد انتقل من جبال شمال بيرو إلى حي فقير في ضواحي ليما لمواصلة عمله والحصول على التعليم. وكان أديلمير قد فقد وظيفته في متجر لتقطيع الزجاج وكان في عام ٢٠١٢ يبحث عن عمل يترك له الصباح أو بعد الظهر حرا لحضور الفصول الدراسية. ولم نتمكن من تحديد مكان تشيوما نواسونيه من جنوب نيجيريا، التي كانت تبحث عن عمل منذ تخرجها من الجامعة وقررت استكمال دراستها العليا في هذه الأثناء.

وفيما يلي أحدث التطورات في حياة الشباب الأربعة الذي قابلناهم.

العثور على الوظيفة التي نحلم بها في البوسنة

تخرجت إيرما بوراسيتش–سومان من كلية الحقوق بجامعة سراييفو في عام ٢٠٠٩. واقتضى الأمر أربع سنوات و٣٨٥ طلب وظيفة قبل أن تجد الوظيفة التي كانت تحلم بها في مارس ٢٠١٣.

وفي حين أن بوراسيتش–سومان البالغة من العمر ٢٨ سنة سعيدة في وظيفتها الجديدة بمحكمة بلدية سراييفو، فإنها تقول إنها تعرف أن الكثير من الشباب الآخرين لا يزالون عاطلين. وتعاني البوسنة والهرسك من أعلى معدل بطالة في أوروبا، إذ يبلغ ٤٥٪. ووفقا للوكالة البوسنية للعمل والتوظيف، فإن هذا المعدل ينخفض إلى ٢٧,٥٪ عند احتساب العمال في الاقتصاد غير الرسمي.

وقالت «عندما اتصل بي زميلي وقال لي إنني رشحت للعمل كموظفة فنية مبتدئة في محكمة بلدية سراييفو، اعتقدت أنها مزحة». وكانت بوراسيتش–سومان قد اجتازت اختبارها القضائي قبل ذلك بعام ولم تكن أمامها أي فرص عمل في الأفق.

وأضافت «لقد كانت فترة تقديم طلبات عمل جديدة، وهي فترة يشعر فيها الفرد باليأس بحق بعد أن قام بكل ما يلزم لبدء مستقبله الوظيفي من دراسة القانون واجتياز الاختبار القضائي واكتساب الخبرة اللازمة، ثم يغرق في حالة اكتئاب.»

ووجدت بوراسيتش–سومان معظم إعلانات الوظائف على الإنترنت أو على مواقع الشركات الفردية، وقدمت ٩٠٪ من طلباتها عن طريق البريد الإلكتروني. وفي معظم الحالات، لم يصلها أي رد.

وقالت إنها تعتقد أنها أمضت وقتا طويلا للعثور على وظيفة لأن أسرتها لم تكن ذات نفوذ أو لها صلات بالأوساط السياسية. وقالت إنها فخورة بأنها اختيرت على أساس مؤهلاتها ومهاراتها. واستطردت قائلة «عادت ثقتي في النظام القانوني خلال المقابلة التي أجريتها لهذه الوظيفة، عندما وجه المسؤولون عن المقابلة لي أسئلة تستند إلى معارفي النظرية والعملية على حد سواء بشأن وجهات نظري إزاء حلول قانونية

معينة.» وأضافت «أنا سعيدة للغاية بأنهم قدروا طموحي وجهودي التي بذلتها لاكتساب المعرفة اللازمة.»

وهي تعمل في شعبة المحكمة المعنية بتنفيذ الأحكام الصادرة بشأن تحصيل الفواتير غير المسددة من شركات بلدية سراييفو. وبسبب قيود الميزانية، فهي الموظفة الفنية المبتدئة الوحيدة في المكتب. وتقول «إنني أعمل عملا دؤوبا للغاية ولكنني لا اشتكي. فأنا سعيدة جدا بأن أكون قادرة على فعل ما أحب وأشعر بالرضا تماما.»

وهي تعتقد أن السنوات التي انتظرتها للحصول على وظيفة ساعدتها على التحلي بالصبر وزيادة فهمها للأمور، وهو ما يساعدها عندما تتعامل مع أشخاص لا يستطيعون دفع فواتيرهم. وقالت «يمكنني البت بشكل سليم في أي قضية لأنني أفهم ما الذي يعنيه

«اتكلم مع ناس من مختلف المهن، مثل الممرضات أو المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، وهم يشعرون بالهزيمة لأنهم لا يستطيعون العثور على عمل في مجالهم.»

الظلم الاجتماعي والفقر في مجتمعنا اليوم، وربما يمكن أن أعرض القضية بطريقة أفضل.»

وفي العام المقبل، يمكن أن تتقدم بوراسيتش–سومان بطلب للعمل كقاضية. وقالت إنها تأمل في أن تعترف لجنة الاختيار بمهاراتها وعملها الجاد، ولكنها أضافت أنها لن تشعر بخيبة أمل في حالة عدم اختيارها من أول محاولة لها.

وقد تزوجت بوراسيتش–سومان في ديسمبر ٢٠١٤، ويعيش الزوجان في شقة اشترتها مؤخرا. ويكلفها الرهن العقاري الممتد لمدة ٢٠ عاما ما يقرب من نصف راتبها الشهري البالغ ١ ٢٠٠ مارك بوسني (٧٥٤ دولارا). ولكنها متفائلة. وتقول «لدينا شقتنا الخاصة، ووظائف آمنة، ورواتب من الحكومة.» وهي تتوقع أن يزيد راتبها بعد أن تصبح قاضية.

وعلى الرغم من أن بوراسيتش–سومان سعيدة في البوسنة والهرسك، فإنها تتفهم لماذا يريد بعض الشباب أن يغادروا البلد، فتقول «اتكلم مع ناس من مختلف المهن، مثل الممرضات أو المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، وهم يشعرون بالهزيمة لأنهم لا يستطيعون العثور على عمل في مجالهم. وقالت على الرغم من أهميتهم البالغة لسير الأعمال والتنمية في البلد، فلا تهتم الدولة بتوفير فرص عمل لهم.»

وقالت بوراسيتش–سومان إن قوانين العمل هي السبب الرئيسي لهجرة الشباب بأعداد كبيرة. وإذا تم تعزيز صناديق المعاشات التقاعدية، سيكون بمقدور العمال كبار السن أن يتقاعدوا مما سيترك وظائف شاغرة للشباب.

«إن الثبات هو السبيل الوحيد لإنجاز أي شيء، على الأقل في هذا البلد. وعلى الشعب في هذا البلد أن يحصل على ما يريده بنفسه، وأم يكافح بصفاته الذاتية وبطريقته. وفي حالتي، تم الاعتراف بمؤهلاتي، ولا يمكنني إلا أن أوصي الجميع بالتصميم للدفاع عن حقوقهم.» ■

التقرير: داريا سيتو–سوتشيتش؛ الصورة: دادو روفيتش

مرشح للأوسكار في مصر

لم يتخيل أحمد حسن أبدا أن أفلام الفيديو القصيرة التي عمل جاهدا لتصويرها خلال ١٨ يوما من ثورة مصر التي بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١ ستغير مسار حياته بهذه الطريقة. فقد التقى حسن بالمخرجة المصرية الأمريكية، جيهان نجيم، وحمل كل منهما كاميرات فيديو لتسجيل أحداث الثورة لحظة بلحظة.

وحولا الأفلام القصيرة إلى فيلم وثائقي كامل عنوانه «الميدان» حيث كانت جيهان نجيم المخرجة وأحمد حسن مدير التصوير والبطل الرئيسي للفيلم. ويحكي الفيلم الوثائقي قصة الثورة بدءا من سقوط الرئيس المستبد حسني مبارك وحتى استبدال الرئيس المنتخب محمد مرسي في عام ٢٠١٣. ورشّح فيلم «الميدان» لجائزة الأوسكار في عام ٢٠١٤.

ولم يفز فيلم «الميدان» بجائزة الاوسكار، ولكن نقلت شهرة الفيلم الدولية (بدأت شركة نيتفليكس عرض الفيلم على الإنترنت في يناير ٢٠١٤) الشاب المصري الذي جاء من طبقة متوسطة إلى النجومية بشكل مفاجئ، حتى مع محاولة السلطات قمع الفيلم الوثائقي في مصر.

وقال حسن إن «سلطات الرقابة لم توافق على عرض الفيلم في دور السينما، ولكن تم تسريبه على موقع يوتيوب، وكانت نسخ مزيفة من الأقراص المدمجة تباع في الشوارع.» وأضاف «صحيح أننا لم نحصل على أي أموال من الفيلم، ولكنه وصل إلى كل بيت وكانت المقاهي الشعبية تنظم دورات خاصة لعرض الفيلم، وأحصل أنا على دعاوى لحضور هذه الدورات. ولا أستطيع أن أصف كم كنت سعيدا.»

وفي أغسطس عام ٢٠١٤، فاز حسن بجائزة إيمي من الأكاديمية الدولية للفنون والعلوم التلفزيونية في الولايات المتحدة لعمله على فيلم «الميدان» وهو أول مصري يفوز بتلك الجائزة.

ولكن حسن نجم وقائد متردد. «بعد الثورة، كان الشباب يحاولون تشجيعي على أن أتكلم نيابة عنهم في وسائل الإعلام، ولكنني رفضت لاقتناعي بأنني لست مؤهلا للقيام بدور القائد. وبخلاف دوري السابق في وسائل الإعلام الخاصة والحكومية في مصر، فقد فضلت أن أبقى في الظل. وقد أصبح كل من ظهر في وسائل الإعلام وجها مستهلكا، وفضلت أن أركز على عملي. واشتريت معدات تصوير وتحرير وبدأت تنمية مهاراتي في هذه المهنة.»

وقال حسن إنه ليس لديه رؤية طويلة المدى لمستقبله. وأضاف «أحب أن أعيش يوما بيوم.» وهو حاليا مخرج ومصور مستقل ويعمل على تصوير وتحرير فيلم وثائقي آخر عن أحداث الثورة. وهو أيضا على وشك الانتهاء من فيلم عن المعتقلين السياسيين. وتقوم بدور البطولة النسائية في هذا الفيلم الناشطة سناء عبد الفتاح، إحدى صديقاته المقربات، والتي أدينت للاشتراك في المظاهرات وحكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات في أواخر عام ٢٠١٤.

وقال حسن إنه لم يفقد الأمل في أن التغيير الديمقراطي سيأتي إلى مصر، ولكن ما يقلقه هو بطء وتيرته وتكرار البلد لنفس الأخطاء السياسية.

وأشار إلى أنه يريد البقاء في مصر، على الرغم من أنه يأمل في أن يعيش في الخارج لفترة وجيزة. وقال «لا أفكر في الهجرة أبدا. وأنا ابحث الآن عن وظيفة تدريس لمدة عام أو عامين في إنجلترا أو الولايات المتحدة، وآمل أن يكون حظي جيدا. وأعتقد أن ذلك سيحدث فرقا كبيرا في مسيرتي المهنية.»

وقال حسن إن التكنولوجيا الجديدة ووسائل الاعلام الاجتماعية أدت دورا رئيسيا في حياته المهنية. وأضاف «لقد كانت السرعة مفيدة جدا بالنسبة لي. فقد كنت أغطي الأحداث والاشتباكات ثم أحمّلها على يوتيوب، ويشاهدها عشرات الآلاف، وكان هذا سبب كبير في نجاحي وشهرتي.»

وكان نجاحه الفني مجزيا أيضا من الناحية المالية، فيقول «زاد دخلي الشهري عدة أضعاف، وأصبحت أعيش الآن في منزلي الخاص في جزء حيوي من المدينة [القاهرة].» وقد تنازل عن منزله القديم لوالدته وأخواته ويقدم لهن المساعدة.

وحتى مع ذلك، فإنه ليس مستعدا للزواج. ويقول «صحيح أن وضعي المالي قد تحسن ... ولكنني لا أستطيع الزواج الآن؛ وسأنتظر عامين آخرين.» ■

التقرير والصورة: هشام علام

في اليابان، خطوة إلى الأمام، وخطوتان إلى الخلف

شهد العامان الأخيران تقلبات كبيرة بالنسبة لتاكومي ساتو، الذي وجد في ذلك الوقت وظيفة، وحاول التعامل مع بعض المشاكل الصحية النفسية، وفقد وظيفة، ويرى نفسه الآن ضحية للسياسات الاقتصادية الحكومية.

وعلى الرغم من أن والدي ساتو اللذين يشعران بالقلق أقنعاه بقضاء المزيد من الوقت في منزلهما بشرق طوكيو، فإنه لا يزال مستقلا للغاية ولن يتخلى عن شقته المكونة من غرفة واحدة في كاواغويه، إحدى ضواحي شمال طوكيو.

وقال ساتو البالغ من العمر ٢٦ سنة إنه عاقد العزم على العيش بمبلغ وقدره ١٠٠٠ دولار تقريبا يحصل عليه شهريا من المساعدات الحكومية. وقال «يجب أن أكون حذرا جدا، ولكنني معتاد على ذلك الآن، وأحاول أن أتأكد كل شهر من ادخار مبلغ بسيط.»

وقد كانت الأمور في يوم من الأيام مشرقة بالنسبة لساتو. وكان لديه عقد لمدة ستة أشهر مع شركة تنتج برامج الرسوم المتحركة التلفزيونية وبرامج الفيديو، وعلى الرغم من عدم تجديد عقده، فقد وجد وظيفة أخرى بسرعة لمدة ستة أشهر في شركة تعد وجبات غداء في علب بلاستيكية لمحلات السوبر ماركت والمتاجر. ولكن تم تشخيص حالة ساتو وتبينت إصابته بمتلازمة أسبرغر (نوع من أنواع التوحد) واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط، فنصحه الطبيب بترك عمله بسبب تدهور صحته العقلية.

وبعد التعافي، انضم ساتو إلى مركز «مرحبا بالعمل» وهو مركز خدمات توظيف تابع للحكومة اليابانية، وقال إنه سعيد بالعثور على وظيفة جديدة على الفور تقريبا في شركة تنتج الهواتف الذكية وألعاب الإنترنت. وقال ساتو الذي تخرج من كلية تقنية ودرس تصميم وإنتاج برامج الحاسوب«إنه مثل الحلم الذي تحقق لأنني أريد هذا نوع من الوظائف.»

ومع ذلك، كان ساتو يعمل مرة أخرى بعقد مدته ستة أشهر قابلة للتجديد، وهو نفس وضع الملايين من العمال الذين تمتعوا في يوم من الأيام بنموذج وظيفة مدى الحياة مع الشركات اليابانية. وبعد الهبوط الاقتصادي الذي بدأ في أوائل التسعينات، تلاشى هذا النظام.

وقال ساتو «إنهم قالوا لي أنه سيكون بإمكاني أن أكون موظفا كاملا بعد إكمالي لأول ستة أشهر.» واستطرد قائلا إن «هذا يعني أنني لن أحصل على أي من الاستحقاقات التي يحصل عليها الموظف

العادي الذي كنت أعمل بجانبه، وأحسست أن فترة الستة أشهر طويلة للغاية.»

وبدأ ساتو يشعر بالتوتر، ولم يكن ينام وكثيرا ما كان يصل إلى العمل متأخرا. وقال ساتو إن الشركة حذرته بشكل متكرر من أن عليه أن يصل في الوقت المحدد، ولكن لم يؤد ذلك إلا إلى تدهور الأوضاع. وشخص طبيب ساتو حالته بأنه يعاني من اضطراب في النوم، وعلى الرغم من أن الشركة دفعت له راتبه حتى نهاية العقد، فلن يجدد.

وهو عاطل الآن ويخضع للعلاج بسبب المشاكل الصحية العقلية التي يعاني منها. ويقول «أنا حقا أريد أن أعمل.» ويضيف «أريد أن أجد مكانا يقبلني فيه الناس كما أنا، ويفهمون حالتي. وهذا هو سبب حصولي على مساعدة من ناس يوضحون لي كيف يمكنني أن أكون عضوا منتجا في القوى العاملة.» وقد توقف كل شيء آخر في حياته، بداية من تكوين صداقات إلى تكوين أسرة لنفسه. ويقول «أنا لا أستطيع أن أعمل، لذلك كيف يمكنني أن أجد شريكة لحياتي وأوفر لأسرتي الأمن؟»

ويبدو أن ساتو استسلم لمحنته. ولا يكون حيويا إلا عندما يثار موضوع الوضع السياسي في اليابان، وقد ينتابه الغضب. ويقول «لم يفعل أبينوميكس أي شيء على الإطلاق لي أو لملايين من الناس مثلي»، مشيرا إلى جهود رئيس الوزراء الياباني شينزو أبه الرامية إلى

تقوية الاقتصاد الياباني من خلال حوافز المالية العامة، والتيسير النقدي، والإصلاحات الهيكلية.

وقال ساتو إن سياسات أبه وسعت الفجوة بين الأغنياء وغير الأغنياء في المجتمع الياباني. وقال «إنه يساعد الناس الذين لديهم كل شيء بالفعل.» وأضاف «هم الأغنياء، والشركات الكبيرة، وكبار السن. والأشخاص من أمثالي، أي الشباب، الذين يعملون على أساس عدم التفرغ، والذين لا يعملون، والمرضى، ليس لهم أي صوت ولا حقوق بعد الآن.»

وفي نوفمبر ٢٠١٤، دعا أبه إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الشهر التالي.

وقال ساتو إنه صوت للحزب الشيوعي الياباني في انتخابات ديسمبر. وفاز حزب أبه بسهولة. ■

التقرير: جوليان ريال؛ الصورة: ألفى غوودريتش

عدم التوافق مع المحيط المجتمعي في الولايات المتحدة

كانت مشاعر عدم الاتزان والحيرة تنتاب أليكسا كلاي قليلا. مما كان يرجع إلى حد ما لإصابتها بصدمة ثقافية، فقد عادت الناشطة الاجتماعية مؤخرا من برلين، التي تطلق عليها حاليا صفة الوطن، للقيام بزيارة قصيرة إلى واشنطن العاصمة. وقالت أنها تعرضت لصدمة جديدة من الوتيرة السريعة للغاية وطابع الحياة المهووس بالعمل في العاصمة الأميركية.

والسبب الآخر للحيرة التي تشعر بها هو سبب وجودي بقدر أكبر. وتقضي كلاي جزءا كبيرا من يومها في تأمل بعض القضايا الكبرى في عصرنا مثل إلى أين تتجه الرأسمالية؟ وما هو مصير القوة العظمى الأخيرة المتبقية؟ وكيف يمكن إحداث تغيير حقيقي داخل الشركات المتجانسة الضخمة؟

وعندما أجرت مجلة التمويل والتنمية حوارا مع كلاي منذ عامين، كانت تعمل في منظمة غير حكومية ومنخرطة بعمق في العمل مع حركة «احتلوا وول ستريت»، وهي سلسلة من الاحتجاجات انبثقت عن الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وكانت الحركة مدفوعة بمشاعر الاشمئزاز مما اعتبرته جشع وول ستريت وبدا أنها كانت مهيأة للاستمرار. وبدلا من ذلك، فقدت حركة «احتلوا وول ستريت» زخمها واختفت من الوعي العام.

وبعد ذلك بعامين، اعترفت كلاي بأنها أقل تفاؤلا إزاء إمكانية حدوث تغيير اجتماعي. وتقول «الأمور أصبحت أكثر تعقيدا بكثير [مما كنت أعتقد]. وأرى أنني أعمل نفس العمل الجاد على نفس الأشياء، ولكن نعم، فإن التغيير لا يأتي بالسرعة التي كنت أرغب فيها.»

وبعد اختفاء حركة «احتلوا وول ستريت»، أعادت كلاي صياغة شخصيتها لتصبح حسب وصفها «أخصائية الاختراق الثقافي» وهي سعيدة بشخصيتها اللامنتمية. ويصفها موقعها على الإنترنت بأنها «كبيرة غريبي الأطوار» وتهدف إلى «إعادة تشكيل روح الرأسمالية عن طريق تناول عدم تطابق واحد في المرة.»

وقد تكون «غرابة الأطوار» مفهومة، لكن ما معنى «الاختراق الثقافي»؟ وتقول كلاي في هذا الشأن «إن والداي من علماء الأنثروبولوجيا، ولذلك دائما ما كانت الثقافة مهمة حقا بالنسبة لي. فالثقافة ليست ساكنة، ويمكننا أن نعمل بفعالية لتشكيل الثقافة.» وقالت إنها تعمل مع الناس لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير ثقافاتهم. والاختراق «هو معرفة تفاصيل النظم المختلفة حتى نتمكن من تغييرها. ويعرف مخترقوا أنظمة الكمبيوتر جيدا كيف يحطمون هذه الأنظمة، وهم يعرفون كل عنصر من عناصر النظام. وهناك حاجة ملحة لهذا النوع من العمل، فينتاب المرء شعور بضرورة توجيه ولائه للصالح الأكبر.»

وفي إطار برنامجها للاختراق الثقافي، ساعدت كلاي في تأسيس «اتحاد أصحاب المشروعات الاجتماعية»، الذي يوفر دعم النظراء لموظفي المنظمات الكبيرة (أو كما تطلق عليهم «محاربو الحجيرات») الذين يريدون تغيير شركاتهم من الداخل.

وأعطت كمثال موظف من الجيل الثالث في صناعة السيارات عرفته باسم ديف. وأشارت إلى أنه يسعى إلى أن يجعل الشركة التي يعمل بها تعيد التفكير في وسائل النقل الحضري فيما يتجاوز هدفها الأساسي المتمثل في تصنيع السيارات.

وتقول «أول شيء نفعله مع شخص مثل ديف هو إجراء مقابلة تستمر لمدة ساعة لنتعرف بحق على هويته كصاحب مشروع اجتماعي، وقد تبين أنه عضو في منظمة العفو الدولية، وكاثوليكي. وهو يجمع كل هذه العناصر الأخرى في وظيفته. وقد لا يكون لدى الكثير من الأشخاص الآخرين نفس الشجاعة ليكونوا أصيلين في مكان العمل.»

«وبعد أن تكلمنا معه، عقدنا لقاء مبدئيا مع ٢٠ شخصا شعرنا أنهم مستوفون لهذا الوصف. . وحرصنا على أن يلتقوا ببعضهم البعض، ثم أجرينا مسابقة عالمية لضم آخرين إلى الشبكة.»

وينطوي عمل كلاي على الكثير من الكلام، ولكن تعتبر المحادثات والتواصل والمناقشات وتبادل الأفكار بالنسبة لها غاية في حد ذاتها. وتكتب أخصائية الاختراق الثقافي على موقعها على الإنترنت، «إنني استخدم المحادثة كأداة لتفهم حالة العالم. واستخدم المحادثة للتواصل. واستخدم المحادثة للعب.»

ولكن المحادثة وحدها لا تكفي لكي تقيم حياتها، وتم تمويل حياة كلاي المليئة بالرحلات على مدى العامين الماضيين من خلال أنشطة مثل التكلم أمام الجمهور، وتقديم الاستشارات، والكتابة.

وتماشيا مع احتفائها بغريبي الأطوار في المجتمع، اشتركت كلاي في تأليف كتاب يصدر لاحقا هذا العام بعنوان اقتصاد غريب الأطوار، الذي يتناول المبتكرين في الاقتصاد الخفي وغير والرسمي، الذين تشير إليهم عبارة «غريبي الأطوار» في العنوان.

ومن أمثلة غريبي الأطوار التي تسوقها كلاي شخصيات غير مقبولة كالقراصنة الصوماليين وتجار المخدرات، إلى جانب المغنية الشهيرة «ليدي غاغا»، والتي تشير إليها كمثال لعدم التوافق مع المحيط المجتمعي وتستفيد من «شعور التعاطف مع غريبي الأطوار.» وقد يكون ذلك وصفا مناسبا لأليكسا كلاي مثلما هو وصف لليدي غاغا. ■

التقرير: هيون سونغ خانغ؛ التصوير: مايكل سبيلوترو

النرويج

التصميم والديمقراطية والجرأة

هناك أسباب عديدة لإصدار نقود ورقية جديدة أو إدخال نقود معدنية جديدة. وقد يكون السبب مكافحة التزييف أو الاستجابة لتأثيرات التضخم، ولكن ليس هناك شك في أنها أيضا فرصة لكي تقدم الدولة وجها جديدا لشعبها وللعالم. وفي حين لا يتغير علم البلد والنشيد الوطني، فإن نقوده الورقية يمكن أن تكون نافذة لتطور يحدث لا محالة. وفي هذه السلسلة الجديدة، تتناول مجلة التمويل والتنمية القصص وراء النقود حول العالم.

كريستوفر كوكلي

لن يبدأ تداول النقود الورقية في النرويج إلا في عام ٢٠١٧ ولكنها وصفت بالفعل بأنها أروع نقود ورقية في العالم. ولكن ما الذي تقوله لنا هذه التصميمات الجريئة وعملية الاختيار نفسها عن هذا البلد من بلدان الشمال الأوروبي؟

إن النرويج تحتل المرتبة الأولى على العالم في أكثر من مجال. ومن الناحية الجغرافية، تصل أراضيها إلى عمق كبير في الدائرة القطبية الشمالية، وتأتي هذه الدولة البالغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة أيضا في قمة تصنيفات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية.

الملكية والديمقراطية

بدأ البنك المركزي النرويجي في ديسمبر ٢٠١٢ عملية طويلة لإصدار نقود ورقية جديدة، مشيرا إلى الحاجة إلى تحديث سمات مكافحة التزييف. وفي عام ٢٠١٤، أطلق البنك المركزي مسابقة للوصول إلى تصميم يفي بالمتطلبات الأمنية والجمالية.

وعمل البنك المركزي النرويجي مع أعضاء لجنة تحكيم مكونة من مختلف مناحي الحياة، واتخذ خطوة غير معتادة واختار اقتراحين للمضي قدما بالإنتاج.

وسيتم إعداد الواجهة الأمامية للنقود الورقية وفقا لاقتراح قدمته شركة التصميم Metric System بعنوان «أماكن العيش في النرويج» والواجهة الخلفية وفقا لاقتراح من شركة Snøhetta Design بعنوان «جمال الحدود». ويبدو أن هناك انسجاما في المزج بين الاقتراحين اللذين يتناولان «الأماكن» و«الحدود.» ويبدو أن عملية المنافسة المفتوحة العادلة التي انطوت على أكثر من فائز واحد تعكس سمعة النرويج في مجالي الديمقراطية والشمولية.

وإلى جانب كون النرويج تجسيدا للديمقراطية، فإنها تعمل بالنظام الملكي الدستوري، ويعبر تطور نقودها الورقية عن نوع من التحول في تركيز مجتمعها. فقد صورت جميع النقود الأولى في أواخر القرن التاسع عشر الملك. وفي العقود الأخيرة، فقد كرمت مواطنين بارزين في مجالي الفنون والعلوم، مثل الرسام إدوارد

الواجهة الخلفية للنقود الورقية النرويجية الجديدة.

مونش. واختار البنك المركزي النرويجي أن يكون موضوع النقود الورقية الجديدة هو البحر.

البحر

دائما ما عمل ساحل النرويج الفريد والمكون من مضايق بمثابة بوابة أكثر من كونه حدودا، وكان البحر شريان الحياة لاقتصادها وثقافتها. وكان الاستكشاف هو النشاط التجاري للفايكنغ، الذين نفذوا غارات وتاجروا في جميع أنحاء أوروبا (وخارجها) من أواخر القرن الثامن وحتى أواخر القرن الحادي عشر. وفي الوقت الحاضر يرتبط «الاستكشاف» كثيرا بصناعة النفط البحرية. ويستأثر البترول بحوالي ربع إجمالي الناتج المحلي للبلد. ويجري تقاسم هذه المنافع. وتوضع الإيرادات النفطية في صندوق ثروة سيادي ضخم يستخدم لخدمة البلد ككل.

وتتداخل كل هذه العناصر في عملية تصميم النقود الورقية، حيث تتناول الرسوم المختارة كل من تاريخ النرويج ومستقبلها. وستتضمن الواجهة الأمامية تصميمات واضحة يمكن التعرف عليها بسهولة مثل مراكب الفايكنغ الطويلة على النقود الورقية من فئة ١٠٠ كرونة أو الأسماك على النقود الورقية من فئة ٢٠٠ كرونة. وستكون هناك على الواجهة الخلفية صورا كثيرة البكسلات تعكس «لغة عصرنا»، وفقا للمصممين. وتتمدد هذه البكسلات بشكل متزايد وتصبح مجردة في الفئات الأعلى من النقود، وهو تأثير مقصود للتعبير عن الرياح. ويتم أيضا استكشاف تلاشي حافة جميع النقود الورقية حيث تتدرج الألوان من النقود الورقية إلى النقود الورقية التالية في التسلسل.

«لقد اخترنا موضوعا نرى أنه أصلي ومهم للغاية بالنسبة للنرويج، وهي بلد صغير ولكنها دولة ساحلية رئيسية. فيبلغ مجموع طول سواحل النرويج ٨٣ ألف كم، وهي أطول السواحل في أوروبا. وكان استخدام الموارد البحرية، جنبا إلى جنب مع استخدام البحر كشريان للنقل أمرا حاسما في تنمية اقتصاد ومجتمع النرويج.»

— ترويند إكلوند، مدير بإدارة الخزانة في البنك المركزي النرويجي

التصميم والابتكار

حظت النقود الورقية المستقبلية في النرويج باستقبال حسن في جميع أنحاء العالم لجمالها الجريء.

ولكن دائما ما كان التصميم والدافع على الابتكار في العمل متجذرين بقوة في منطقة الشمال الأوروبي. وإذا كانت الحاجة هي أم الاختراع، فلا يوجد ما يثير الاستغراب من أن شعب نورس القديم قد وضع حلولا رائعة للتعامل مع البرد والشتاء المظلم ولمغامراته خارج

حظت النقود الورقية المستقبلية في النرويج باستقبال حسن في جميع أنحاء العالم لجمالها الجرئ.

أراضيه. وكان للفايكنغ ميزة في التجارة والحرب بسفن وملاحة بحرية كانت متقدمة بالنسبة لزمنهم.

ودُفن الفايكنغ منذ أكثر من ألف سنة في مراكب ومعهم نقود معدنية اعتقادا منهم أنهم سيأخذونها معهم إلى الآخرة. ولكنهم تركوا أيضا ثروة كبيرة خلفهم، تتمثل في سمات الدهاء والابتكار والمغامرة التي تجعل النرويج في وضع جيد اليوم. ويُعبّر عن هذا الروح بشكل جيد في نقودها الورقية الجريئة والتطلعية. ■

كريستوفر كوكلي مسؤول خدمات الاتصالات بإدارة الاتصالات في صندوق النقد الدولي.

الواجهة الأمامية للنقود الورقية النرويجية الجديدة.

التنبؤات: مستقبل وردي

جيانغ هو وباولو ماورو

عندما يتعلق الأمر بتنبؤات النمو في الأجل الطويل، غالبا ما يفرط الاقتصاديون في التفاؤل

التفاؤل من طبيعة البشر. وغالبا ما نتوقع أن الأمور ستنتهي على نحو أفضل مما تنتهي عليه في كثير من الأحيان. وتقول تالي شاروت الأخصائية في علم الأعصاب في كتابها التحيز للتفاؤل (The Optimism Bias (2012 «إن الأشخاص يهونون بشدة من احتمالات الطلاق، أو فقدان عملهم، أو أن يبين التشخيص أنهم مصابون بالسرطان؛ ويتوقعون أن أطفالهم سيكونون مواهب فذة؛ ويتصورون أن إنجازاتهم ستكون أكبر من إنجازات أقرانهم؛ ويبالغون في تقدير أعمارهم المرجحة....»

والاقتصاديون ليسوا بمعزل عن هذا التحيز للتفاؤل — وهو الاعتقاد بأن المستقبل سيكون دائما بنفس جودة الماضي أو الحاضر أو حتى أفضل. ويمكن أن يؤثر ذلك على الطريقة التي يتنبؤون بها بالنمو الاقتصادي، لا سيما على مدى آفاق اقتصادية أطول أجلا.

وقد تمتع عدد كبير من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بفترة ممتدة من النمو الاقتصادي الملحوظ. وعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين (بعد تعديله لمراعاة التضخم) بمعدل متوسطه ٩,٦٪. وحققت نيجيريا، أكبر اقتصاد نام في إفريقيا، أداء جيدا أيضا عند ٥,٨٪. وكانت هذه الأخبار سعيدة بالنسبة للاقتصاد العالمي وانتشلت الملايين من هوة الفقر. ولكن حتى متى سيدوم هذا الأداء الاستثنائي؟ غالبا ما تتنبأ التوقعات أن النمو السريع سيستمر في الأجلين المتوسط والطويل لأصحاب الأداء المتميز مثل الصين ونيجيريا. ولكن من الناحية التاريخية، فإن الارتباط بين معدل نمو البلد في عقد معين والعقد التالي ضعيف (دراسة Easterly and others, 1993)؛ وبعبارة أخرى، لا يمثل النمو السابق عاملا جيدا للغاية للتنبؤ بالنمو المستقبلي على مدى فترات أطول.

المد والجزر

يخضع النمو الاقتصادي، مثل أشياء كثيرة في الحياة، لحالة طبيعية من المد والجزر. ففي أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، بين الإحصائي الإنجليزي فرنسيس غالتون أن أبناء الرجال طوال القامة غالبا ما يكونون

أقصر قامة من آبائهم. ولوصف هذه الظاهرة ابتكر مصطلح «الارتداد إلى المتوسط.» وبالمثل، غالبا ما يتبدد أداء النمو الاستثنائي. ومع ذلك، فكما بين الاقتصاديان لانت بريتشيت ولورنس سامرز مؤخرا، قد يغفل معدو التنبؤات عن مراعاة «الارتداد إلى المتوسط» (دراسة Pritchett and Summers, 2014). وبإمعان النظر في تنبؤات النمو التي يعدها المتخصصون على آفاق تصل إلى ٢٠ عام لمجموعة كبيرة من البلدان، يتأكد لنا وجود تحيز واسع النطاق للتفاؤل (دراسة Ho and Mauro, 2014).

يمكن أن تفسر فترات بطء النمو غير المتوقعة جزءا كبيرا من الزيادة في نسب الدين العام.

وتمثل تنبؤات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط (خمس سنوات مثلا) وما بعده مدخلا بالغ الأهمية، وإن كان كثيرا ما يتم تجاهله، في صنع السياسة الاقتصادية وخيارات الشركات الاستراتيجية. ومن المعروف أيضا أن هناك صعوبة في وضع تنبؤات جيدة، لا سيما مع طول فترة الأفق. إلا أن القرارات التي تنبني على تنبؤات خاطئة يمكن أن تكون لها آثار ضارة على مختلف جوانب عملية صنع السياسة الاقتصادية الكلية وعلى الخط السفلي في ميزانيات الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الدوليين.

ولننظر مثلا إلى صانعي سياسات المالية العامة، المعنيين بالإنفاق والضرائب. يعني التقدير المبالغ فيه للنمو الاقتصادي في المستقبل تهوينا في تقدير نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في نهاية فترة التوقعات. ونتيجة لذلك، ينتهي الحال بالبلد إما بزيادة في نسبة الدين عن المستوى المتوقع، وهو ما قد يؤدي إلى أزمة مالية، أو باضطرار صانعي السياسات مستقبلا إلى تشديد سياسة المالية العامة بصورة فجائية — وهو ما تترتب عليه عواقب تربك الاقتصاد. وفي واقع الأمر، يمكن أن تفسر فترات بطء النمو غير المتوقعة جزءا كبيرا من الزيادة في نسب الدين العام خلال فترات من قبيل أزمات الديون في أمريكا اللاتينية وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة في الثمانينات، وأزمات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في التسعينات، ومؤخرا الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ في الاقتصادات المتقدمة.

وبالنسبة لمحافظي البنوك المركزية، يمكن أن تؤدي أي افتراضات غير صحيحة عن النمو في الأجل المتوسط أو الطويل إلى أخطاء في تقدير حجم فجوة الناتج — أي الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد إنتاجه على أساس مستمر غير تضخمي وما يقوم حاليا بإنتاجه (مقياس لدرجة تراخي النشاط في الاقتصاد — ومن ثم في تحديد الموقف النقدي المناسب. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تراجع النمو المستمر في الأجل المتوسط أو الطويل، الذي يتصور بالخطأ أنه تباطؤ مؤقت في الناتج، إلى قيام محافظي البنوك المركزية باعتماد سياسة نقدية توسعية بصورة مفرطة، مقارنة بما قد يعتبر موقفا مرغوبا، بعد وقوع الأحداث، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على التضخم أو الاستقرار المالي.

الماضي كمقدمة

من حيث المبدأ، فإن استقراء اتجاهات الماضي — أي افتراض أن المستقبل سيكون مطابقا للماضي — ليس بالسذاجة التي قد يبدو عليها. فعلى أية حال، غالبا ما يكون التغير بطيئا في العوامل

الرسم البياني ١

الإفراط في التفاؤل

غالبا ما تكون تنبؤات النمو لأفق عشر سنوات أكثر تفاؤلا من التنبؤات التي تأخذ في الاعتبار «الارتداد إلى المتوسط.»

(نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٪ سنويا)

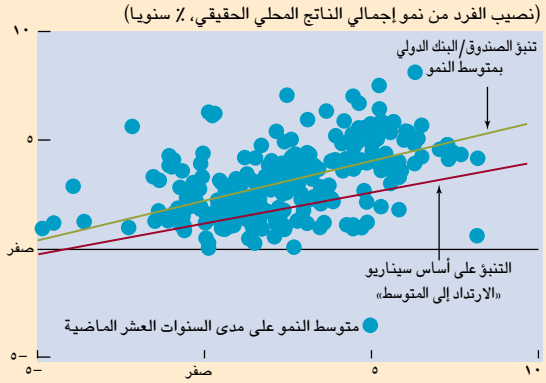

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٣؛ والأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن العينة تنبؤات النمو لنحو ٧٠ اقتصادا ناميا اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، باستبعاد المئين الأعلى والمئين الأسفل لحذف القيم الشاذة. وتحول تنبؤات النمو إلى قيم على أساس نصيب الفرد باستخدام توقعات الأمم المتحدة للسكان. ويمثل الخط الأخضر خط أفضل مواءمة من خلال عينة التنبؤات هذه – أي خط الاتجاه الذي يبين على النحو الأفضل الاتجاه العام للمشاهدات المتفرقة. ويمثل الخط الأحمر التنبؤات بالارتداد إلى المتوسط، التي تبنى من العلاقة التجريبية للنمو في كل بلد بين عقد معين والعقد الذي يليه. وتشتق المعاملات المستخدمة لتقدير العلاقات التجريبية من عينة أكبر تتألف من ١٤٢ بلدا على مدى الفترة ١٩٥٠–٢٠١٠. وبالتالي يمثل الخط الأحمر التنبؤات بصورة تتسق مع الأنماط الإحصائية المشاهدة في بيانات النمو التاريخية.

الأساسية التي يرجح بالدرجة الأعلى أن تحدد النمو الاقتصادي (مثل جودة المؤسسات ومستوى التعليم وحيطة السياسات الاقتصادية الكلية وغير ذلك من العوامل (دراسة Easterly and others, 1993). ولكن في الممارسة العملية، تشير السجلات إلى أن الاستقراء يؤدي إلى تنبؤات أسوأ. فاستنادا إلى بيانات عن ١٨٨ بلدا على مدى الفترة ١٩٥٠–٢٠١٠، وبملاحظة معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فرادى البلدان من عقد إلى العقد التالي له، يتبين وجود علاقة ارتباط منخفضة بين معدلات النمو في العقود المتلاصقة، مع تراوح معاملات الارتباط من صفر إلى ٠,٥ حسب مستوى الدخل والفترة الزمنية. (كلما اقترب معامل الارتباط من القيمة ١، زاد تحرك المتغيرين في نفس الاتجاه.)

وحتى إذا كانت الأساسيات الاقتصادية للبلد المعني موجودة بشكل مستمر، فإن النمو الاقتصادي لا يكون مستمرا بنفس القوة من فترة ما إلى الفترة التي تليها، سواء كانت هذه الفترة تعرف بأنها عام أو ١٠ أعوام أو ٢٠ عاما. وفي المتوسط، يوجد احتمال ٣٠٪ أن يستمر البلد في النمو بنفس معدل نموه الماضي، واحتمال ٧٠٪ أن يتحول معدل نموه في المستقبل إلى المتوسط العالمي. ومن ثم، يكون هناك اتجاه كبير يشهد فيه النمو «انتكاسة إلى المتوسط.» وتقدم عدة اقتصادات آسيوية، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية، أمثلة على الاقتصادات التي تباطأت فيها معدلات النمو بدرجة كبيرة على مدى نصف القرن الماضي.

فهل تعبر تنبؤات الاقتصاديين بشأن النمو عن زيادة درجة «الارتداد إلى المتوسط» في بيانات النمو التاريخية؟ والإجابة هي «ليس بالقدر الكافي»، وفق الأدلة المستمدة من عينة من التنبؤات طويلة الأجل شملت ٧٠ اقتصادا ناميا شاركت في إعدادها أفرقة تابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (راجع الرسم البياني ١). وعلى وجه الخصوص،

غالبا ما تميل تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نحو التحيز لزيادة متوسط النمو على مدار ١٠ سنوات، وتكون أكثر استمرارية في بيانات النمو عن الفترات السابقة، وذلك مقارنة بالتنبؤات التي تأخذ في الحسبان الزيادة التقديرية في الميل نحو «الارتداد إلى المتوسط» في أنماط النمو التاريخية. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لبلد زاد فيه نصيب

غالبا ما يخلص معدي التنبؤات إلى نتائج تولي اهتماما كبيرا بأداء النمو الأخير.

الفرد من الدخل على مدار العقد الماضي بنسبة تعادل متوسط العينة (٢,٤٪)، فإن تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تميل نحو تسجيل نمو سنوي قدره ٣,١٪ على مدار العقد التالي، مقارنة بنسبة ٢,٠٪ يتنبأ بها إطار «الارتداد إلى المتوسط.» وبعبارة أخرى، فإن التحيز للتفاؤل يصل إلى ١,١ نقطة مئوية، ويكون ذا دلالة إحصائية ويزداد وضوحا في البلدان التي سجلت مؤخرا معدلات نمو سريعة. ويزداد التحيز في التنبؤات التي تغطي فترات زمنية أطول، ولنقل مثلا ٢٠ عاما.

ولا يقتصر ميل تنبؤات النمو على التفاؤل المفرط على معدي التنبؤات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي — أو بالنسبة للاقتصادات النامية (وإن كان أكثر وضوحا للاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويوجد تحيز بنفس الدرجة في توقعات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتنبؤات *Consensus Forecasts* بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، لا سيما الصين والهند — اللتان سجلا مؤخرا أداء متميزا فيما يتعلق بالنمو. وغالبا ما يخلص جميع معدي التنبؤات على مختلف آرائهم إلى نتائج تولي اهتماما كبيرا بأداء النمو الأخير، ومع ذلك فهم يستخدمون طائفة واسعة من منهجيات التنبؤ. وعلى سبيل المثال، يعد تنبؤات الصندوق والبنك الدولي أفرقة تعمل على سبيل التفرغ لكل بلد على حدة، وتتمثل تنبؤات *Consensus Forecasts* في تنبؤات متوسطة تعدها مجموعة مختارة من معدي التنبؤات يتبعون بلدانا على حدة، وتستند توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى نموذج واحد متطور وموثق بشكل جيد تشترك فيه جميع البلدان (ومن ثم يرجح بدرجة أقل أن يتأثر بقرارات ذاتية لمعدي التنبؤات).

الضرر المحتمل

يمكن أن تكون انعكاسات التحيز للتفاؤل في تنبؤ النمو كبيرة، حتى لو كان التحيز معتدلا في حدود نقطة مئوية واحدة مثلا للعام الواحد. ولننظر مثلا إلى بلد يقوم في ظل السياسات الراهنة — وبافتراض معدل نمو معين — بالمحافظة على نسبة مستقرة للدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، لنقل مثلا إنها ٥٠٪ على مدى السنوات العشر إلى العشرين القادمة. فإذا انخفض في الواقع النشاط الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة في السنة عن المعدل المتوقع – وبافتراض أن حدوث تراجع نسبته نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (وهو افتراض لا يخرج عن المعتاد بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة) – ففي تلك الحالة ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ٧٠٪ بعد عشر سنوات، وإلى أكثر من ١٢٠٪ بعد عشرين سنة مع تضخم العجز). وبعبارة أخرى، تكون أخطاء التنبؤ بالنمو الاقتصادي بهذا الحجم كبيرة بما يكفي لتحويل بلد يمضي على مسار مستقر للدين إلى بلد معرض لمخاطر حدوث أزمة في المالية العامة (ولنفترض هنا لأغراض التبسيط أن سياسة المالية العامة لا تكون مشددة استجابة لتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي).

ومن الممكن أن نقيم بصورة مباشرة جودة التنبؤات الماضية بعد مرور فترة كافية من الوقت لمشاهدة نتائج النمو الفعلية. وتبين دراسة لتنبؤات على مدى خمس سنوات، أعدت في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ لمجموعة ١٨٨ بلدان من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أن الاقتصاديين كان لديهم سجل أداء متسق إلى حد كبير من التنبؤات المتفائلة. وعلى وجه الخصوص، فإن أخطاء التنبؤ — أي الفرق بين النمو المتنبأ به والنمو الفعلي — غالبا ما تكون موجبة في جميع الآفاق (باستثناء عدد للتنبؤات الوسيطة للعام الراهن)، مع زيادة التحيز الموجب مع طول فترة الأفق (راجع الرسم البياني ٢).

ولماذا يعد الاقتصاديون تنبؤات متفائلة بانتظام، بإعطاء ثقل أكبر لأداء النمو الأخير مما تبرره التجربة التاريخية؟ في بعض أوجه المسألة، يمكن القول بأن التفاؤل سمة مشتركة ترتبط بالطبيعة البشرية، وربما كانت مغروسة فينا بواسطة الانتخاب الطبيعي. وعلى أيه حال، فكما تخبرنا شاروت، يبدي الأشخاص تحيزا للتفاؤل يوميا في مختلف جوانب حياتهم الشخصية.

ولكن بخلاف هذه الخصائص الغريزية لدى الإنسان، تختص بعض العوامل على وجه التحديد بالسياق الذي يعد فيه الاقتصاديون الاحترافيون هذه التنبؤات ويدافعون عنها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لبلدان مثل الصين ونيجيريا، اللتين سجلتا معدلات قوية للنمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، سيجد معدو التنبؤات صعوبة في الدفاع عن تعليل توقعاتهم بانخفاض النمو بدرجة كبيرة في الفترة القادمة دون حدوث تغيرات تذكر في عوامل النمو الأساسية الكامنة، مثل جودة المؤسسات ورأس المال البشري. وبالعكس، بالنسبة للبلدان التي تراخى فيها النمو لبعض الوقت — ربما بسبب أزمة اقتصادية أو سياسية، أو حتى حرب أهلية — لا يرجح أن يكون معد البيانات قادرا على أن يفترض أن صدمات معاكسة مشابهة، أو أحداث طرف المنحنى، ستحدث، ولا يرجح أن يكون مستعدا لوضع ذلك الافتراض. ويمكن أيضا أن تستند تنبؤات النمو إلى افتراضات مفرطة التفاؤل

الرسم البياني ٢

على مرمى البصر

تتسم تنبؤات النمو بالتفاؤل، ويكون التفاؤل أكبر كلما طال الأفق.

(خطأ التنبؤ، نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي بالنقاط المئوية)

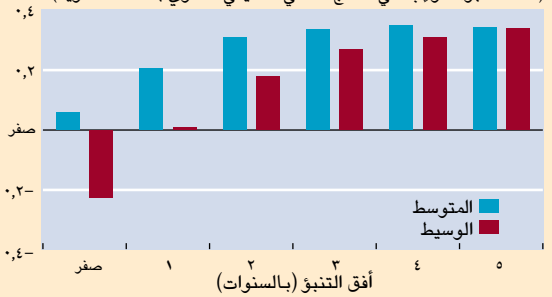

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحسب أخطاء التنبؤات على أساس التنبؤ مخصوما منه النتيجة الفعلية. البيانات الفعلية حسب الوضع في ديسمبر ٢٠١٣. وقد أعدت التنبؤات بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧، وهي تغطي ١٨٨ بلدا.

بشأن السياسات — منها على سبيل المثال أن الحكومات ستفي بوعود الإصلاح التي قطعتها أو أن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ستكون ناجحة — بينما يكون الواقع مختلفا.

التعامل مع التحيز

هل توجد جدوى من التنبؤ بالنمو في الأجل الطويل إذا كانت «الأخطاء» أكثر من «الإصابات»؟ لقد قال خبير الرياضيات الفرنسي هنري بوانكاري ذات مرة إنه «من الأفضل كثير أن نتنبأ حتى بدون يقين من ألا نتنبأ إطلاقا.»

وربما يتعين على المعنيين بوضع التنبؤات وتفسيرها — كصناع السياسات والمستثمرين الدوليين — النظر في إمكانية تصحيح رؤيتهم المتحيزة للتفاؤل أو على الأقل زيادة التركيز على سيناريوهات بديلة — أقل تفاؤلا — في مناقشاتهم. ومن الطرق الممكنة للتشجيع على الاستفاضة في مناقشة تنبؤات السيناريو الأساسي أن يتم التركيز على التساؤل عن «السبب الذي سيجعل هذا البلد مستمرا في مقاومة 'الارتداد إلى المتوسط' ومواصلة النمو بسرعة أكبر من المتوسط؟» بدلا من التساؤل الأكثر شيوعا عن «السبب الذي يستدعي تباطؤ النشاط في هذا البلد على الرغم من عدم حدوث أي تغيرات أخرى؟». وينبغي كذلك أن تنطوي المناقشات المعنية بالسياسات على مزيد من التركيز على سيناريوهات الصدمات المعاكسة أو انخفاض النمو، والمتضمنة بالفعل بصورة روتينية في التحليل الذي تضطلع به بعض المؤسسات (بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وبشكل أعم، فكما هو مألوف بالفعل في بعض الشركات متعددة الجنسيات، سيكون من الحكمة فيما يبدو تحويل هذا التركيز إلى معرفة مدى جودة أداء السياسات واستراتيجيات الأعمال في مختلف السيناريوهات، بدلا من التركيز على تنبؤات السيناريو الأساسي. ■

جيانغ هو اقتصادي في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي، وباولو ماور زميل أول في معهد بيترسن للاقتصاد الدولي وأستاذ زائر بكلية كاري للأعمال بجامعة جونز هوبكينغز.

المراجع:

Easterly, William, Michael Kremer, Lant Pritchett, and Lawrence H. Summers, 1993, "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks," Journal of Monetary Economics, *Vol. 32, No. 3, pp. 459–83.*

Ho, Giang, and Paolo Mauro, 2014, "Growth: Now and Forever?" IMF Working Paper 14/117 (Washington: International Monetary Fund).

Pritchett, Lant, and Lawrence H. Summers, 2014, "Asiaphoria Meets Regression to the Mean," NBER Working Paper No. 20573 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Sharot, Tali, 2012, The Optimism Bias: A Tour of the Irrationally Positive Brain *(New York: Vintage).*

COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016–2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

خلل في النظام

وليام وايت

الاقتصاد العالمي مليء باختلالات لا يمكن تصحيحها في إطار (اللانظام) النظام النقدي الدولي الحالي

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم أنواعا مختلفة من الاختلالات الدولية، التي يمكن لأي منها أن تسبب أزمة في المستقبل. ويجدر التساؤل عما إذا كانت لهذه الاختلالات المختلفة جذر واحد، وهو عدم وجود نظام نقدي دولي. وهناك حقيقة بسيطة وهي أنه لم يعد لدينا قواعد سلوك متفق عليها دوليا لتقييد الإجراءات قصيرة الأجل للدول الفردية السيادية بهدف تحقيق منافع طويلة الأجل للجميع.

وكانت هناك مثل هذه القواعد بموجب نظام الذهب الذي سبق الحرب العالمية الأولى وبموجب نظام بريتون وودز الذي تلى الحرب العالمية الثانية ولكن انهار منذ أربعة عقود مضت. وهناك قواعد من هذا القبيل اليوم في منطقة اليورو. أما على المستوى العالمي، فلا توجد أي قواعد. ويمكن أن تسعى البلدان الكبرى إلى تحقيق مصالحها الذاتية قصيرة الأجل، وهي تفعل ذلك عموما، من خلال جملة إجراءات ليس أقلها سياسات أسعار الفائدة المنخفضة والسياسات النقدية غير التقليدية الأخرى لتحفيز الاقتصاد المحلي بغض النظر عن انعكاسات ذلك على البلدان الأخرى. وينطوي ذلك على مخاطر حدوث تأثيرات غير متوقعة على المدى الطويل في الداخل، ليس أقلها احتمال حدوث تضخم واختلالات محلية أخرى في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل مثل هذه السياسات أيضا ضد المصالح الفضلى للبلدان الأخرى على المدى الطويل من خلال خلق أنواع مختلفة من الاختلالات الدولية.

ولكن من الذي يهتم بأن يكون الاقتصاد العالمي ككل بصحة جيدة؟ فمنذ زوال نظام بريتون وودز، اهتم صندوق النقد الدولي الذي يشرف على النظام أساسا بمراقبة سلوك البلدان الأعضاء فيه وتقديم مساعدة مشروطة للبلدان المحتاجة. ومع ذلك، واصل الصندوق الإعراب عن قلقه من خلال قنوات مختلفة إزاء السياسات الوطنية التي يرى أنها لا تحقق المصالح الفضلى للمجتمع العالمي. غير أنه بالنسبة للعديد من البلدان الكبيرة، لا تعدو توصيات السياسات هذه على كونها أكثر من مشورة. فالولايات المتحدة لها حرية التصرف على الرغم من أنها أكبر مدين دولي في العالم، وذلك بفضل استمرار استخدام الدولار بوصفه العملة الاحتياطية الرئيسية. وبالنسبة للبلدان الدائنة الكبيرة، فقد كان تأثير الصندوق على سياساتها محدودا للغاية دائما.

الاختلالات العالمية

عندما يتحدث الاقتصاديون عن الاختلالات العالمية، فقد يشيرون إلى عدد من الشواغل المختلفة. وكان أكبر مصدر للقلق لفترة طويلة هو اختلالات الحساب الجاري، أي الفرق بين ما ينفقه البلد في الخارج وما يتلقاه من مصادر أجنبية. ويقيس الحساب الجاري صافي الواردات والصادرات من السلع والخدمات، والدخل (مثل الرواتب والأرباح الموزعة)، والتحويلات (مثل تحويلات العمال والمعاشات التقاعدية). وبحكم التعريف، فإن فوائض وعجز الحساب الجاري تساوي صافي التدفقات الرأسمالية. ويكمن الخطر في أن تفقد البلدان التي تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري ثقة البلدان التي تمثل مصدر هذه التدفقات، وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى أزمة في سعر الصرف الأجنبي. وعادة ما تضر مثل هذه الأزمات كل من الإنتاج والعمالة. ومن المفارقات هي أنه على الرغم من التحذيرات المتكررة حول هذا الاحتمال بالنسبة للولايات المتحدة التي تعاني من عجز منتظم في الحساب الجاري منذ الستينات، فلم تحدث أي أزمة. وفي المقابل، أدت الاختلالات الكبيرة للغاية في الحساب الجاري بين بلدان منطقة اليورو في النهاية إلى

أزمة حطمت الاعتقاد بأن مثل هذه الأزمات مستحيلة داخل منطقة عملة موحدة.

وهناك نوع ثان من الاختلالات العالمية يتعلق بالتدفقات الرأسمالية الإجمالية عبر الحدود وقد حظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. ومع كل المزايا المفترضة لرؤوس الأموال الجوالة، أي الأموال التي تتدفق من بلد إلى آخر من المستثمرين الذين يبحثون عن أعلى العائدات، فإنها قد تتسبب في خسائر كبيرة للبلدان الصغيرة عند دخولها إلى البلد وخروجها منه. وفي الواقع، كما أصبح واضحا في أزمة جنوب شرق آسيا التي حدثت في أواخر التسعينات، فإن المشاكل المرتبطة بعدم الاتساق بين قيمة العملات، حيث تكون الأصول مقومة بالعملة المحلية والخصوم مثل القروض مقومة بعملة أجنبية، يمكن أن تدمر النظم المصرفية بأكملها. ذلك أن المقترضين يحققون دخلا بالعملة المحلية، وعندما تنخفض قيمتها، يكون سداد القروض المقومة بالعملة الأجنبية أكثر تكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن

بالنسبة للبلدان الدائنة الكبيرة، فقد كان تأثير الصندوق على سياساتها محدودا للغاية دائما.

تتأثر البلدان مصدر هذه التدفقات تأثرا شديدا أيضا. وباختصار، إذا لم يستطع المدينون (الذين يقترضون بالعملة الأجنبية) سداد ديونهم، فلن يحصل الدائنون على أموالهم.

وأخيرا، فإن مصطلح الاختلالات العالمية يمكن أن يثير القلق إزاء مراقبة الاختلالات المحلية على الصعيد العالمي التي لم تكن تحدث في الماضي إلا في عدد قليل من اقتصادات الأسواق المتقدمة، مثل الولايات المتحدة. ولكن كيف انتشرت هذه الاختلالات المحلية من هذا العدد القليل من البلدان الكبيرة؟ فعندما خففت اقتصادات الأسواق المتقدمة الكبيرة سياساتها النقدية لدعم النمو المحلي، وضعت ضغوطا رافعة لأسعار صرف عملات الاقتصادات المتقدمة الأصغر حجما (مثل سويسرا)، وكذلك على عملات معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولأسباب مختلفة، استجابت حكومات تلك البلدان وبنوكها المركزية عن طريق تخفيف السياسة النقدية أيضا، وبالتالي شجعت الإقراض وتراكم الديون. ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى الدين غير المالي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين من ٢١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٥٪ بحلول أواخر عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدث معظم التوسع في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبينما كانت تلك البلدان تعتبر في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ جزءا من الحل للأزمة المالية العالمية، يبدو الآن وأنها جزء من المشكلة العالمية.

قصور اللانظام

تعبر أوجه القصور المختلفة في (اللانظام) النظام الدولي الحالي أساسا عن تعاريف الاختلالات الموصوفة أعلاه. وسوف تتكرر الأزمات حتى نعالج جميع أوجه القصور الموصوفة أدناه.

أولا، لا توجد آلية دولية تلقائية لضبط الأوضاع. فمن حيث المبدأ، تواجه البلدان التي يكون عليها دين خارجي كبير و/أو تعاني من عجز

كبير في الحساب الجاري في أسواق الصرف القائمة على نظام التعويم الحر ضغوطا خافضة لأسعار صرف عملاتها. ومن شأن ضعف العملة أن يجعل صادراتها أرخص، وهو ما ينبغي أن يشجع على التحول في الإنتاج لتلبية الطلب الخارجي. وينبغي استخدام تدابير السياسات بعد ذلك للحد من الطلب المحلي من أجل السماح للإنتاج بالتحول لتلبية الطلب على الصادرات. وينبغي أن تعمل المجموعة المعاكسة من القوى في البلدان التي تشهد فائضا كبيرا. ويسمح هذا التسلسل للأحداث بضبط الأوضاع بشكل منظم، ويحول دون تراكم اختلالات أكبر من ذلك في كل من البلدان التي تشهد فائضا وتلك التي تعاني من عجز وبالتالي تفادي حدوث أزمة.

ولكن في الواقع، لا تعمل هذه القوى في كثير من الأحيان إلا على فترات زمنية طويلة جدا. ومن الوهم أن نعتقد أن الاعتماد على أسعار الصرف القائمة على نظام التعويم الحر سيصحح اختلالات الحساب الجاري بدون أعباء:

• يبدو أن تحركات سعر الصرف ليس لها تأثير كبير على العلاقة طويلة الأجل بين المدين والدائن. فيمكن أن تنحرف أسعار الصرف لسنوات عن المستويات التي تتفق مع الأساسيات الاقتصادية، بدفع من زخم التداول قصير المدى، حيث يشتري ويبيع التجار العملات للاستفادة مما يتوقعون أن يكون استمرارا للزيادة أو الانخفاض في قيمتها.

• ولا تحفز تغيرات سعر الصرف التحول المرغوب في الطاقة الإنتاجية في جميع الأحوال، أو على الأقل ليس بسرعة. ولننظر، على سبيل المثال، إلى الانخفاضات المؤخرة في سعر صرف الين الياباني والجنيه الاسترليني البريطاني، والتي لم تؤد إلى الزيادة المرغوبة في حجم الصادرات.

• ولا تعكس السياسات المحلية بالضرورة الوضع الخارجي للبلد بأي شكل من الأشكال. فالولايات المتحدة هي أكبر صافي مدين دولي في العالم، ومع ذلك لا يوجد ما يعوقها عن الاستجابة لفترات تشهد تراجع الطلب الكلي بالمزيد من السياسات التي تحفز الطلب المحلي. وبالمثل، فإن اليابان والصين وألمانيا من كبار الدائنين، ومع ذلك لا يوجد ما يثنيها عن الاستجابة لتراجع الطلب الكلي بإجراءات ترمي إلى مواصلة زيادة الصادرات. ومن منظور أطول أجلا، لم تكن الجهود المبذولة مؤخرا لتشجيع انخفاض قيمة اليورو والين مفيدة ومن الممكن أن تحفز الصين على اتباع سلوك مماثل.

وثانيا، تؤدي تداعيات السياسات النقدية للاقتصادات المتقدمة الكبيرة إلى خلل. فمع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتقويم العديد من القروض الدولية بالدولار، ترتبط أسعار الفائدة طويلة المدى في البلدان الأخرى بشكل متزايد بأسعار الفائدة السائدة في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن التأثير التنشيطي المباشر على الإنفاق في البلدان الأخرى يؤثر على أسعار السلع والخدمات المنتجة حاليا وكذلك على أسعار الأصول. ويشير بعض المراقبين الأكاديميين إلى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لهذه البلدان استعادة قدر من الاستقلال الذاتي في وضع السياسة النقدية يكون من خلال ضوابط رأسمالية تضع قيودا مختلفة الأشكال والشدة على التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التنشيط النقدي يحد من تصورات المخاطر لدى المستثمرين. وأدى ذلك قبل الأزمة المالية العالمية إلى أن تزيد البنوك ذات النشاط العالمي إقراضها بشكل أسرع من رأسمالها (أي، زيادة نسبة الرفع المالي) وإلى زيادة الإقراض للبلدان الصغيرة. ومنذ اندلاع الأزمة، لاحظ بنك التسويات الدولية أن شركات إدارة الأصول تهمين بشكل متزايد على التدفقات الرأسمالية الدولية حيث تشتري السندات التي تصدرها الشركات في الأسواق الصاعدة. وتصدر نسبة كبيرة من هذه السندات (خاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) في مراكز مالية خارجية وتكون مقومة بالدولار. ويؤدي ذلك مرة أخرى إلى مشاكل عدم الاتساق بين قيمة العملات إذا واصل الدولار ارتفاعه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التدفقات الرأسمالية الداخلة،

من الوهم أن نعتقد أن الاعتماد على أسعار الصرف القائمة على نظام التعويم الحر سيصحح اختلالات الحساب الجاري بدون أعباء:

جنبا إلى جنب مع السياسات المصممة لعدم زيادة سعر الصرف، تهدد بحدوث تضخم واختلالات أخرى تتعلق بالتوسع الائتماني السريع للغاية في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

والذين يعتقدون أن تداعيات اقتصادات الأسواق المتقدمة على اقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن تكون كبيرة يقترحون عددا من الأساليب البديلة لكي تحمي البلدان المتضررة نفسها. وتنصب هذه الاقتراحات أساسا نحو محاولة قطع كل رابط من روابط آلية الانتقال التي تم وصفها للتو:

• استخدام وسائل تنظيمية للحد من لجوء البنوك ذات النشاط العالمي إلى زيادة نسبة الرفع المالي، واستخدام وسائل تنظيمية للسيطرة على التدفقات الرأسمالية الخارجة من قبل الشركات الكبيرة لإدارة الأصول.

• السماح بزيادة سعر الصرف إلى مستوى أعلى.

• استخدام ضوابط رأسمالية لتنظيم التدفقات الداخلة.

• التخفيف من آثار تلك التدفقات الداخلة من خلال استخدام سياسات احترازية كلية، أي سياسات تنظيمية موجهة نحو الحد من مخاطر فشل النظام المالي ككل بدلا من السياسات التقليدية التي تستهدف المؤسسات الفردية.

وفي السنوات الأخيرة، أيد صندوق النقد الدولي بالفعل العديد من هذه الاقتراحات، وليس أقلها استخدام الضوابط الرأسمالية والسياسات الاحترازية الكلية الأكثر صرامة. ويمكن أن تساعد هذه المناهج على الوقاية من التداعيات، على الرغم من أن لكل منهج سلبيات أيضا. وعلى سبيل المثال، من السهل اختراق القواعد التنظيمية والضوابط الرأسمالية والتدابير الاحترازية الكلية كلها؛ أي يمكن تجنبها وهي تنطوي على تشوهات كبيرة في الأسواق الحرة. كما أنها تفقد فعاليتها مع مرور الوقت. وعلى الرغم من أنه قد يبدو من المنطقي استخدام سعر الصرف لتخفيف جزء أكبر من عبء ضبط الأوضاع، فإن زخم التداول يمكن أن يدفع أسعار الصرف القائمة على نظام التعويم الحر بعيدا عن قيمتها التعادلية الأساسية لفترات طويلة، مع ما يرتبط بذلك من تشوهات اقتصادية. وباختصار، لا يوجد حل سحري.

وثالثا، فإن «اللانظام» الحالي ليس له قاعدة في الأساس. ويوضح بناء قاعدة عالمية على غرار قاعدة تايلور (التي وضعها الاقتصادي

جون تايلور لتحديد المقدار الذي ينبغي أن يغير به البنك المركزي أسعار الفائدة للاستجابة للضغوط التضخمية) أن سعر الفائدة الأساسي العالمي بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ كان بالفعل أقل من المستوى الذي تنص عليه القاعدة بشكل منتظم. وتبين المناهج الأخرى أنه ابتداء من عام ١٩٩٧، انخفضت المقاييس العالمية لسعر الفائدة الحقيقي المالي (بعد التضخم) إلى دون المقاييس المماثلة لسعر الفائدة الطبيعي طويل الأجل (سعر الفائدة الذي يبقي التضخم منخفضا ويجعل الاقتصادات تنتج بكامل طاقتها، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفروق بين سعر الفائدة المالي (الحقيقي) والطبيعي اتسعت بعد ذلك بشكل كبير في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية. ومنذ بداية الأزمة، أدت تدابير البنوك المركزية إلى استعادة قدر قليل من الاستقرار المالي ولكنها أدت أيضا إلى زيادة حجم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية إلى مستويات غير مسبوقة. ولكن لم تتضح بعد نتيجة هذه التدابير مع مرور الوقت.

واليوم، لا تزال السياسة النقدية توسعية للغاية في كل مكان تقريبا. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة التي لا تزال ركيزة بقايا أي نظام نقدي دولي. غير أن البنك المركزي، أي الاحتياطي الفيدرالي، يجب أن يضع سياساته على أساس التأثيرات المتوقعة على الولايات المتحدة فقط. وهذا ليس مؤسفا للبلدان المتضررة من التداعيات فقط ولكنه يمكن أن يضر الولايات المتحدة أيضا. وتستأثر بلدان غير الولايات المتحدة الآن بنسبة أكبر بكثير من الناتج مقارنة بما كان عليه الحال قبل ٢٠ عاما، ويمكن أن ترتد المشاكل التي تنشأ في الأماكن الأخرى بسهولة إلى الولايات المتحدة بطرائق غير متوقعة.

وهناك الآن كمية متزايدة من الدراسات الاقتصادية عن قياس السيولة العالمية، أي حجم الائتمانات والأموال المتدفقة حول العالم. ويعتبر ذلك بالتأكيد تطورا يحظى بالترحيب حيث إننا بحاجة إلى تتبع مسار النمو النقدي والائتماني في العالم ككل. ولكن لا توجد آلية مراقبة لتهدئة نمو السيولة العالمية أو تسريع هذا النمو الذي يبدو إما مفرطا أو غير كاف. وقد اقترح البعض عملية مراقبة منسقة دوليا لتقييم تأثيرات السياسات النقدية الوطنية على الغير. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تقييم أيضا لتحديد ما إذا كان وضع نظام نقدي دولي قائم على القواعد يمثل حلا أفضل.

ورابعا، لا توجد مصادر كافية للسيولة الدولية في حالة حدوث أزمات. فلن تكون موارد صندوق النقد الدولي المتاحة لدعم البلدان التي تواجه صعوبات ميزان المدفوعات كافية بالمرة إذا واجه عدد من البلدان الصغيرة مشاكل في وقت واحد، أو حتى بلد كبير واحد. وبدون تمويل كاف من القطاع العام، سيتسبب السحب من تمويل القطاع الخاص في انخفاض الطلب المحلي لدرجة أن عجز الحساب الجاري سيختفي بالفعل. ولكن سيكون الركود الناتج عن ذلك مؤلما للغاية، كما اتضح في إندونيسيا في أواخر التسعينات، عندما أدى فقدان التمويل الخاص إلى انهيار في الاقتصاد وتضخم هائل. وتعتبر أحدث حالات الركود العميق المؤخرة في بعض بلدان أطراف أوروبا، التي وقعت بعد أن سحبت البنوك الدولية (لا سيما في الدول الأوروبية الأساسية) إقراضها، دليلا آخرا على مثل هذه المشاكل.

وصحيح أنه في الأيام الأولى من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، فتح الاحتياطي الفيدرالي ما يسمى خطوط تبادل النقد الأجنبي، التي وفرت دولارات لعدد من البلدان. وعانت العديد من البنوك الأوروبية، على سبيل المثال، من فقدان السيولة الدولارية عندما لم تعد مصادر التمويل في الولايات المتحدة (وخاصة صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال) متاحة. وعلى الرغم من ذلك، استفاد عدد محدود من البلدان، وكانت معايير اختيارها غير واضحة وكان يحددها الاحتياطي الفيدرالي وليس المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر أن تكون خطوط تبادل النقد الأجنبي مؤقتة، ولكنها أصبحت دائمة في أكتوبر ٢٠١٣.

وإذا شعرت البلدان أنها لا يمكن أن تعتمد على صندوق النقد الدولي لتوفير سيولة كافية أثناء الأزمات أو كانت ترغب في تجنب الشروط المرتبطة بالبرامج التي يدعمها الصندوق فليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب من أنها ستسعى إلى التأمين الذاتي عن طريق تراكم الاحتياطيات. وللأسف، يساعد تراكم الاحتياطيات على أن تظل العملات التي ترتفع قيمتها دون القيمة الحقيقية، مما يزيد من احتمال ارتفاع التضخم والاختلالات الأخرى، وحدوث أزمة في وقت لاحق. ويبدو أن مثل هذه الأزمة تهدد عددا من الأسواق الصاعدة الكبيرة اليوم. وبعبارة أخرى، فإن تراكم الاحتياطيات يزيد قدرة البلد على التعامل مع الأزمات ولكنه يزيد أيضا من احتمال وقوعها. وبالإضافة إلى ذلك، تميل البلدان إلى اللجوء إلى عمليات إقليمية من الدعم المتبادل، مثل خطوط الائتمان المضمونة من البنوك المركزية الأخرى في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه الترتيبات الإقليمية مفيدة في بعض الجوانب، فإنها يمكن أن تضعف أيضا الشعور بالتضامن العالمي. كما يمكن أن تؤدي إلى شروط أقل بكثير، مثل تغيرات في السياسات التنظيمية الاقتصادية، من الشروط التي عادة ما يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل الحصول على دعمه. فالمزيد من الخطر الأخلاقي، في عالم غارق في الخطر الأخلاقي، ليس بالنتيجة العالمية المثلى.

هناك حاجة إلى قواعد

إن الذي نطلق عليه نظام نقدي دولي اليوم ليس في الحقيقة نظاما لأن ليس له قواعد. فهو يفتقر إلى آلية دولية تلقائية لضبط اختلالات الحساب الجاري. وهو يسمح بحدوث تداعيات ضخمة، بما في ذلك تدفقات رأسمالية إجمالية، من البلدان الكبيرة (خاصة الولايات المتحدة) إلى البلدان الصغيرة مع ما لذلك من آثار ضارة محتملة. وهذا النظام ليس له ركيزة ثابتة فيما يتعلق بالائتمان والتوسع النقدي على المستوى العالمي، ويفتقر إلى مُقرِض دولي يعمل كملاذ أخير ويكون لديه موارد كافية.

والاتفاق الطوعي بين جميع البلدان الكبيرة بشأن نظام نقدي دولي يفرض مسؤوليات على الجميع يمكن أن يؤدي دورا مهما في الحد من الأخطار المرتبطة بالاختلالات العالمية. وسيتعين على المدينين إيجاد الإرادة اللازمة للقيام بما ينبغي القيام به على وجه السرعة. وسيكون الدائنون أيضا مجبرين على أن يؤدوا دورا يتسق مع الإقرار بأن الأزمات سترتد عليهم أيضا. وسيكون العمل على اعتراف جميع الجهات الفاعلة بأوجه القصور في اللانظام الحالي خطوة أولى صعبة وإن كانت موضع ترحيب. غير أن حشد إرادة الدول ذات السيادة على التعاون من أجل وضع نظام عالمي يعمل في مصلحتهم على المدى الطويل سيكون أكثر صعوبة. ■

وليام وايت رئيس لجنة المراجعة الاقتصادية والإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويكتب هذه المقالة بصفته الشخصية.

الضرائب في الواقع العملي

من الصعب تصميم نظام عادل وكفء للإيرادات

رود دو موي ومايكل كين

غالبا ما تسترشد السياسة الضريبية بقواعد عامة بسيطة. وفي بعض الأحيان، تكون سليمة بشكل لافت للنظر. ولكنها قد تكون في بعض الأحيان مضللة بشكل خطير.

وهناك قول مأثور، مثلا، يفيد بأن «الضريبة القديمة ضريبة جيدة» وقد يكون ذلك صحيحا، على سبيل المثال، بالنسبة للضريبة العقارية. ولكن الضرائب على النوافذ واللحى ولت منذ زمن طويل، والتعريفات الجمركية على الواردات آخذة في الانخفاض، وزاد استخدام الرسوم الجديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة. ويتطلب تصميم نظام ضريبي جيد أكثر من مجرد شعار جيد.

وقد تناولنا من قبل المبادئ الضريبية (راجع «عودة إلى الأسس» في طبعة ديسمبر من مجلة التمويل والتنمية). ونطبقها الآن على بعض المناقشات الأساسية الجارية بشأن السياسة الضريبية.

الدخل الشخصي

تتمثل الميزة الكبيرة لضريبة الدخل الشخصي في أنها تفرض ضريبة على الأشخاص وفقا لمؤشر عن قدرتهم على الدفع، ويتم جمع المزيد من الضرائب تدريجيا من الأشخاص الأعلى دخلا. ولكن لا يخلو هذا المؤشر من العيوب، لأن الحكومة لا يمكن أن تتأكد مما إذا كان الدخل الأعلى ناتج عن المواهب الذاتية أو الحظ التي لن تتأثر بالضرائب أو العمل الشاق والإبداع، اللذين قد يتأثران. وفرض ضرائب على الدخل قد لا يثني الأشخاص عن بذل الجهد (وليس ساعات العمل فقط، ولكن أيضا نشاط ريادة الأعمال والسعي إلى الترقية) فحسب، ولكنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى تجنب دفع الضرائب والتهرب منها.

وبالتالي، فإن تصميم ضريبة الدخل الشخصي يدور حول مفاضلة أساسية بين الضرائب التصاعدية التي تدعم أهداف الإنصاف، ولكنها من المحتمل أن تقلل الكفاءة. وطالما كان لدى الناس وجهات نظر مختلفة عما هو منصف فلن يكون هناك اتفاق عالمي حول أفضل جدول ضريبي. ولكن أبرزت النظرية الدقيقة والأدلة التجريبية اعتبارات رئيسية.

وهناك، على سبيل المثال، حاجة إلى عدم النظر إلى ضريبة الدخل الشخصي فحسب ولكن إلى جميع الضرائب وجميع تدابير دعم الدخل، مثل الخصم الضريبي على الدخل المكتسب في الولايات المتحدة، الذي يعطي للعمال ذوي الأجور المتدنية مبالغ نقدية تنخفض تدريجيا مع زيادة الدخل. وببساطة فإن دعم الدخل هو ضريبة سالبة على الدخل، وعندما يتم سحبه مع ارتفاع الدخل، فإنه يعمل تماما مثل ضريبة على ذلك الدخل الإضافي.

وهناك بالفعل حجة قوية وراء دعم ما يكسبه العمال ذوو الأجور المتدنية، لأن استعدادهم للعمل يتأثر بشدة بالضريبة، ويكون ضمان رفاههم أرخص عندما يعملون. ولكن في حين سيكون متوسط المعدل الضريبي في الجزء الأسفل من الجدول الضريبي سالبا بسبب ذلك، فإن المعدل الضريبي الحدي الفعلي، أي الضريبة الإضافية المدفوعة (أو الاستحقاقات التي لم يتم الحصول عليها) عندما يرتفع الدخل بدولار واحد، ينبغي أن يكون موجبا. وبخلاف ذلك، سيمتد الدعم ليشمل جميع دافعي الضرائب، بما في ذلك الذين لا يحتاجون إليه. ويؤدي توجيه دعم الدخل للفقراء إلى الحد من تكاليف دعم الدخل من الإيرادات ويمكن أن يكون ذلك متسقا مع إعادة توزيع الدخل بكفاءة، على الرغم من أنه يمكن أن ينتج عنه معدلات حدية فعلية عالية للفقراء.

ودائما ما كان هيكل المعدل الضريبي السليم لذوي الدخل المرتفع مثيرا للجدل. وقد خلص العديد إلى أنه يمكن فرض ضريبة حدية نسبتها ٧٠٪ أو أكثر على الأعلى دخلا بدون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في الجهد أو تجنب دفع مبالغ من الضرائب أو التهرب منها تكون كبيرة بما يكفي بحيث تؤدي إلى انخفاض الضريبة التي يدفعونها. وإذا كانت زيادة الإيرادات هي الشاغل الوحيد، فسيكون ذلك مقبولا. ولكن سيعاني دافعو الضرائب الأعلى دخلا، ومن المفترض أن يكون ذلك مهما بالنسبة للرعاية الاجتماعية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض المحللين أن الحسابات التي يرتكز عليها المعدل الحدي الأمثل لا تراعي التأثيرات السلبية على ريادة الأعمال.

ومن الناحية النوعية بصفة عامة، فإن الهيكل الأمثل للمعدل الحدي أن يكون له حرف U، أي يبدأ مرتفعا لإعادة الدعم إلى الفقراء حقا، ثم ينخفض للمحافظة على حوافز الفئات المتوسطة، وفي النهاية يرتفع لتأمين الإيرادات من الفئات الأفضل حالا. ويتعارض ذلك مع فكرة أن المعدلات الحدية ينبغي أن تزيد دائما مع الدخل، ولكنه يتفق مع الفكرة الأساسية التي تفيد بأن متوسط المعدل ينبغي أن يزيد مع الدخل. غير أن كل ذلك يترك مجالا واسعا للنقاش حول الشكل الدقيق للشكل U.

لغز دخل رأس المال

إن الأشخاص الأفضل حالا من الناحية المادية هم الذين يحصلون إلى حد كبير في معظم البلدان على دخل رأس المال الناتج عن الفائدة وتوزيعات الأرباح والمكاسب الرأسمالية. وبالتالي يُنظر في كثير من الأحيان إلى الضرائب المرتفعة على دخل رأس المال (أو على الثروات التي تحقق هذا الدخل) باعتبارها وسيلة جيدة لمعالجة عدم المساواة. ولكن تعطينا النظرية وجهات نظر أخرى بشأن هذه المسألة.

فدخل رأس المال يتيح الاستهلاك في المستقبل. ويؤدي فرض ضريبة عليه إلى زيادة التكلفة من حيث الاستهلاك الضائع اليوم. وستفرض على الأشخاص الحذرين الذين يفضلون تأجيل الاستهلاك (أو نقلها إلى ورثتهم) ضريبة أكبر من الذين لا يؤجلونه. ويرى البعض أن هذا الأمر ينتهك مبدأ المساواة الأفقية (مبدأ أن الأشخاص المتماثلين

من جميع النواحي ذات الصلة ينبغي أن يعاملوا بنفس الطريقة) على أساس أن التفضيل الزمني ليس أساسا مشروعا يمكن التمييز على أساسه بين الالتزامات الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي

هناك بالفعل حجة قوية وراء دعم ما يكسبه العمال ذوو الأجور المتدنية.

ضريبة دخل رأس المال، من خلال تثبيط الادخار، إلى خسائر صافية كبيرة نسبيا (تلك المتكبدة نتيجة تحويل الموارد من القطاع الخاص).

وتجري مناقشات مكثفة بين خبراء الاقتصاد في مجال المالية العامة بشأن ما يعنيه كل ذلك. فمن ناحية هناك رأي يفيد بأن أمثل ضريبة على دخل رأس المال نسبتها صفر لأنها تشوه السلوك تشوها كبيرا، وتكون إعادة التوزيع بشكل أفضل من خلال فرض ضريبة تصاعدية على دخل العمل وحده. ومن الناحية الأخرى هناك رأي يفيد بأنه ينبغي فرض نفس الضريبة على دخل العمل ودخل رأس المال، وكان هذا الرأي الأكثر شيوعا لسنوات عديدة. ولا يقوم أي من الرأيين على أسس نظرية راسخة تماما. غير أن ما أصبح واضحا هو أن المعدل الضريبي المرغوب على دخل رأس المال، حتى لو لم يكن صفرا، قد يختلف اختلافا كبيرا عن ضريبة دخل العمل، لعدة أسباب ليس أقلها أن رأس المال أكثر قدرة على التنقل دوليا، مما يجعل من الصعب فرض ضريبة بدون أن يؤدي ذلك إلى دفع القاعدة الضريبية إلى الخارج. وتستخدم العديد من البلدان الآن شكلا من أشكال ضريبة الدخل المزدوج، حيث تفرض ضريبة على دخل رأس المال بشكل مستقل عن دخل العمل، وبمعدل منخفض نسبيا.

الخلافات حول ضريبة الشركات

يعتبر مفهوم مُستقر الضريبة، أي من يتحمل العبء الحقيقي للضريبة في نهاية المطاف، أساسيا عندما يتعلق الأمر بفرض الضرائب على الشركات، ويمكن أن يؤدي إلى خلاصة مثيرة للدهشة وهي أن جزءا كبيرا من المُستقر يقع على العمال. ولنأخذ كمثال اقتصاد صغير في الأسواق الرأسمالية العالمية يجب أن يأخذ معدل العائد على الاستثمار بعد خصم الضرائب كما هو، سيقوم المستثمرون بنقل رؤوس أموالهم إلى الخارج إذا كانوا يحققون أقل من هذا المعدل. وإذا كان هناك الآن بلد ما يفرض ضرائب على العائد الذي يحققه المستثمرون، سيتعين أن يزيد معدل العائد قبل خصم الضرائب بما فيه الكفاية ليظل العائد بعد خصم الضرائب دون تغيير. وستكون هناك بعد ذلك حاجة إلى تدفقات خارجة لرأس المال. ولكن ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى انخفاض النسبة المحلية لرأس المال إلى العمالة، مما يقلل إنتاجية العمالة، وبدوره، الأجور. وبالتالي سيتحمل العمال، وليس المساهمين، المُستقر الحقيقي لضريبة الدخل على الشركات. وبما أن فرض ضرائب على العمال بصورة مباشرة أكثر كفاءة من فرضها بصورة غير مباشرة من خلال ضريبة الشركات، فإن أمثل معدل لضريبة دخل الشركات في هذا الاقتصاد هو صفر.

ولكن هناك تحفظات مهمة.

أولا، ينبغي التمييز بين عائدات رأس المال العادية (الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون) والعائدات الأعلى من العادية التي يطلق عليها «الريع». وعلى خلاف العائدات العادية، فإن الريع الخاص ببلد بعينه يمكن أن يخضع للضريبة بدون التأثير على الاستثمار (فكر مثلا في ريع الموارد الطبيعية). غير أن ضريبة الدخل التقليدية على الشركات ليست ضريبة ريع لأنها ضريبة على جميع عائدات حقوق الملكية، العادية وفوق العادية على حد سواء. ويمكن أن تتحول إلى ضريبة ريع مع ذلك عن طريق السماح للشركات على سبيل المثال بخفض دخلها الضريبي من خلال خصم لعائدات حقوق الملكية العادية. وقد تحركت بعض البلدان في هذا الاتجاه.

وثانيا، تلوح في الأفق اعتبارات عملية. فضريبة الدخل على الشركات، على سبيل المثال، تفرض في الواقع ضرائب على الأرباح التي تحتفظ بها الشركات، والتي يكون من الصعب فرض ضريبة عليها على المستوى الشخصي. وبالمثل، إذا لم تكن هناك ضريبة الشركات، يمكن أن تتهرب الشركات الصغيرة من الضرائب عن طريق الدمج واعتبار أرباحها على أنها من دخل رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، يكون من السهل نسبيا في كثير من الاقتصادات النامية جمع الضرائب من عدد قليل من الشركات الكبيرة.

فرض ضرائب على الاستهلاك؟

الضريبة الموحدة على الاستهلاك، أي تطبيق نفس المعدل على جميع السلع والخدمات، تعادل ضريبة موحدة على الدخل المتأتي من الأجور والأرباح. وتعمل هذه الضريبة ببساطة على الجانب الآخر من ميزانية الفرد، وبالتالي ينبغي أن تكون تشوهاتها على سوق العمل مماثلة أيضا. وبما أن الضرائب على الدخل تتناسب بشكل أفضل مع مبدأ أنه ينبغي فرض ضرائب على الأشخاص وفقا لقدرتهم على الدفع، فلماذا ينبغي أن تفرض الحكومات ضرائب على الاستهلاك من الأصل؟

وهناك أسباب عملية للقيام بذلك، حيث إن فرض ضرائب على كل من الدخل والاستهلاك يقلل مخاطر عدم الامتثال عن طريق تنويع قاعدة الإيرادات الحكومية. ولكن هناك أيضا مبررات أساسية، مثل فرض ضرائب على أنواع معينة من الاستهلاك لمواجهة المؤثرات الخارجية، وهي تأثيرات، جيدة أو سيئة، على غير المشاركين في المعاملة ذات الصلة، مثل التلوث. كما يمكن أن تستخدم هذه الضرائب لتصحيح السلوكيات الخاطئة الأخرى، مثل شرب الخمر والتدخين. وهناك سبب آخر وهو أن المعدلات المتفاوتة يمكن أن تساعد على الحد من مثبطات العمل الناتجة عن الضرائب. غير أنه ثبت من الناحية التجريبية أنه من الصعب تحديد عناصر التمييز بين المعدلات التي يمكن تبريرها على أسس الكفاءة هذه، ربما مع بعض الاستثناءات القليلة، مثل خدمات رعاية الأطفال.

ويرى الكثيرون أن الضروريات مثل الغذاء ينبغي أن تخضع لضريبة بمعدلات منخفضة للغاية لأن الفقراء ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم عليها. ولكن هذه وسيلة مكلفة لتحقيق الإنصاف لأنه في حين ينفق الفقراء نسبة أكبر من دخلهم على الضروريات، فإن الأغنياء ينفقون قدرا مطلقا أكبر وبالتالي يكونون الأكثر استفادة من المعدل المنخفض. وينبغي أن يكون لجميع الاقتصادات المتقدمة، والعديد من الاقتصادات الأخرى أيضا، أجهزة تناسب بشكل أفضل سعيها إلى تحقيق أهداف العدالة، مثل التحويلات المتعلقة بالدخل أو الأشكال الأخرى من الدعم النقدي إلى الأشد احتياجا، أو دعم عام للإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم الأساسي.

وهناك درجة معقولة من الإجماع المهني على أن ضريبة الاستهلاك الموحدة واسعة النطاق تعد معيارا حساسا للسياسة الجيدة، وهناك قليل من المبررات المقنعة (بخلاف المؤثرات الخارجية) للتمييز بين المعدلات. وهذه قاعدة عامة بسيطة تقدم مشورة عملية جيدة، ولكنها تستند إلى تبرير منطقي تجريبي ونظري مفصل. وعلى صناع السياسات أن يكونوا حذرين من القواعد الكثيرة التي لا تقوم على مثل هذه التبريرات. ■

رود دو موي نائب رئيس قسم ومايكل كين نائب مدير في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

لعنة رجل حكيم

بدون المؤسسات العامة السليمة يمكن أن يعرض إغراء سياسيات القوة أهداف التنمية طويلة الأجل للخطر

فيتور غاسبار

تخلف فيليب الثاني ملك إسبانيا في عام ١٥٩٦عن سداد الديون للمرة الرابعة. وكان الملك فيليب رجل دولة متمرس وصاحب فكر منهجي ولديه القدرة على رصد أدق التفاصيل، وكان يطلب من مستشاريه الموثوق فيهم تزويده بالحجج والمبررات ويفكر فيها مليا، متناولا القرارات السياسية الصعبة من كل زاوية. وقام بتنظيم السجلات الإدارية الكاملة لأعمال حكومته. وأصدر أمرا للمهندس المعماري خوان دي هيريرا بأن يعيد تصميم إحدى القلاع لتكون أول دار للمحفوظات الحكومية على الإطلاق بحيث كانت شديدة الالتزام بالقواعد الأرشيفية وأصبحت مستودعا لوثائق الدولة حتى القرن التاسع عشر. وقد اكتسب لقب «فيليب الحكيم» بفضل منهجه الحكيم والمتزن في تسيير الأمور السياسية، وابتكاراته العديدة في مجال الإدارة العامة.

وعلى الرغم من تألق الملك فيليب في الإدارة ، فقد اضطر إلى التخلف عن سداد ديون بلاده في مرحلة مبكرة من حكمه، في عامي ١٥٥٧ و١٥٦٠، لسببين. والسبب الأول، هو أن فيليب ورث ديونا شخصية مستحقة على والده تشارلز الخامس في وقت لم يكن فيه التمييز بين الديون الخاصة وديون الدولة مُعرّفا بشكل جيد، وكانت هناك موارد محدودة لخدمة تلك الديون. والسبب الثاني، وربما الأهم، هو أن الخزائن الإسبانية كانت قد استنفدت بعد الحرب مع هنري الثاني ملك فرنسا.

وعندما أصبح التخلف عن سداد الديون للمرة الثالثة في ١٥٧٤ ضرورة ملحة، قام فيليب بتأجيل القرار لأكثر من عام. فقد كان التخلف عن السداد في هذه المرة يتعلق بديون تعاقد عليها بنفسه مع بنوك «جنوة» وتهدد سمعته الشخصية. ولكنه وافق أخيرا في عام ١٥٧٥ على التوقيع على مرسوم (*Decreto*) بتعليق مدفوعات الديون على أدوات الدين ذات التكلفة العالية قصيرة الأجل المستحقة على الملك (*asientos*) التي عادة ما يتم خدمتها بالفضة الواردة من الأمريكتين.

وأوضح المرسوم أن الملك يشعر بخيبة أمل نظرا لأن عددا قليلا فقط من الدائنين على استعداد لتقديم أموال للملك، وأنه صدم من ارتفاع أسعار الفائدة، وأن استخدام الائتمان، عموما، يشكل نشاطا مريبا أخلاقيا وقانونيا. وبالتالي، لن تؤدى أي مدفوعات حتى إجراء مراجعة شاملة لجميع الشروط والظروف، وتدقيق المدفوعات السابقة. وكانت هذه أسباب تعليق مدفوعات الديون.

وفيما يتعلق بالتخلف الرابع عن سداد الديون في عام ١٥٩٦، فلم يكن هناك أي تردد، وتم التوقيع على مرسوم عام ١٥٩٦ بسرعة.

ولكن لماذا لجأ فيليب الحكيم إلى أدوات دين قصيرة الأجل وباهظة الثمن ثم إلى التخلف عن السداد؟ فقد كانت الأسباب سياسية. ولدى قيامه بذلك، بقي الملك المسيطر الوحيد على موارده. ولم يضطر إلى

فيتور غاسبار مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

تقديم تنازلات سياسية إلى الجمعية، التي كانت موافقتها مطلوبة لإصدار دين طويل الأجل مضمون بالإيرادات المنتظمة. وكان بمقدوره ألا يقدم تنازلات لأنه، مثلما حدث مع والده تشارلز الخامس، كانت الاستقامة المالية تنقذ في بعض الأحيان بوصول الفضة الأمريكية في الوقت المناسب. وفي الواقع، يمكن المجادلة أن هذه الأحداث أخرت التنمية السياسية والمؤسسية والمالية في إسبانيا في القرن السادس عشر.

وهذه القصة ليست غير عادية. فهي توضح التفاعل المعقد بين السياسة، والتنمية المؤسسية، والحوكمة الذي يمثل جوهر السياسة العامة. وهذا التفاعل يتجلى في جميع قرارات السياسات المتعلقة بالضرائب، والإنفاق، والتمويل.

وقصة فيليب الثاني توازي التجربة المعاصرة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (مثل النفط أو الغاز أو المعادن) التي تقع فريسة «للعنة الموارد الطبيعية» التي كثيرا ما تؤدي إلى نمو اقتصادي غير مستقر، وتنمية مالية ضعيفة، واضطرابات سياسية.

ومن الناحية المنطقية، يبدو أن الموارد الطبيعية تمثل نعمة بالنسبة للبلد. فثروة الموارد تيسر تمويل الاستثمار لتحقيق النمو القابل للاستمرار وتسمح للحكومة بتوفير السلع الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والتأمين الجماعي ضد حالات الطوارئ الفردية. ولكن أخفق عدد كبير من البلدان الغنية بالموارد في تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار. وعلى العكس، لم تكن العديد من الاقتصادات النامية عالية النمو في العقود الأخيرة غنية بالموارد الطبيعية.

ويتمثل التحدي الرئيسي في أن ثروة الموارد الطبيعية الوفيرة يمكن أن تشوه الحوافز السياسية والاقتصادية. وإذا تركت لحالها، فإن ثروة الموارد الطبيعية تحُول الجهود السياسية من الوظائف الأساسية

للحكومة إلى اعتماد ثروة الموارد. وبعبارة أخرى، فإن الحوافز للسلوك الذي يخدم المصالح الذاتية قد يهيمن على الأنشطة السياسية. ويتم تجاهل الهياكل المادية والمؤسسية التي تدعم النمو طويل الأجل القابل للاستمرار لصالح أنشطة تحقق عائدات عالية للأفراد. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي التنافس على ثروات الموارد الطبيعية إلى اضطرابات مدنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي فرص الإثراء الشخصي والسعي إلى المناصب من خلال الضغط السياسي إلى تحويل المواهب القادرة على ريادة المشاريع بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية.

وفي أي حال من الأحوال، فإن إدارة إيرادات الموارد الطبيعية تضع الحوكمة تحت الاختبار. فالمؤسسات الضعيفة تسيء توزيع وإدارة الموارد الطبيعية على حساب السلام الاجتماعي، والكفاءة، والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والبيئة. ودورات الانتعاش والكساد، أي زيادة الإنفاق العام غير الفعال في «أوقات الرخاء» من الدخل المرتفع الناتج عن الموارد الطبيعية، التي يليها هبوط مفاجئ في الإنفاق خلال «أوقات الشدة» عندما تنهار إيرادات الموارد أصبحت شيئا مألوفا. وتعتمد الحكومات بشكل مفرط على الإيرادات المتأتية من السلع الأولية وإيرادات التصدير، وتخضع لزيادة وانخفاض لا يمكن التنبؤ بهما في أسعار السلع الأولية.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا انخفاضات كبيرة في أسعار السلع الأولية. وعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار المعادن بشكل حاد من ذروتها في عام ٢٠١١. وهوت أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، واستمر الانخفاض في مطلع عام ٢٠١٥. وحتى يناير ٢٠١٥، كانت معظم البلدان المصدرة للنفط تواجه أسعارا للنفط تقل بكثير عن المستويات التي تحقق تعادل المالية العامة النظرية، أي متوسط سعر النفط المطلوب ليوازن البلد ميزانيته. وتؤكد عدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأولية، البارزة في التطورات الأخيرة، على أهمية إدارة المالية العامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

وهناك تحد آخر ينتج عما يسمى المرض الهولندي. فارتفاع سعر الصرف الحقيقي، المرتبط بإنفاق إيرادات الموارد الطبيعية على السلع والخدمات غير القابلة للتداول يحول الموارد من قطاعات السلع التنافسية القابلة للتداول، مما يقوض الانفتاح والنمو.

وفيما يتعلق بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فإن زيادة الفرص المتاحة أمام الحكومات تأتي، لذلك، مع العديد من المسؤوليات. وتتمثل المهمة على المدى القريب في كسر دورة الانتعاش والكساد عن طريق فصل الإنفاق الحكومي الحالي عن الإيرادات المتقلبة للموارد.

وقد أثبتت مؤسسات المالية العامة أنها أداة قوية في المساعدة على تحقيق مثل هذا الفصل.

واتبعت شيلي سياسة إدارة مالية احترازية لإيراداتها من النحاس من خلال اعتماد قاعدة للمالية العامة تستهدف تحقيق توازن هيكلي للميزانية. ويقوم فريق مستقل من الخبراء بتحديد قيم لأسعار النحاس على المدى الطويل وإجمالي الناتج المحلي المحتمل مما يعزز شفافية تلك القاعدة.

وفي النرويج، لا يجوز تمويل الإنفاق إلا من خلال الدخل المتولد من الأصول المتراكمة نتيجة استخراج الموارد في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، كلفت النرويج بنكها المركزي المستقل وليس وزارة المالية بإدارة ثروتها النفطية لغرض صريح وهو زيادة المسافة بين إدارة صندوق الإيرادات النفطية والعملية السياسية.

واكتسبت بوتسوانا أيضا سمعة جيدة في مجال الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية، والإدارة السليمة للموارد المعدنية. وتدار ثروة بوتسوانا المعدنية وفقا لقاعدة لضمان ألا يمول الإنفاق الجاري إلا بإيرادات غير متعلقة بالموارد. وتستخدم إيرادات الموارد إما لتمويل الاستثمارات أو تُدخر في صندوق بولا (صندوق ثروة سيادي) لنقل الثروة إلى الأجيال القادمة.

حتى فيليب الحكيم نفسه أغرته سياسة القوة عن البناء المؤسسي المالي.

وتقدم أستراليا وكندا أمثلة أخرى على الإدارة الجيدة لثروة الموارد الطبيعية.

وتواجه الحكومات أيضا مسؤولية بناء مؤسسات عامة للوقاية من السلوك الذي يفضل المكاسب الشخصية على التنمية طويلة المدى. وتؤدي شفافية المالية العامة والحوكمة الرشيدة دورا أساسيا، وهو موضوع يروج له صندوق النقد الدولي بنشاط.

ولضمان ضوابط وتوازنات أكثر فعالية وشفافية، ينبغي أن تتبع إدارة إيرادات الموارد الطبيعية هذه المبادئ الأربعة:

- إطار قانوني شامل ونظام للمالية العامة، بإجراءات مفتوحة وشفافة لمنح حقوق استخراج الموارد الطبيعية وقواعد واضحة تنظم توليد الإيرادات من الموارد وجمعها؛
- تقارير شاملة، وفي الوقت المناسب، وموثوقة من قبل الحكومات والشركات المعنية بالموارد بشأن حيازات حقوق الموارد الطبيعية، وأنشطة الاستخراج والتجارة، ومدفوعات إيرادات الموارد وجمعها؛
- توثيق الميزانية ببيان واضح لأهداف الحكومة المتعلقة بإدارة الموارد والإبلاغ عن تخصيص إيرادات الموارد للإنفاق العام والادخار.
- الكشف عن المخاطر الاجتماعية والبيئية والتشغيلية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية وتحليل تلك المخاطر وإدارتها.

ومن الناحية المثلى، يسير المزيد من الشفافية والمساءلة جنبا إلى جنب مع المؤسسات السياسية الأكثر شمولا. ويقوم النمو القابل للاستمرار والرخاء على تراكم رأس المال البشري والمعرفة. وتكون المؤسسات السياسية المستقرة والشاملة أساسية لضمان بيئة تعزز تراكم رأس المال المادي والبشري. ومن الواضح أن نعمة الوفرة من الموارد الطبيعية لا تكفي. فبدون هيكل الحوافز السليم، يمكن للمكاسب السياسية أن تحل محل أهداف التنمية طويلة الأجل.

وتذكر أن فيليب الحكيم نفسه أغرته سياسة القوة عن البناء المؤسسي المالي. فالحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار. ومن المعقول أن نأمل أن تؤدي الصعوبات المرتبطة بتقلب أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى إلى أن تعتمد بلدان عديدة ممارسات متينة لإدارة المالية العامة مما يحفز الرخاء والاستقرار على المدى الطويل. ■

خفض الطابع غير الرسمي

رافي كانبور ومايكل كين

قد تكون هذه العبارة شعارا عظيما، ولكنها ذات قيمة قليلة كهدف عملي للإصلاح الضريبي

يحتل الاقتصاد غير الرسمي في معظم الأحيان تقريبا المرتبة الأولى في قوائم المشاكل الضريبية أو يكون بالقرب منها في البلدان النامية.

ويمثل «فرض ضرائب على الاقتصاد غير الرسمي» إحدى الأولويات الضريبية لبنك التنمية الإفريقي (Mubiru, 2010). ويشير Auriol and Warlters (2005) إلى «القطاعات غير الرسمية الكبيرة التي يكون من الصعب فرض ضرائب عليها» كمشكلة رئيسية للاقتصادات النامية. ويتكرر نفس الموضوع في بعض الاقتصادات المتقدمة. ويشير تقرير صندوق النقد الدولي IMF (2013) إلى إن «انخفاض كفاءة تحصيل الإيرادات في اليونان» يعزى إلى حد ما إلى «الاقتصاد غير الرسمي ... الكبير...»

وليس من المستغرب بعد ذلك أن يُنظر إلى خفض الطابع غير الرسمي كهدف أساسي من أهداف الإصلاح الضريبي. ولكن تستند التعاريف الدقيقة للاقتصاد غير الرسمي إلى تنظيم العمالة والشركات وليس الاعتبارات الضريبية، على النحو الذي تشير إليه منظمة العمل الدولية (٢٠١٣) (ILO (2013)) وبالتالي، فإن التفكير في خفض الطابع غير الرسمي قد لا يكون توجها مفيدا في صنع السياسة الضريبية.

الدفع أو عدم الدفع

نادرا ما يذكر صراحة في المناقشات الضريبية معنى الطابع غير الرسمي، ولكن عندما يبني الاقتصاديون النماذج الاقتصادية، عادة ما يبدو أن الطابع غير الرسمي يعني عدم سداد مبلغ الضرائب المستحقة بالكامل، أي عدم الدفع. غير أن الأفراد والشركات قد لا يدفعون ضرائب لأسباب عديدة. فقد يكونون مجرد دون حد التكليف بالضريبة (من حيث الحجم أو الدخل) وبالتالي فهم ملزمون قانونا بدفع الضرائب، وقد يخفضون في بعض الحالات نشاطهم ليكونوا

دون المستوى الحدي هذا، أو قد يتهربون من الدفع بطريقة غير شرعية. وبالنسبة لصناع السياسات، فإن سبب عدم دفع شركة ما أو فرد ما للضرائب قد لا يقل أهمية عن كونهم لا يدفعون أي شيء. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن هيكلة الأنظمة الضريبية عندما يكون من المحتمل ألا يؤثر تصميمها على حجم الضرائب المدفوعة فحسب، بل أيضا على الأساليب المختلفة لعدم السداد.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم إدراك أن الأفراد والشركات عادة ما يكون عليهم عدة التزامات مختلفة قد يمتثلون أو لا يمتثلون لها، ولا

عادة ما يكون على الأفراد والشركات التزامات مختلفة وقد يمتثلون أو لا يمتثلون لها.

تتعلق الالتزامات بضرائب مختلفة فحسب (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي)، بل أيضا بجوانب مختلفة من أنشطتهم. ومن المحتمل أن يواجهون، على سبيل المثال، قوانين عمل وقواعد ضريبية متنوعة. ويثير هذا الوضع تحديات ذات صلة بالسياسات تم تجاهلها بالكامل تقريبا. فكيف تؤثر التدابير المتعلقة بالامتثال لالتزام واحد على الامتثال لالتزامات لأخرى؟ وهل من المنطقي تنسيق المعايير التي تحدد هذه الالتزامات المختلفة، بحيث تنطبق كلها أو لا تنطبق كلها؟

ولفهم أهمية كل هذه المسائل، وتوضيح كيف يمكن أن يستجيب مختلف أنواع الوكلاء بطرائق مختلفة للغاية للتغيرات في تصميم النظام الضريبي، يمكن أن نتناول عنصرا رئيسيا من أي نظام ضريبي: المستوى الحدي الذي تستحق فوقه الضريبة قانونا. فمعظم الأنظمة الضريبية – وبالفعل اللوائح بصفة عامة – تتضمن قيمة فاصلة لأنه سيكون مكلفا للغاية على كل من الحكومة ودافعي الضرائب فرض ضرائب على أدنى الدخول.

وتخيل، على سبيل المثال، وضع بسيط تكون فيه ضريبة القيمة المضافة هي الضريبة أو اللائحة الوحيدة (المفروضة على القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، ومن منظور المشتري النهائي فهي ضريبة المبيعات). وفي معظم البلدان تقريبا هناك بعض الحدود لمستوى المبيعات تدفع فوقها الشركة معدلا ضريبيا ثابتا على جميع مبيعاتها. وإضافة إلى ذلك، تتكبد الشركات بعض التكاليف ذات صلة بالامتثال عند دفع الضرائب ولكنها غير متعلقة بمستوى المبيعات. (من الآثار المهمة المترتبة على ذلك هي أنه لن تعلن أي شركة عن مبلغ يزيد قليلا عن المستوى الحدي، لأن خفض الإنتاج دون هذا المستوى بقليل سيوفر للشركة تكاليف ثابتة أكبر من خسائر المبيعات. وهناك أدلة تفيد بأن هذه الآثار لها أهمية كبيرة في الواقع العملي (Onji, 2009). وافترض أيضا أن أقصى حجم للمبيعات يختلف بين الشركات على الرغم من أنها يمكن أن تلجأ إلى أن تبيع دون هذا الحد الأقصى. ويمكن أن تلجأ الشركات أيضا إلى أن تدفع أقل من المبلغ المستحق على مبيعاتها الحقيقية، ولكن هناك بعض التكاليف المرتبطة بالكذب مثل الجزاءات إذا ثبت تلاعب الشركات. وفي هذا الوضع، من المرجح أن تنقسم الشركات إلى خمس فئات تتراوح وفقا لحجم المبيعات قبل الضرائب من الأصغر إلى الأكبر (Kanbur and Keen, 2014):

- **أصغر الشركات**، مثل المشروعات الصغيرة التي تقل أقصى مبيعاتها عن الحد الضريبي والتي تعلن مبيعاتها الحقيقية ولا تدفع ضرائب؛
- **الشركات القائمة بالتعديل**، التي تكون أكبر بقليل وتكون أقصى مبيعاتها أعلى من المستوى الحدي ولكنها تلجأ بشكل قانوني إلى تحديد حجم التشغيل ليكون أقل بقليل من الحد الضريبي لتجنب دفع الضرائب وتكاليف الامتثال؛
- **الشركات الشبح**، أو الشركات التي تزيد مبيعاتها الحقيقية عن الحد الضريبي ولكنها تلجأ إلى التزييف وتعلن عن مبيعات دون الحد الضريبي أو لا تعلن عنها على الإطلاق؛
- **الشركات القائمة بالغش**، وهي التي تنتج أعلى من المستوى الحدي وتعلن عن جزء من مبيعاتها وليس المبيعات كلها؛
- **الشركات الكبيرة**، التي تعلن عن مبيعاتها الحقيقية وتدفع ضرائبها كاملة.

وهذا التصنيف يشكل بالطبع تبسيطا للواقع، ولكنه ليس بعيدا عنه. فهو يعكس عن قرب توزيع دافعي الضرائب حسب الحجم ومخاطر الامتثال المتزايدة شيوعا في الإدارات الضريبية. والمهم هو إدراك أن هذا التوزيع يتشكل وفقا لتصميم النظام الضريبي ويستجيب له.

السياسة الضريبية والطابع غير الرسمي

إذا كان الطابع غير الرسمي يعني عدم دفع الضرائب (أو جزء من الضريبة المستحقة)، فستكون جميع الشركات غير رسمية ما عدا الشركات الكبيرة الصادقة. ولكن هذه الشركات غير الرسمية ذات طابع مختلف للغاية ويمكن أن يؤدي جمعها في فئة واحدة إلى نتائج مضللة للغاية بالنسبة السياسات.

ولكي نفهم هذا الأمر، يمكن أن نفكر في تأثيرات أي زيادة طفيفة في حدود ضريبة القيمة المضافة. فلن يكون لهذه الزيادة أي تأثير على قرارات الشركات الكبيرة لأن هذه الحدود أقل بكثير من مبيعاتها وبالتأكيد لن يكون من المجد لها أن تخفض مبيعاتها إلى أقل من المستوى الحدي. وبالتالي لن يتغير عدد الشركات الكبيرة. ولذلك لن يتغير مجموع عدد الشركات في الفئات الأخرى. وبعبارة أخرى، لن يتغير عدد الشركات غير الرسمية.

غير أن الذي يتغير مع زيادة المستوى الحدي هو تكوين الشركات غير الرسمية. والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الزيادة الطفيفة تزيد من جاذبية خفض الإنتاج حقا بمقدار يكفي للهروب من دفع الضرائب، بالنظر إلى أن هناك خسارة أقل من حيث الإنتاج في هذه الحالة. ونتيجة لذلك، ستصبح بعض الشركات الشبح من الشركات القائمة بالتعديل. وسيزيد الإنتاج لأن الشركات التي تنتج أقل بقليل من المستوى الحدي يمكن أن تنتج الآن كميات أكبر بقليل. ولكن لن تؤثر الزيادة في حد التكليف بضريبة القيمة المضافة على الشركات القائمة بالغش لأن التعديل ليس البديل ذا الصلة بالنسبة لها. وبما أن الشركات القائمة بالغش والشركات الكبيرة فقط هي التي تدفع ضرائب، فلن يكون هناك أي تأثير على الإيرادات الضريبية.

وبالتالي فإن رفع حد التكليف بضريبة القيمة المضافة هو إصلاح ضريبي ليس له أي تأثير على عدد الشركات غير الرسمية أو على الإيرادات الضريبية ولكنه لا يزال إجراء مرغوبا فيه لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الشركات الممتثلة تماما ضريبيا. وهذه الخلاصة أكثر أهمية مما يشير إليه شعار «خفض الطابع غير الرسمي» البسيط.

ويشير ذلك بدوره إلى أن زيادة المستوى الحدي حتى تختفي الشركات الشبح ستكون سياسة جيدة (Kanbur and Keen, 2014). ويؤدي اتباع هذا المنهج إلى استنتاج أن احتمالات تجنب دفع الضرائب والتهرب منها تعني أن أمثل حد ضريبي أعلى مما ستكون عليه بخلاف ذلك. وتسير هذه الانعكاسات مرة أخرى بشكل أكبر ضد الشعار التقليدي الذي يفيد بأن المعدلات الضريبية ينبغي أن تكون منخفضة قدر الإمكان لتوسيع القاعدة الضريبية. وقد يكون خفض الحد الضريبي في محاولة لإدراج المزيد من الشركات غير الرسمية في النظام الضريبي هو السياسة الخاطئة بالضبط.

لم يُعط أي اهتمام تقريبا إلى حقيقة مهمة وهي أن الشركات تواجه في جميع الحالات تقريبا أنظمة ضريبية صريحة أو ضمنية مختلفة. وعلى سبيل المثال، تبدأ متطلبات التسجيل واستحقاقات العمال في شركات الصناعات التحويلية في الهند بموجب قانون المصانع عند حدود محددة خاصة بالعمالة، في حين تُدفع ضريبة إنتاج فوق مستويات محددة من المبيعات. وفي هذه الحالات الأكثر تعقيدا، ينبغي توسيع نطاق الإطار البسيط المستخدم لتحليل الزيادة في حد التكليف بضريبة القيمة المضافة.

وإذا نظرنا إلى وضع شركة ما تواجه التزامين مستقلين قد يكون لكل التزام منهما مستوى حدي مختلف، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، سيكون هناك احتمالان اثنان. فإذا كان الحدين قريبين للغاية من بعضهما البعض، سنتوقع من الشركة التي تقوم بتعديل أوضاعها لعدم دفع إحدى الضريبتين أن تعدل أوضاعها لعدم دفع الضريبة الأخرى أيضا (لأنه لا يوجد معنى أبدا من أن تكون الشركة أعلى بقليل من مستوى حدي ما نظرا للتكاليف الثابتة المرتبطة بذلك). وإذا كان الحدين من الناحية الأخرى بعيدين عن بعضهما البعض، ستقوم بعض الشركات بإجراء تعديل لعدم دفع الضريبة التي تنطوي على المستوى الحدي الأعلى فقط.

لا يوجد مفهوم موحد

ينطبق التعريف التقليدي لما هو غير رسمي، أي عدم سداد الضرائب، في الحالة الأولى بسهولة لأن الشركات ستمتثل للالتزامين أو لن تمتثل لأي منهما. ولكن عندما يكون الحدين بعيدين عن بعضهما البعض تكون الاحتمالات معقدة، حيث يمكن أن تدفع بعض الشركات الضريبتين وستدفع بعضها ضريبة واحدة وتجري تعديلات لعدم دفع الثانية، وستلجأ بعض الشركات إلى إجراء تعديل لعدم دفع ضريبة منهما ولكن مبيعاتها ستكون أقل من المستوى الحدي بالنسبة للضريبة الأخرى. وسيكون من المستحيل تقريبا تحديد ما الذي يمثل غير الرسمي في ظل هذه الأوضاع المتنوعة. وتكون التقييمات أكثر تعقيدا من ذلك عندما تكون هناك أكثر من ضريبتين أو التزامين آخرين. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون هناك مفهوم موحد لما هو غير رسمي. وهذا يعني أن الطابع غير الرسمي لا يمكن أن يشكل أساس السياسة الضريبية التي ينبغي التفكير فيها بدلا من ذلك بشكل مباشر وفقا لعلاقتها بالأهداف الاجتماعية واستجابات الشركات للأدوات الضريبية.

وهناك مسألة ذات صلة بشأن السياسات لم تحصل على أي اهتمام تقريبا وهي ما إذا كان ينبغي لصناع السياسات أن يسعوا إلى وضع حدود موحدة أو حدود مختلفة للغاية عند تصميم الأنظمة التي تنطوي على عدة التزامات. ونتوقع أن يجيب العديد من الناس بأنهم يتوقعون بأن الحدود الموحدة للالتزامات المتعددة ستُيسر الأمور للشركة. وربما يكون ذلك صحيحا ولكنه لا يمثل إلا جزءا من الموضوع. فهناك اعتبارات أخرى تدفع انتباه صناع السياسات إلى الاتجاه المعاكس تماما.

وافترض على سبيل المثال، أنه تمت معايرة بعض المتطلبات مثل متطلبات التسجيل بموجب قانون المصانع في الهند لبدء مستوى المبيعات عند نفس مستوى ضريبة القيمة المضافة. فستقوم بعض الشركات في هذه الحالة بتعديل مبيعاتها لعدم دفع الضريبتين. فإذا تمت زيادة المستوى الحدي في قانون المصانع، سيكون الآن بوسع الشركات التي تبلغ مبيعاتها أقل من المستوى الحدي بقليل أن تعين المزيد من العمال وأن تزيد مبيعاتها. وستصل في نهاية المطاف إلى نقطة ما يمكن أن تلجأ عندها إلى زيادة المبيعات بمقدار كاف لتكون أعلى من حد التكليف بضريبة القيمة المضافة وأن تكون أقل من المستوى الحدي المنصوص عليه في قانون المصانع. وبالتالي فإن رفع المستوى الحدي لأحد الالتزامات يحفز الشركات على الانتقال إلى التزام آخر. وطالما كانت الإيرادات الناتجة عن هذا الالتزام الثاني إيجابية، يمكن إثبات أن هناك مكاسب للرفاه العام من التفرقة بين المستويات الحدية بهذه الطريقة.

ولن يتلاشى استخدام عبارة «غير الرسمي» في مجال المسائل الضريبية في المستقبل القريب. غير أن المهم هو إدراك خطر عدم دقة هذه العبارة عند الاحتجاج بها في سياق السياسة الضريبية. وينبغي أن يكون الهدف من السياسة الضريبية (بخلاف قضايا الإنصاف) هو زيادة الرفاه الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الشواغل المشروعة إزاء الكفاءة والإنصاف. فالشعارات ذات الصلة بخفض الطابع غير الرسمي لا تفيد كثيرا حتى كنوع من الأهداف الوسيطة، حيث ثبت بالفعل أنها لا تساعد على التفكير الواضح بل على الابتعاد عنه. ■

رافي كانبور أستاذ كرسي توماس لي للعلاقات العالمية في جامعة كورنيل ومايكل كين نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Auriol, Emmanuelle, and Michael Warlters, 2005, "Taxation Base in Developing Countries," Journal of Public Economics, *Vol. 89, No. 4, pp. 625–46.*

International Labour Organization (ILO), 2013, Measuring Informality: A Statistical Manual on the Informal Sector and Informal Employment *(Geneva).*

International Monetary Fund (IMF), 2013, "Greece: Ex Post Evaluation of Exceptional Access under the 2010 Stand-By Arrangement," IMF Country Report 13/156 (Washington).

Kanbur, Ravi, and Michael Keen, 2014, "Thresholds, Informality and Partitions of Compliance," International Tax and Public Finance, *Vol. 21, No. 4, pp. 536–59.*

Mubiru, Alex, 2010, "Committee of Ten Policy Brief—Domestic Resource Mobilization across Africa: Trends, Challenges and Policy Options" (Tunis: African Development Bank).

Onji, Kazuki, 2009, "The Response of Firms to Eligibility Thresholds: Evidence from the Japanese Value-Added Tax," Journal of Public Economics, *Vol. 93, Nos. 5–6, pp. 766–75.*

كيف يمكن بناء مستقبل أفضل لأمريكا اللاتينية

في الفترة التي سبقت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠١٥ في بيرو، استضاف صندوق النقد الدولي مسابقة لطلاب جامعات أمريكا اللاتينية لكتابة مقالة قصيرة عن «كيف يمكن بناء مستقبل أفضل لأمريكا اللاتينية» بشأن المشكلات والتحديات التي يرى الشباب أنها تواجه الأجيال القادمة في المنطقة وحلولها المحتملة. ووصل ثمانية طلاب إلى التصفيات النهائية وتمت دعوتهم إلى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٤. وفازت بالمسابقة أدريانا لورينا روخاس كاسترو وهي من كولومبيا وتبلغ من العمر ٢٩ عاما وملتحقة بجامعة كونسبسيون بشيلي. وفيما يلي مقالها.

أمريكا اللاتينية والتحديات التي تواجهها

أدريانا لورينا روخاس كاسترو

إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أكثر من مجرد تعيين جغرافي، فهي تتسم بخصوصيات متعددة تجعلها مقصدا جذابا مقارنة بالقارات الأخرى. ولكن على الرغم من ثروتنا الثقافية والبيئية العظيمة فإننا بعيدون من أن نكون موضع حسد العالم من حيث مستوى المعيشة.

وتمثل مشكلات من قبيل الفقر وعدم المساواة والعنف والتدهور البيئي والاتجار بالمخدرات بعض من العوامل التي تميزنا كمنطقة وتحول دون نمونا. ولكن ينبغي التغلب على هذه المشكلات من خلال العمل المشترك وليس العمل الفردي مثلما كنا نفعل. وهذا لا يعني أننا كنا مخطئين في تناولنا لها؛ ولكنني اعتقد ببساطة أنه يجب علينا مهاجمة هذه المشكلات العويصة من زاوية أخرى.

والتحدي الأول الذي يجب أن تتغلب عليه المنطقة هو عدم المساواة. وأنا اعتقد، للمبتدئين، أن علينا أن نحسن جودة التعليم، وألا نجعله بالمجان كما يطالب العديد من الطلاب. وعلينا أن نُحسّن ظروف التعليم على جميع المستويات، ويجب أن نكون استباقيين في مجال التعليم العالي ونزود طلابنا بأدوات أفضل.

فعن طريق تحسين ظروف التعليم، سنُحسّن التنافسية والإنتاجية، ويمكن أن نصبح أكثر ابتكارا، وأن نحقق بهذه الطريقة المزيد من التنمية المحلية مما يُمكّننا من خفض عدم المساواة وبالتالي القضاء على الفقر. وهي دائرة فعالة حيث إنها عملية تشترك فيها جميع فئات المجتمع وستساعد على تعزيز مركز المنطقة في هذا العالم المعلوم.

والتحدي الثاني الذي يواجه أمريكا اللاتينية هو العنف الذي يجب أن نهاجمه من جانبين. فمن ناحية، يواجه كل بلد مشكلة عنف ذات صلة بالفقر وعدم المساواة. وقد قلت من قبل إن تحسين جودة التعليم يمثل خطوة أولى ولكننا بحاجة أيضا إلى استحداث المزيد من فرص العمل وفرص عمل أفضل، وبدلا من تقديم إعانات، فإن ما نحتاج إليه هو المزيد من أدوات العمل.

والتحدي الأخير الذي لا يقل أهمية هو التدهور البيئي. وطريقة حل هذه المشكلة ليست حظر استغلال الموارد ولكن زيادة الوعي بين الشركات الكبيرة وتوفير حوافز بحيث يتم الإنتاج بطريقة مراعية للبيئة بشكل أكبر.

وما سبق أعلاه هو ما يشغلني بشأن أمريكا اللاتينية، ولكن ما يقلقني بشأن مستقبلي الذاتي هو ألا يكون لي صوت فعال كمواطنة للمشاركة في السعي إلى حلول لمشكلات بلدي، وألا تكون الأدوات التي اكتسبها كموظفة مهنية كافية للتعامل مع العالم التنافسي الذي نعيش فيه.

وسيكون على جيلي وعلي أنا شخصيا أن نحضر أنفسنا تماما للمشاركة بنشاط، سواء في القطاع الخاص أو العام، وسيكون علينا أن نبتكر وليس من خلال وضع السياسات فحسب ولكن أيضا من خلال الإنتاج وتوفير الخدمات بحيث يمكن أن نحدث في القطاعين التغيرات التي ستساعد المجتمع الذي نعيش فيه. ■

المرشحون النهائيون

دانييلا أمورتيجي مارتينز، ١٩ سنة، من كولومبيا، جامعة روزاريو، كولومبيا

لويز غيلهرمي ديبريتو سوارس، ٢٤ سنة، من البرازيل، جامعة بيرنابوكا الكاثوليكية، البرازيل

غونزالو هويرتاس، ٢٦ سنة، من الأرجنتين، جامعة بوينس آيرس، الأرجنتين

نبيل لوبيز هاوا، ٢٤ سنة، من الدومنيكيا، جامعة ميتشغان، الولايات المتحدة

ماريانا مونتيرو فيغا، ١٩ سنة، من كوستاريكا، جامعة كوستاريكا

موريشيو رادا أورليانا،١٩ سنة، من بيرو، جامعة الباسيفيكو، بيرو

مونيكا سودري بيرس، ٢٩ سنة، من البرازيل، جامعة ساو باولو، البرازيل

اهتزازات واضطرابات

بليك كلايتون

Blake C. Clayton

جنون السوق
Market Madness

قرن من الذعر بشأن النفط، والأزمات، والانهيارات
A Century of Oil Panics, Crises, and Crashes

Oxford University Press, New York, 2015, (248 pp., $27.95 (cloth.

منذ نشر مقال توماس مالثوس بشأن مبدأ السكان في عام ١٧٩٨، شعر الناس بالقلق من أن محدودية توافر الموارد الطبيعية يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي والرفاهية البشرية. وبالنسبة للموارد الطبيعية غير المتجددة (على سبيل المثال الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم)، فقد تركزت مخاوف نظرية مالثوس على النضوب.

وحتى الآن، لم تتحقق هذه االمخاوف. وتشير الأدلة المتزايدة والقوية إلى اتجاه هبوطي في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية، برغم النمو الهائل في إنتاج السلع الأولية غير المتجددة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المخاوف من حدوث نقص في الموارد، بما في ذلك النفط الخام، تميل إلى الظهور بانتظام عندما ترتفع الأسعار فوق الاتجاه العام.

وقد نكون نشهد نهاية نوبة أخرى من الخوف واسع النطاق من نضوب النفط. وقد جذبت التوقعات بأن إنتاج النفط العالمي سيصل إلى ذروته اهتماما واسعا عندما وصلت أسعار النفط إلى مستويات قياسية جديدة في مطلع الألفية، ولكنها تراجعت منذ ذلك الحين بفضل ثورة النفط الصخري في أمريكا الشمالية وانخفاض أسعار النفط إلى النصف في أواخر عام ٢٠١٤.

ويتناول بليك كلايتون، الاقتصادي حاليا في سيتي بنك والزميل السابق المعني بالطاقة في مجلس العلاقات الخارجية، بالتحليل في كتاب جنون السوق أربع نوبات من الخوف المتزايد حول نضوب النفط من خلال عدسة «القلق غير المنطقي»، في إشارة إلى الكتاب الشهير لروبرت شيلر بعنوان الوفرة غير الرشيدة عن أسواق الأسهم والإسكان. وفرضية كلايتون هي أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تستند إليها الوفرة غير الرشيدة تنطبق أيضا على القلق غير المنطقي.

ويركز كلايتون على إحدى حجج شيلر، وهي أن توسعات سوق المضاربة في الأسهم والإسكان كثيرا ما تصاحبها تصورات واسعة الانتشار بأن المستقبل أكثر إشراقا أو يتسم بقدر أقل من عدم اليقين مما كان عليه من قبل. وفي أسواق النفط، أدى الارتفاع المطرد في الأسعار إلى إثارة مخاوف من حدوث نقص، استنادا إلى تفسيرات مختلفة لحجة أنه لا يوجد إلا نفط محدود في الأرض ويجب أن ترتفع الأسعار دائما لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وتختلف الخصوصيات عبر النوبات الأربع التي يعاينهاكلايتون، والتي تمتد عبر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ولكن هناك عناصر مشتركة. فعلى سبيل المثال، زاد الطلب على النفط بشكل سريع في البداية من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩٢٧ مع هيمنة محرك الاحتراق الداخلي في مجال النقل وتطور صناعة البتروكيماويات. وعززت الحرب العالمية الأولى زيادة الطلب. وخلصت دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الامريكية في عام ١٩٠٩ لمجموع حجم احتياطيات النفط الخام في الولايات المتحدة إلى أن هذه الاحتياطيات سوف تستنفد بحلول عام ١٩٣٥. وأقرت الدراسة بإمكانية اكتشاف حقول نفط جديدة، ولكنها رأت أن ذلك غير مرجح. ولن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتم فيها تقدير الكمية المتغيرة اقتصاديا من النفط في الحقول المعروفة ونطاق الاكتشافات الجديدة والتطورات التكنولوجية بأقل من حجمها الإجمالي بكثير.

وخلال النوبة الأولى، لم تتحقق التحولات الهيكلية المتوقعة في السوق. وادعى مؤيدو نظرية وصول النفط إلى ذروته، على سبيل المثال، أن حوالي نصف جميع موارد النفط الموجودة تحت الأرض استخدمت بالفعل وأن الانخفاض في الإنتاج لا مفر منه. ولكن استمرت قاعدة الموارد النفطية المحتملة في الزيادة. وتضمنت النوبة الثانية توقعاتبارتفاع الأسعار إلى الأبد، بسبب

بما أن النفط قابل للتخزين، فإنه أصل طبيعي

التحولات الهيكلية الفعلية. وخلال النوبة الثالثة، وهي عصر منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في السبعينات والثمانينات، كان من المفترض على نطاق واسع أن تؤدي القوة السوقية لأوبك إلى زيادة مستمرة في أسعار النفط. ولكن اختلفت قوة السوق هذه على مر الزمن مع دخول منتجين آخرين وحدوث تحولات في الطلب.

ومن اللافت للنظر أن كلايتون لا يتبع رحلة شيلر إلى النهاية. فهو لا ينظر إلى الصلة المحتملة بين القلق غير المنطقي والزيادات في أسعار النفط أو إمكانية حدوث فقاعات في الأسعار. وقد لا يمثل إهمال هذه الصلة في النوبات المبكرة مشكلة، نظرا للآليات التي كانت سائدة لتحديد الأسعار والتدخل الحكومي (على سبيل المثال، وقت الحرب). وبدلا من ذلك، يدعي كلايتون أن الذين كانوا يروجون للقلق إزاء النفط كانت لديهم أحيانا دوافع سياسية، حيث سعوا إلى التأثير على السياسات الحكومية التي تؤثر على سوق النفط. ولكن في النوبة الأخيرة، بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٣، تشكلت أسعار النفط في سوق السلع الحاضرة، وتوسعت سوق المشتقات النفطية بسرعة. وبما أن النفط قابل للتخزين، فإنه أصل طبيعي، وتستحق العلاقة بين القلق غير المنطقي وتكوين الأسعار خلال هذه النوبات المزيد من النقاش.

وتتعلق أول نوبتين غالبا بالولايات المتحدة تحديدا، وهو أمر مفهوم لأن الأسواق في ذلك الوقت كانت أقل تكاملا على المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن القراء المهتمين بقضايا النفط سيجدون أحداث هاتين الحلقتين مثيرة للاهتمام، وخاصة النوبة الأولى التي تتناول بالبحث صعود حركة الاحتفاظ بالنفط في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

توماس هلبلينغ
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية العالمية، إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

ست درجات من الدمار

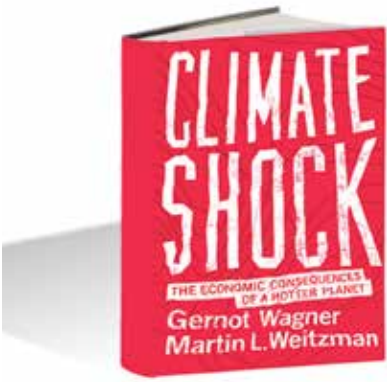

غرنوط فاغنر ومارتن وايتزمان

Gernot Wagner and Martin L. Weitzman

الصدمة المناخية
Climate Shock

الانعكاسات الاقتصادية لأكثر الكواكب حرارة

The Economic Consequences of a Hotter Planet

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2015, 264 pp., $27.95 (cloth).

يقدم هذا الكتاب المليء بالمعلومات، والمقنع، والسهل قراءته إلى الجمهور العام الأسباب الأساسية لتخفيف آثار تغير المناخ العالمي.

ويشير كتاب الصدمة المناخية إلى أن السبب الأكثر إلحاحا للعمل على تخفيف آثار تغير المناخ هو احتمال حدوث نتائج كارثية، وأهمها احتمال نسبته ١٠٪ أن تزيد درجة الحرارة بمقدار ٦ درجات مئوية ما لم تتخذ تدابير في هذا القرن. ويدفع الكاتب بأن تسعير الكربون ينبغي أن يحتل مركز الصدارة في جهود التخفيف من الآثار ولكنه يحذر من التحديات، وليس أقلها الانتفاع بلا مقابل (إغراء فرادى البلدان أن تتجنب تخفيف الآثار نظرا لأن جميع البلدان تتحمل تكاليف تغير المناخ العالمي). وبدون جهود تخفيف الآثار، قد تلجأ فرادى البلدان إلى الهندسة الجيولوجية غير المكلفة مثل إطلاق جزيئات الكبريت في الغلاف الجوي لتشتيت الأشعة الشمسية، وهو ما يترتب عليه مخاطر كبيرة، بما في ذلك تغير أنماط هطول الأمطار على مستوى العالم، إضافة إلى الفشل في التغلب على التهديدات التي تتعرض لها سلسلة الأغذية البحرية من تحمض المحيطات.

وهناك أدلة راسخة تدعم تسعير الكربون، أي فرض رسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود، وهو أن أسعار الانبعاثات تنعكس في أسعار الوقود كثيفة الاستخدام للكربون ، والكهرباء، والأشكال الأخرى للطاقة، والتي تمثل مجموعة كاملة من فرص تخفيف الآثار. وتشمل هذه الفرص التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي أو الوقود المتجدد والحد من الطلب على الوقود المستخدم في الكهرباء، والنقل، والتدفئة. ولكن ما لم تستخدم عائدات تسعير الكربون بشكل مفيد لضبط أوضاع المالية العامة، أو إجراء تخفيضات ضريبية على نطاق واسع على دخل العمال، وتراكم رأس المال، وما إلى ذلك، يمكن أن يفرض تسعير الكربون تكاليف كبيرة على الاقتصاد.

ولا يتطرق الكاتبان للنقاش الدائر حول ضرائب الكربون مقابل أنظمة تداول الانبعاثات (التي تحد من خلالها الحكومات حقوق التلويث عن طريق إصدار أعداد ثابتة من رخص إطلاق الانبعاثات التي يمكن أن تتداولها الشركات)، على الرغم من أن أنظمة التداول أكثر تعقيدا من وجهة نظري (وهو ما يمكن أن يعني زيادة مخاطر وجود عيوب رئيسية في التصميم). كما أن استقرار أسعار الانبعاثات، الذي يعد ضروريا لفعالية التكاليف من عام إلى عام ولتشجيع الحوافز للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، يعمل بشكل تلقائي بموجب الضريبة، ولكنه يتطلب تدابير إضافية بموجب نظام تداول الانبعاثات، مثل حد أعلى وحد أدنى للأسعار. وفي أنظمة تداول الانبعاثات، تُطرح رخص إطلاق الانبعاثات في مزادات وتحول عائداتها إلى وزارة المالية، إذا كان تسعير الكربون سيمثل جزءا من إصلاح أوسع نطاقا للمالية العامة.

ويشير المؤلفان إلى أن بعض التقديرات الحالية لسعر الانبعاثات الذي يعكس أضرار تغير المناخ في المستقبل (نحو ٤٠ دولارا للطن من ثاني أكسيد الكربون) منخفضة للغاية بسبب المشكلات في نماذج المخاطر المناخية المتطرفة والخصم على المدى الطويل. ولكن يبدو أن هذا الشاغل ذو أهمية عملية قليلة الآن، نظرا لأن حوالي ١٢٪ فقط من الانبعاثات العالمية مسعرة حاليا، عند ما يقرب من ١٠ دولارات للطن أو أقل في العادة.

وسببت قضية الانتفاع المجاني مشكلات كثيرة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ فيما يتعلق بإنفاذ تعهدات البلدان بتخفيف الآثار والتعويض المناسب عن التخفيف في البلدان الفقيرة. ولكن قد تكون هناك مبالغة نوعا ما في تقدير حجم المشكلة لأن تسعير الكربون يمكن أن يكون بالفعل في مصلحة البلد إذا كانت المنافع التي تعود على البيئة المحلية تفوق تكاليف تخفيف الآثار، مثلا بسبب انخفاض عدد الوفيات نتيجة تلوث الهواء المحلي الناشئ عن احتراق الوقود الأحفوري. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط هذه المنافع عبر البلدان التي تطلق انبعاثات كثيرة يستدعي أن تكون أسعار ثاني أكسيد الكربون في حدود ٥٧ دولارا للطن قبل احتساب منافع الاحترار العالمي.

وقد تكون هناك أسباب أخرى تدعو إلى أن نكون أكثر تفاؤلا بقليل من المؤلفين حول آفاق تسعير الكربون. فالعائدات الجديدة تكون جذابة لوزارات المالية التي تسعى إلى خفض ضرائب أخرى، أو تلبية احتياجات ضبط الأوضاع في أعقاب الأزمة المالية، أو تمويل الخدمات العامة في البلدان التي تقيد فيها القطاعات غير الرسمية الكبيرة القواعد الضريبية الأوسع. ويمكن أن يترتب على تسعير الكربون تمديد مباشر لما تقوم به بالفعل معظم وزارات المالية، حيث إنها يمكن أن تُدخل رسما للكربون على الانتاج الحالي لوقود المحركات وتطبق رسوما مماثلة على الإمدادات من المنتجات البترولية الأخرى، والفحم، والغاز الطبيعي. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل الكمي للمنافع البيئية، والمالية، والصحية، وغيرها الناتجة عن تسعير الكربون على المستوى القطري لمساعدة الحكومات على تبرير تسعير الكربون أمام المشرعين والجمهور.

وكان يمكن أن يتناول الكتاب بمزيد من الاستفاضة التدابير المطلوب أن تصاحب تسعير الكربون. وعلى سبيل المثال، يجب تصميم أدوات (تختلف حسب ظروف البلد) لتخفيف الأثار على الأسر والشركات الضعيفة. وعلى حوافز التكنولوجيا النظيفة أن تقوم بدور أيضا، ولكن هناك حاجة إلى إرشادات بشأن الأدوات التي يتعين استخدامها وكيفية تحديد مستوياتها وكيفية إلغائها تدريجيا مع نضوج تكنولوجيات جديدة. وعلى المستوى الدولي، يجب استكمال عمليات الأمم المتحدة بالجوانب العملية لمراقبة وإنفاذ الاتفاقيات (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحدود الدنيا لضريبة الكربون بين كبار مطلقي الانبعاثات).

وفي حين أن هذا الكتاب يضع القاعدة الفكرية الأساسية، فإن هناك المزيد الذي يتعين القيام به عند التفكير من خلال الجوانب العملية للمضي قدما بتسعير الكربون.

إيان باري
الخبير الرئيسي في سياسة المالية العامة البيئية،
إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي
مطبوعات الصندوق الجديدة

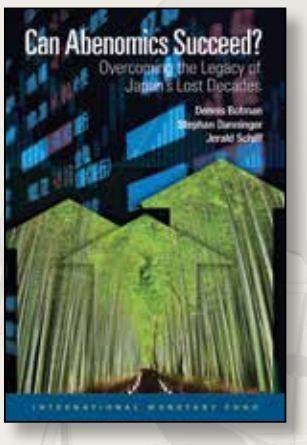

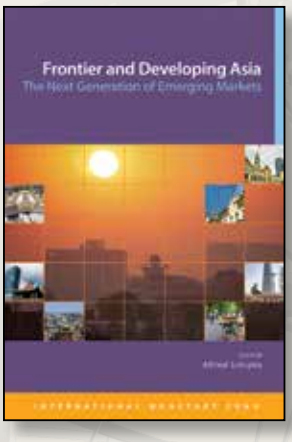

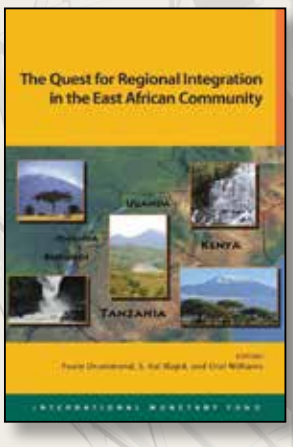

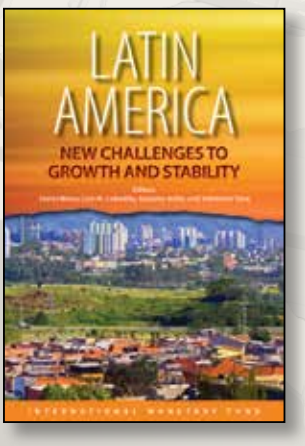

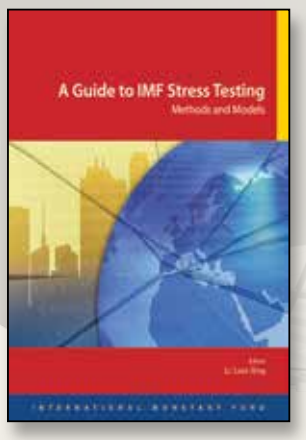

آسيا الواعدة والنامية: الجيل الثاني من الأسواق الصاعدة

Frontier and Developing Asia: The Next Generation of Emerging Markets

أشرف على التحرير ألفريد شيبكي
٢٥ دولارا – ٢٨٠ صفحة تقريبا، غلاف ورقي

أمريكا اللاتينية: الحفاظ على النمو والاستقرار في مشهد عالمي متغير

Latin America: New Challenges to Growth and Stability

أشرف على التحرير: دورا لاكوفا، ولويس كوبيدو، وغوستافو أدلر، وسيباستيان سوسا
٢٥ دولارا – ٢٧٠ صفحة، غلاف ورقي

المرشد إلى اختبارات صندوق النقد الدولي لتحمل الضغوط: الأساليب والنماذج

A Guide to IMF Stress Testing: Methods and Models

أشرف على التحرير: لي ليان أونغ
٦٥ دولارا – ٦٠٩ صفحة، غلاف مقوى

هل تنجح سياسات «آبينوميكس»؟ التغلب على تركة عشرات السنوات الضائعة

Can Abenomics Succeed? Overcoming the Legacy of Japan's Lost Decades

بقلم دينيس بوتمان، وستيفان دانينغر، وجيرالد شيف
٢٥ دولارا – ٢٢٠ صفحة تقريبا، غلاف ورقي

السعي لتحقيق التكامل الإقليمي بين بلدان جماعة شرق إفريقيا

The Quest for Regional Integration in the East African Community

أشرف على التحرير: باولو دروموند، وكال وجيد، وأورال ويليامز
٣٥ دولارا – ٣٠٨ صفحة، غلاف ورقي.

التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٥
MFIAA2015001

imfbookstore.org/fd35